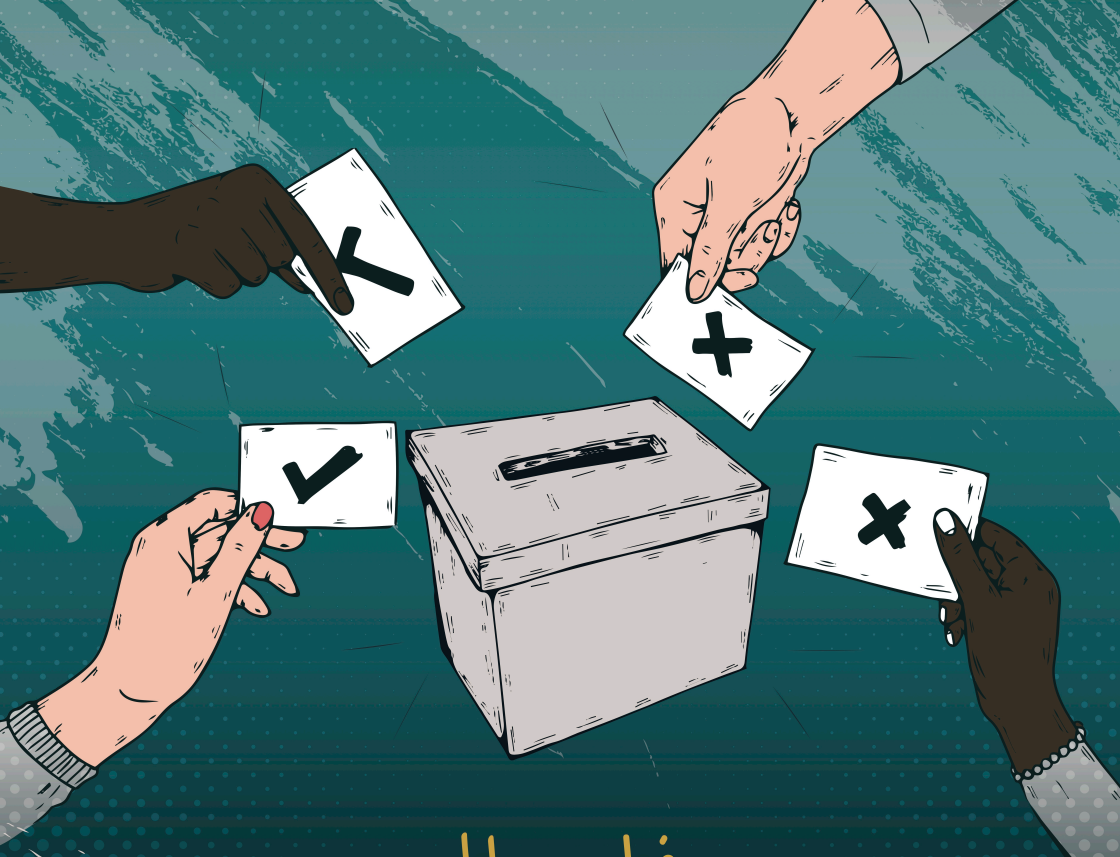

مدخل إلى

الديمقراطية

إيمون باتلر

ترجمة: محمد مطيع

مراجعة: أحلام قفص - رأفت فياض

مدخل إلى الديمقراطية
إيمون باتلر

تصميم الغلاف : أمين صمعة

الطبعة الأولى 2021

المركز العربي للأبحاث
رقم 4 الطابق الثاني، شارع أبو عنان، الرباط
الهاتف : 71 79 70 37 5 212+
www.arabcr.org

رقم الإيداع : 2021MO5376
ISBN : 978-9920-34-768-6

All rights reserved. No part of this book may be reproduced or transmitted in any form or by any means whatsoever without express written permission from the Arab Center for Research.

جميع الحقوق محفوظة. لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه بأي شكل من الأشكال، إلا بإذن خطي مسبق من المركز العربي للأبحاث.

مدخل إلى الديمقراطية

إيمون باتلر

ترجمة: محمد مطيع
مراجعة: أحلام قفص - رأفت فياض

حقوق الطبع محفوظة للمركز العربي للأبحاث

المركز العربي للأبحاث

المركز العربي للأبحاث "سابقا المركز العلمي العربي للأبحاث والدراسات الإنسانية"، مؤسسة بحثية علمية عربية تأسست من طرف ثلة من الباحثين بغية المساهمة في إغناء الحركية البحثية في العالم العربي. ويأتي تأسيس هذا المركز في سياق التحولات التي تشهدها البنى المجتمعية في العالم العربي، وهي تحولات تتطلب المواكبة بالدرس والنقد والتحليل. كما يهدف المركز إلى تطوير ونشر المعارف الإنسانية والاجتماعية في العالم العربي، والمساهمة في النقاش العام وتقديم أفكار جديدة ومقترحات لصناع القرار والباحثين، مستلهمين المعارف الإنسانية والنماذج والتجارب الناجحة على الصعيد العالمي.

www.arabcr.org

iea Institute of Economic Affairs

The copyright permission from the IEA for the translation and publication of the book:

'An Introduction to Entrepreneurship' by Eamonn Butler
London: The Institute of Economic Affairs, 2020

iea.org.uk

نبذة عن المؤلف

يشغل إيمون باتلر منصب مدير معهد آدم سميث، أحد مراكز البحوث السياسية الرائدة في العالم. حصل على درجتين علميتَين في الاقتصاد وعلم النفس، دكتوراه في الفلسفة، ودكتوراه فخرية في الأدب. في سبعينيات القرن الماضي، عمل في واشنطن في مجلس النواب الأمريكي، ودرَّس الفلسفة في كلية هيلزدال في ولاية ميشيغان قبل أن يعود إلى المملكة المتحدة للمساعدة في تأسيس معهد آدم سميث. فاز إيمون سابقًا بميدالية الحرية التي تمنحها مؤسسة الحريات في فالي فورج(Freedoms of Valley Forge)، وجائزة المملكة المتحدة الوطنية للاقتصاد الحر (UK National Free Enterprise award)، ويشغل حاليًا منصب سكرتير جمعية مون بيلران.

ألَّف إيمون باتلر العديد من الكتب، بما في ذلك مداخل لفكر خبراء ومفكرين رائدين في علم الاقتصاد، من بينهم: آدم سميث، ميلتون فريدمان، فريدريك هايك، لودفيج فون ميزس وآين راند. لقد نشر أيضًا مقدمات عن الليبرالية الكلاسيكية، نظرية الخيار العام، ريادة الأعمال، الميثاق الأعظم (الماجنا كارتا)، المدرسة النمساوية للاقتصاد، إضافةً إلى مختصر ثروة الأمم (The Condensed Wealth of Nations)، وكتاب آخر تحت عنوان "أفضل كتاب عن السوق"، ثم مدرسة الفكر: 101 من المفكرين الليبراليين العظماء (Great Liberal Thinkers 101). فاز كتابه "أسس لمجتمع حر" بجائزة فيشر لسنة 2014 م. أضف إلى كل ما سبق أنه مؤلف مشارك لكتاب " أربعون قرنًا من ضوابط الأجور والأسعار" (Forty Centuries of Wage and Price Controls)، فضلًا عن سلسلة من الكتب عن معدل الذكاء؛ و له كذلك إسهاماتٌ كثيرة في الإعلام المقروء والمرئي والمسموع.

١- فهم الديمقراطية

عمَّ يتحدث الكتاب؟

يُعتبر هذا الكتاب مقدمةً واضحةً للديمقراطية؛ يُفَصِّل ماهيتها وكيفية عملها، مواطن قوتها وضعفها، فوائدها وقصورها. إن الهدف الرئيسي من هذا الكتاب هو تمكين أي شخص من فهم الديمقراطية، حتى وإن لم يلمَسها من قبل. بل إن العديد من الأفراد الذين يعتقدون أنهم يفهمون الديمقراطية سوف يستفيدون أيضًا من هذا الكتاب، لأنهم غالبًا ما يتجاهلون أكثر سماتها أهميةً.

إن فهم الديمقراطية أمرٌ غابة في الأهمية، إذ يعيش ثلثَا سكان العالم اليوم في أكثر من مئة دولة في ظل حكومات تدّعي الديمقراطية، ونظرًا لأن قلةً قليلة من هذه الحكومات ترقى بالفعل إلى مستوى المُثُل العليا للديمقراطية وتحترم مبادئها ومؤسساتها الأساسية، فإن الفهم الصحيح للديمقراطية يُعد أمرًا غاية في الأهمية. ينبغي علينا بالأخص أن نكون متيقظين وواعين لأن الديمقراطية سرعان ما تُفقَد أو يُساءُ استعمالها إذا ما لم تُفهَم فهمًا صحيحًا.

لأجل كل ذلك، يُعرّف الكتاب بماهية الديمقراطية، ويشرح مقاصدها، ويوضّح الفرق بين الديمقراطية الحقيقية والنسخ العديدة المشوهة لها، كما يعرض الكتاب بشكل مقتضب تاريخ الديمقراطية والطبيعة المتغيرة للفكرة والطرق المختلفة لتحقيقها. بالإضافة، يلخص الكتاب فوائد الديمقراطية، وأيضًا الأفكار المغلوطة التي تَشوبها وتعمينا عن تمييز أوجه القصور فيها. وفي الأخير، يتساءل الكاتب عن السبب الذي جعل الناس يشعرون بخيبة أمل تجاه السياسة الديمقراطية اليوم، وعن إمكانية الحؤول دون ذلك.

المشكلة التي تواجهها الديمقراطية

إن مشكلة أي فرد يحاول فهم ماهية الديمقراطية هي أن معنى الكلمة قد شهد تغيرًا كاملًا. ما نسميه اليوم بالديمقراطية ليس ما كان في أذهان الإغريق (الذين يُنسب إليهم

خلق الفكرة)، فبالنسبة لهم، الديمقراطية تعني نظام حكم يجتمع فيه المواطنون في مجالسَ مفتوحةٍ لسن القوانين وتقرير السياسات العامة الرئيسية (مثل الخوض في حرب) أو تعيين المسؤولين، أما بالنسبة لنا، فالديمقراطية تعني نظام حكم يصوّت فيه الأفراد كل بضع سنوات من أجل انتخاب ممثلين (مثل الرؤساء و أعضاء البرلمان و أعضاء مجلس الشيوخ) الذين يبتون بعد ذلك في القوانين والسياسات والتعيينات العامة.

لكن حتى هذا الاستخدام الحديث للكلمة يمكن أن ينطوي على العديد من المعاني المختلفة. قد تصف كلمة الديمقراطية أحيانا الأنظمة التي تكون فيها الانتخابات حرة ونزيهة، في ظل اقتراعاتٍ سريةٍ و وجود فعلي لمجموعةٍ من المرشحين المتنافسين فيما بينهم، حيث تكون هناك قيود تحد من نفوذ الممثلين والمسؤولين، مع وجود نظام قضائي مستقل لضمان تصرفهم بشكلٍ قانوني وضمن تلك الحدود. لكن في العديد من الحالات، غالبًا ما تستخدم الديمقراطية لوصف الأنظمة التي تكون فيها بعض هذه السمات أقل مثالية بل و قريبة من العدم. في العديد من البلدان التي تصف نفسها بالديمقراطية، لا تتسم عمليات الاقتراع بالسرية الحقَّة، ويتصرف مسؤولو الانتخابات على نحو ينمُّ عن الكثير من الخداع، إذ يُرهَب الناخبون والمرشحون، وتسيطر وسائل الإعلام على النقاش العام، ويكون الممثلون المنتخبون فاسدين.

وفي حالات أخرى، تتبنى بعض الدول الديمقراطية بشكل صوري فقط (مثل الانتخابات والبرلمانات والمحاكم)، ولكن يُسمح لحزب واحد فقط بتقديم مرشحين، ولا يُشكّك صنّاع القرار والقضاة أبدًا في سلطة الحاكم، ويتمتع المسؤولون بسلطاتٍ واسعة جدا على حياة المواطنين وسلوكهم. من الأمثلة على ذلك كوريا الشمالية، حيث بلغت نسبة المشاركة في الانتخابات ما يقرب من 100 في المئة، وحصة الأصوات الممنوحة لمرشحي حزب الجبهة الديمقراطية لإعادة توحيد كوريا شبه إجماعية (الشيء الذي يثير العديد من الشكوك).

الديمقراطية المحدودة

من المفاهيم الخاطئة الشائعة عن الديمقراطية أنها تمنح الأغلبية الحق في فعل ما تريد، لكن مع القليل من التفكير يمكننا أن نلاحظ أن هذا الأمر غير صحيح. كيف يمكن لمجرد نجاح حزب بالأغلبية في الانتخابات أن يُمنح الحق في مصادرة منازل الأقليات وأعمالهم وثرواتهم؟ أو سجنهم أو ترحيلهم أو تعذيبهم؟ أو حتى ذبحهم؟ لدى البشر قيمٌ أعلى من حكم الأغلبية، مثل قدسية حياة الأفراد وحرياتهم وممتلكاتهم. ففي حال قررت الغالبية انتهاك هذه القيم، تصبح أفعالها زائغة عن الصواب أخلاقيًا أو سياسيًا.

قبل نحو 2400 سنة، أدرك المفكرون الإغريق القدامى مثل أفلاطون وتلميذه أرسطو ذلك، والواقع أنهم كانوا يعتبرون الديمقراطية شكلاً خطيرًا جدًا من أشكال الحكم، ليس فقط لأنهم كانوا أرستقراطيين أثرياء، بل لأن الديمقراطية يمكن أن تتحول بسهولة إلى حكم الغوغاء، حيث لن تكون حياة أي فرد أو ممتلكاته في أمان. كتب أرسطو (350 قبل الميلاد) في كتابه السياسة: "عندما لا تسود العدالة، يصبح الشعب ملكًا ويهدف إلى السلطة المطلقة ويصبح مثل المتسلط".

وبعد ألفي سنة، كانت لدى مالكي الأراضي ومالكي العبيد وغيرهم من الأفراد البارزين الذين صاغوا دستور الولايات المتحدة الأمريكية مخاوفَ مماثلةً. لذلك، لم يخلقوا ديمقراطيةً على النمط اليوناني يقرر فيها الشعب كل شيء، بل جمهوريةً ديمقراطيةً ينتخب فيها الشعب ممثلين لاتخاذ القرارات نيابةً عنهم. لقد صمموا بعنايةٍ عملية صنع القرار للحد من سلطة أولئك الموجودين في مناصب صنع القرار على وجه التحديد لحماية الأفراد والأقليات، رغم أنه من المخزي أنهم لم يوسعوا هذه الحماية لتشمل ربع السكان الذين كانوا عبيدًا أو من السكان الأصليين لأمريكا.

إن الحاجة إلى مؤسسات ديمقراطية تحمي قيمنا بدلًا من أن تملي علينا طريقة عيش حياتنا هي السبب في أن الشكل الأكثر وفاءً لمفهوم الديمقراطية (بالمعنى الحديث)، والشكل الذي يجسد الروح الحقيقية لفكرة الديمقراطية، هو ما يسمى اليوم بالديمقراطية الليبرالية. يؤمن مُناصرو هذا النوع من الديمقراطية بأن الهدف الأساسي للديمقراطية

ليس تقييد الأفراد أو السيطرة عليهم، بل على العكس من ذلك، فهو يرمي إلى تحريرهم. بالنسبة إلى هؤلاء الليبراليين (بالمعنى الأوروبي)، فإن الحكومة لم تخلق لإجبار الأفراد على القيام بما تقرره الأغلبية على أنه حق، بل لإبقاء الجميع أحرارًا قدر الإمكان والتقليل من استخدام القوة والإكراه، سواء من قِبَل أفراد آخرين أو من قِبَل الدولة ذاتها (Butler 2015a).

لكن ذلك السلام والحرية يتطلب تقييدًا لحكم الأغلبية. في ظل ديمقراطية ليبرالية حقيقية، يقول الليبراليون، لا يمكن لأغلبية ساحقة، حتى و إن كانت ألف شخص في مقابل شخص واحد، أن تفعل ما يحلو لها، بل إن الأغلبية لا بد أن تحترم وتتمسك بالحقوق والحريات الأساسية لجميع الأفراد وتقوم بدعمها. تحظى هذه الحقوق والحريات بالأولوية على رأي الأغلبية، لأن الغرض من وجود الحكومة هو حماية هذه الحقوق والحريات.

يتفق الليبراليون بدرجة أقل على ماهية الحقوق الفردية ومصدرها، ورغم ذلك، يبدو أن الحقوق الفردية محمية بشكل شامل وأفضل نسبيًا في ظل الديمقراطيات الليبرالية مقارنةً بأي نظام آخر. تُجادل جايمي ليمكي (2016) الخبيرة في الاقتصاد السياسي بأن هذا ربما يرجع إلى التنافس الموجود بين الأنظمة السياسية المختلفة، الشيء الذي يدفع الأفراد إلى الهجرة إلى ولايات قضائية أكثر حريةً، تحترم خصوصية وفردية مواطنيها.

ميزة الديمقراطية

يقرُّ مناصرو الديمقراطية بأنه لا ينبغي سن القوانين بناءً على نزوة بعض الأفراد المنتمين للنخبة (مثل الملك أو الديكتاتور) أو لمجموعة من الأفراد (مثل الأسرة الحاكمة أو الأرستقراطية). إذ يرون أنه ينبغي لعامة الناس أن يقرروا القوانين التي يعيشون في ظلها، أو على الأقل أن يكون لهم حق اختيار من يضع هذه القوانين، ويصرون أيضا على أن هذه الخيارات يجب أن تتم على أساس المساواة السياسية، حيث تشكل أصوات الجميع أهمية متساوية. نظريا، ينبغي السماح لأكبر عدد ممكن من المواطنين

بالتصويت، وأن يكون الجميع أحرارًا في التفكير ومناقشة القضايا المهمة، كما ينبغي أن يكون الناخبون على دراية جيدة وكفاءة وعقلانية فيما يخص حكم أنفسهم، ومن الضروري أيضا تواجد مؤسساتٍ مستقرةٍ نزيهةٍ وموثوقٍ فيها تحول قرارات الأفراد إلى سياساتٍ عامة.

تبدو هذه المثل الديمقراطية جذابةً بشكل قوي، فمن ذا الذي لا يرغب في أن يكون له رأي في كيفية إدارة شؤونه، بدلًا من أن يقرر فردٌ آخر الأمور نيابةً عنه؟ من ذا الذي لا يرغب في أن ينجو من القوة الغاشمة للحكام المستبدين؟ من ذا الذي لا يحبذ فكرة أن رأيه مهما ويُؤخذ بعين الاعتبار، بحيث يكون ذلك بشكلٍ عادل ومنصف؟

إن هذه المُثُل الديمقراطية جذابةٌ للغاية لدرجة أن جميع الحكومات تقريبًا تدعي، للأسف، أنها تعتز بها، سواء أكان ذلك صحيحا أم لا. أضحت "الديمقراطية" اليوم عبارة عن علامة (ماركة) تدل على الاحترام والموافقة. لاحظ الروائي والناقد الإنجليزي جورج أورويل (1946) في القرن العشرين أنه: "يكاد يكون هناك شعور عالمي أننا عندما نسمي دولةً ما ديمقراطيةً، فإننا نشيد بها؛ وبالتالي، فإن المدافعين عن كل أنواع النظم يدّعون أن أنظمتهم ديمقراطية...".

والنتيجة هي أن كلمة ديمقراطية أصبحت تفقد معناها؛ ترى أحزاب الأغلبية أن الفوز في الانتخابات بشكل ديمقراطي يمنحها السلطة الكاملة لاضطهاد الآخرين والسطو على الأموال العامة لمصلحتها الخاصة وإعطاء الوظائف والعقود الحكومية للمقربين لها. يسجن الطغاةُ خصومَهم السياسيين، وينظمون انتخابات صورية توفر لهم 100 في المئة من الأصوات، ثم يدعون أنهم "منتخَبون ديمقراطيًا". في العديد من الأماكن، مجرد انتقاد القادة الحكوميين وسياساتهم يمكن أن يؤدي إلى القبض على المُنتقِد بتهمة الخيانة. إن مثل هذه الانتهاكات تسيء إلى مفهوم الديمقراطية ذاتها.

مشاكل أخرى تعيق الفهم الصحيح

بالإضافة إلى هذه التشويهات المُعيبة لمعنى الكلمة، هناك أيضًا سوء فهم حقيقي وواسع الانتشار حول ماهية الديمقراطية وطريقة عملها، فالعديد من الناس في آسيا، على سبيل المثال، يرفضون الديمقراطية لظنهم أنها نظام يخلق الصراعات والحيرة، وتفكيرا قصير المدى، إذ ليست لديهم دراية بقوتها وشعبيتها ومرونتها؛ وعلى النقيض من ذلك، يعتقد العديد من الغربيين أن الديمقراطية هي المفتاح الوحيد للازدهار والحرية والمساواة والسلام؛ نظرتهم إلى الديمقراطية تتسم بالطوباوية لدرجة أنهم فشلوا في رؤية مشاكلها وأوجه قصورها.

ربما يكون تأليه الديمقراطية أكبر تهديد لها؛ غالبًا ما يزعم محبو الديمقراطية أنها أفضل نظام للحكم لأنها تستند على موافقة الأغلبية. لكن، إذا كان التصويت بالأغلبية هو حقًا أفضل طريقة لاتخاذ القرارات، فلماذا إذن لا نستخدمه من أجل اتخاذ كل القرارات؟ إن الحجة قوية وقد تقنع الكثيرين بأننا لا بد وأن نفعل ذلك، لكن هنالك نتيجة مؤسفة، فالقرارات اليومية من قبيل المأكل والملبس وطريقة العيش والتعبير العلني عن الأفكار الشخصية، والتي كانت سالفا كلها تُترك للأفراد، أصبحت في ظل الديمقراطية تخضع بشكل متزايد لما سيسمح به رأي الأغلبية.

يرى الليبراليون بأن هذا الأمر يُثقل كاهل الديمقراطية بمهمةٍ غير مصممةٍ لها، إذ يشرحون بأن المقصود من الديمقراطية لم يكن أبدًا ليزيد عن اتخاذ بعض القرارات الجماعية التي لا يستطيع الناس اتخاذها بشكل فردي، مثل الدفاع المشترك. فالغاية منها حماية حقوق الأفراد وليس لتقييدها على هوى الأغلبية، كان المقصود منها توسيع نطاق حريات الأفراد وليس تقليصها، لقد أُنشِئت لتقليل الإكراه على الأفراد وليس لإضفاء الشرعية عليه.

ضرورة توضيح الأمور

يرجع السبب الأساسي لإغفال أوجه قصور الديمقراطية إلى تقديسها بشكل مبالغ فيه. إن صنع قرار يُرضي الأغلبية ليس حلا مناسبا لكل المشاكل، إنه مجرد طريقة مقبولة لاتخاذ القرارات (القليلة نسبيًا) التي لا يمكن اتخاذها إلا بشكل جماعي. تبقى الديمقراطية بالنسبة لليبراليين مجرد وسيلةً لتقويض أو استبدال القرارات (العديدة للغاية) التي يمكن للأفراد أن يتخذوها بأنفسهم بشكل جيد، فهي لا تنجح إلا في الحالات التي تُحترم فيها هذه الحرية.

هناك أيضًا هوةٌ كبيرة بين المُثُل الأعلى للديمقراطية والواقع المَعيب للعملية السياسية التي تعمل من خلالها، فعند الإفراط في توسيع عملية صنع القرار بالأغلبية، تتسلل السياسة، باعتبارها جزءًا لا مفر منه من عملية صنع القرار الجماعي، إلى كل جانب من جوانب الحياة، كبيرها وصغيرها، ما يلوث فكرة الديمقراطية ذاتها. يكمن الخطر إذًا في أن يصبح الأفراد معادين للديمقراطية، معتقدين بأنها تدور فقط حول قوة المصالح السياسية، وأن نتخلى بذلك عن النظام الذي قد يحمينا في الواقع من ذلك.

من هنا جاءت أهمية توضيح ماهية الديمقراطية. نحن بحاجة إلى أن نكون قادرين على تحديد أيٍّ من الأنظمة السياسية العديدة التي تزعم أنها ديمقراطية ترقى في واقع الأمر إلى مُثلها ومبادئها، لكي نتمكن من فهم الغرض الأساسي للديمقراطية والتعرف على أوجه قصورها، وكذا لتحديد الأمور التي يليق للديمقراطية التقرير فيها، لاكتشاف ما يعزز الحكم الديمقراطي الرشيد وما يفسده. هناك قيمٌ عُليا يجب أن ندافع عنها، حتى من رأي الغالبية الساحقة، لإدراك أن الديمقراطية يجب أن تظل في حدودها، فالديمقراطية تقوم على أسس أخلاقية وثقافية ومؤسسية يلزم الحفاظ عليها ويصعب استنساخها في نفس الآن، يجب أن نظل على وعي بأن الديمقراطية تتطلب جهدًا كبيرًا لفهمها وتطبيقها وصونها.

2 - تاريخ الديمقراطية

دخلت كلمة الديمقراطية إلى قاموس اللغة الإنجليزية من فرنسا في القرن السادس عشر، لكن أصولها أقدم من ذلك بكثير. قبل حوالي 4000 إلى 5000 سنة، أشار اليونانيون في عصر اليونان الموكيانية Mycenaean-era إلى المجموعات السكانية باسم داموس damos، على الرغم من أن هذا المصطلح قد أتى من دومو dumu، وهو مفهوم مماثل في الحضارة السومرية القديمة في منطقة جنوب العراق. في اللغة اليونانية الكلاسيكية، تحولت dumu إلى demos، أي "الناس" أو "الجماهير" من السكان الأكثر فقرًا، وشكَّلت إلى جانب كلمة كريتوس kratos، التي تعني "القوة" أو "السيطرة"، جذور الكلمة الحديثة «الديمقراطية".

الديمقراطية اليونانية

يعود الفضل إلى السومريين الذين استقروا في بلاد الرافدين، "الهلال الخصيب" بين نهري دجلة والفرات، منذ نحو 5000 سنة في تأسيس أول حضارة معروفة في العالم. يعتقد بعض الباحثين أنه ربما كان لديهم شكل مبكر من الديمقراطية، وأن ملوك دولهم الحضرية، مثل جلجامش في الوركاء، لم يتمتعوا بالسلطة الكلية بل كانوا يعملون داخل مجلس الشيوخ، ومع ذلك، فإن الأدلة التي تدعم هذا الطرح لا تزال ضعيفةً جدًا.

حتى في أقصى الشرق، منذ نحو 2600 سنة، ظهرت نسخة من الديمقراطية بين "الجمهوريات" المستقلة لشبه القارة الهندية. فقد حكم ملوكهم، الراجا Rajas، في إطار مجالس تداولية، كانت مفتوحة لجميع الرجال الأحرار الذين كان لديهم سلطة سياسية واسعة، وكانوا يجتمعون بصورة دورية، لكن لا يوجد سوى القليل من التفاصيل حول هذا الأمر، كما أن الباحثين منقسمون على نحو مماثل بشأن ما إذا كانت هذه الإجراءات فعلًا بمثابة أمثلة على وجود فعلي لسلطة شعبية.

هناك الكثير من الأدلة تثبت أن الديمقراطية قد بلغت ذروتها في اليونان (وخاصة أثينا) قبل نحو 2500 سنة. والواقع أنه في اليونان القديمة كان هناك نحو 1000 ديمقراطية صغيرة، كل منها كانت عبارة عن دولة-مدينة مستقلة (المدينة Polis التي تأتي منها كلمة "سياسة Politics"). ومع ذلك، فإن في مثل هذه المجتمعات الصغيرة، يمكن أن تتراكم السلطة بسهولة في أيدي نخبة قليلة. كانت فكرة الديمقراطية تتمثل في الحيلولة دون حدوث ذلك وأن تتخذ مجموعة أوسع من الأفراد القرارات السياسية. كانت هذه المجموعة رغم ذلك لا تزال أقلية من السكان، لأنه حتى في أثينا "الديمقراطية"، استُبعد العبيد والأطفال والنساء والأجانب من المشاركة. ومع ذلك، كان ما يقرب 6,000 إلى 10,000 رجلٍ من أثينا يعقدون اجتماعاتٍ مفتوحة، يناقشون ويتخذون قرارات في أمور مهمة مثل سن القوانين والخوض في الحروب وتعيين المسؤولين.

عبّر رجل الدولة الأثيني والجنرال بريكليس (نحو 404 قبل الميلاد) عن المُثل الأعلى للديمقراطية، مُثل، كالسيادة الجماعية والمساواة السياسية والحرية والتسامح واحترام القانون واحترام الآخر وكذا الواجبات الخاصة بالفرد. لكن قوة وتقلبات التجمعات الشعبية أزعجت المفكرين القدامى مثل أفلاطون وأرسطو؛ لقد اعتقدوا أن الجماهير الفقيرة قصيرة النظر وتفتقر إلى المعرفة لدرجة أنها لا تعرف مصلحتها الخاصة ويمكن أن يخدعها الديماغوجيون بكل سهولة. كانوا قلقين من أن الديمقراطية الشعبية قد تتحول إلى شكل جديد من أشكال الاستبداد، وحكم الغوغاء، وكانوا يخشون أن يقوم الغوغاء بسرقة الأشخاص الميسورين، بدعوى أن تصويت الأغلبية يجعل مثل هذه السرقة عادلة ومشروعة.

اقترح أفلاطون حلا يُفضي بترك الحكم للحكماء، وقد سماهم بـ"الملوك الفلاسفة"، لكن أرسطو أدرك أن مثل هذه النماذج غير موجودة. وقد كان يعتقد أن الديمقراطية (التي كانت في اليونان القديمة تمارس من قبل الفقراء) قد تنقذ المواطنين من الأوليغارشية (حكم الأغنياء)، لكنه يؤكد أن الديمقراطية بدورها تحتاج إلى أن يقيدها المواطنون ذوو الثروة المتوسطة، و هؤلاء عددهم قليل.

الجمهورية الرومانية

كانت لدى المفكرين في روما القديمة توجساتٌ مماثلةٌ بشأن الديمقراطية؛ لكن نسختهم تلك كانت مقيدة بإطار مؤسسي. على الرغم من أنها ستتحول فيما بعد إلى ديكتاتورية القياصرة، فإن روما قد كانت جمهورية (من اللاتينية res publica أو "الشأن العام thing of the people").

إن نظام الجمهورية عبارة عن حكم يعمل وفقًا لمجموعة من القواعد التي تحدد كيفية عملها وحدود ما يمكن أن تقرره. هذه القواعد، التي تُصاغ في بعض الأحيان بوضوح في الدستور، موجودة لتقييد سلطة من هم في السلطة وحماية الأقليات والأفراد من القرارات التعسفية. يمكن أن تكون الجمهورية "ديمقراطية" (حيث يتمكن عامة الناس من تعيين مشرعين لتمثيلهم) كما يمكن أن تكون "أوليغارشية/حكم القلة" (تديرها نخبة تختار نفسها بنفسها)، لكن يظل كلاهما مقيدًا بالقواعد المقبولة.

كان للجمهورية الرومانية بعض سمات الديمقراطية وبعض سمات حكم القلة. لم تكن أبدًا محض "شأنٍ عامٍّ". كان قُنصلَاها يتمتعان بسلطة شبه ملكية وتنتخبهما، بدلا عن الشعب، لجنة من الأرستقراطيين. كان مجلس الشيوخ أيضًا هيئة أرستقراطية، لم ينتخبها المواطنون. لكن يمكن للناخبين المؤهلين، أي المواطنون الذكور، اختيار (أو حتى عزل) بعض المسؤولين المهمين الآخرين مثل الأطربونات (القضاة)، الذين يمكنهم استخدام حق النقض ضد التشريعات، ورجال القضاء الذين قاموا بفرضها.

كانت المشاركة الشعبية أكثر محدودية في فترة الطوارئ، إذ كان بوسع مجلس الشيوخ والمستشارين تعيين ديكتاتوريين، أفراد يتمتعون بسلطة حكم مطلقة، ولكن فقط لفترة مؤقتة. لم يمض وقت طويل قبل أن يتحول في ظل هذا النظام الطغاة إلى أباطرة يمسكون بزمام السلطة مدى الحياة. بينما كان الأباطرة الأوائل حريصين على الاحتفاظ بالسمات المؤسسية للجمهورية القديمة، لم يكن هناك أي شك في مكمن السلطة الفعلي.

فترة القرون الوسطى

تأسس البرلمان الآيسلندي الألثينغي Althing نحو سنة 930 وما زال موجودًا إلى يومنا هذا، ويُزعم أنه أقدم برلمان في العالم. كان مفتوحًا لجميع الرجال الأحرار، الذين كانوا يجتمعون سنويًا قبالة "Law Rock" في ثينغفيلير Þingvellir. يكون هناك شخص واحد، المتحدث باسم القانون، الذي كان يقرأ القوانين السارية (هذا يشير إلى وجود عدد قليل من القوانين)، وكان هنالك أيضًا نقاش عام. ومع ذلك، فإن خمسين مواطنًا بارزًا فقط يقررون بشأن القوانين.

تعرض ملك إنجلترا جون المستبد في سنة 1215 لمجابهة من قبل نبلائه، الذين طالبوه بقبول الماجنا كارتا، "الميثاق الأعظم" الذي يحد من سلطات الملك ويتطلب بشكل خاص موافقة البارونات على القوانين والضرائب الجديدة، وأصبح هذا هو الأساس الذي بُني عليه فيما بعد البرلمان الإنجليزي (Butler 2015b).

في أماكن أخرى من أوروبا في نفس الوقت تقريبًا، بدأت المدن التجارية في الظهور، وقد وضعت كل منها قواعدها الخاصة. شكَّل ذلك تحديًا للسلطة الإلهية المفترضة للملوك، لكن الفكرة تطورت إلى ضرورة اتخاذ القرارات بالإجماع الشعبي المحلي، وليس من قبل حاكم كامل النفوذ.

بحلول أواخر القرن الخامس عشر الميلادي، كانت تسمية الدول-المدينة الإيطالية بالجمهوريات أمراً معقولا. وبصورة أدق، كانت تلك أوليغارشيات دستورية، فبينما كان الحكم يتمركز بين مجموعات صغيرة بدلًا من عامة الناس، كان صنع القرار لا يزال خاضعًا لقواعد مقبولة، واعتُرِف بأن للرأي العام أهمية كبرى في العملية السياسية. وقد نصح الدبلوماسي والفيلسوف نيكولو مكيافيلي (1513) الأوليغارشية الحاكمة، عن طريق عمله المؤثر في فن الحكم، بأن دولهم ستكون أقوى بكثير إذا أشركت الشعب معها.

أوائل العصر الحديث

في شمال أوروبا، خاصةً في الاقتصادات التجارية الليبرالية مثل هولندا، أصبحت السلطة السياسية أقل مركزيةً أيضًا. لقد ساعد الإصلاح الذي حدث في القرنين السادس عشر والسابع عشر في بروز الأفكار الديمقراطية بشكل أوسع، وأكد هذا الإصلاح على المساواة أمام الله والنهوض بالتعليم ومحو الأمية. كان البروتستانت الصالحون في حاجة إلى أن يتمكنوا من قراءة كلمة الله بأنفسهم، بدلًا من الاعتماد على سلطة رجال الدين.

في الجزر البريطانية، تحول الصراع بين الملوك (المستبدين) والأفكار الديمقراطية إلى حرب أهلية في أربعينيات القرن السادس عشر، عندما حاول الملك تشارلز الأول رفع الضرائب دون موافقة البرلمان. في سنة 1647، ناقشت حركة المساوين Levellers، التي عارضت كل الامتيازات الأرستقراطية، إمكانية وجود شيء جديد ينبغي أن يحل محل هذا النظام. ودعت على حين غرّة إلى مجموعة من المؤسسات الحديثة، حكومة ديمقراطية، مع اقتراع عام (وإن كان للذكور فقط)، انتخابات متكررة، حدود انتخابية عادلة، معاملة متساوية أمام القانون، تسامح ديني، ومنع التجنيد الإجباري. لكن بعد خلع الملك تشارلز، ووصول الزعيم البرلماني أوليفر كرومويل إلى السلطة أثبت هذا الأخير على أنه ليس أقل استبدادًا من الملك، فقد اعتقل أفراد حركة المساوين Levellers وفرض اثني عشر عامًا من الحكم العسكري.

أثار هذا الاضطراب الكثير من التفكير في أصول وهدف السلطة الحكومية. جاء الفيلسوف الإنجليزي توماس هوبز في القرن السابع عشر (1651) بفكرة مفادها أن الحكومة برزت من "عقد اجتماعي" كان الأفراد قد وافقوا عليه من أجل تجنب العدوان المتبادل والجشع. كان يعتقد أن الملوك، بصفتهم "رأس" هذا النظام الجديد، ينبغي أن يكون لهم السيطرة، تمامًا كما يفعل الرأس مع الجسم، وأن لا يكون هناك حق في التمرد، لأن أي تحد للسلطة قد يعيد المجتمع إلى حالة الحرب، بيد أن الفيلسوف الإنجليزي الذي تلاه، وهو جون لوك (1689)، استخدم نفس فكرة "العقد الاجتماعي" للتوصل إلى نهجٍ مختلفٍ تمامًا. كان يتصور أن الأفراد أنشؤوا جهاز الدولة

خصيصًا لحماية حقوقهم الفردية وتوسيع حرياتهم. ولذلك، فإن السلطة الوحيدة التي تتمتع بها الدولة هي مجرد السلطة التي نقلها الأفراد إليها طوعًا من أجل حماية أنفسهم. وُجد الملوك لخدمة الأفراد، وليس بوسعهم أن يفعلوا ما يرونه مناسبًا، وكان للشعب الحق في الإطاحة بملك خان ثقة الشعب وحكم بطغيان.

بحلول ذلك الوقت، أُطيحَ بملك آخر، و يتعلق الأمر بجيمس الثاني. واستعيدَ النظام الملكي فقط عندما وافق الملك المستقبلي ويليام الثالث على احترام سلطة البرلمان والشعب، على النحو المنصوص عليه في وثيقة الحقوق (1689). مع تقييد سلطة الملك بهذا الاتفاق الدستوري، أصبحت بريطانيا العظمى ملكية دستورية. ولا يزال يشار إليها على هذا النحو إلى يومنا هذا، على الرغم من أن سلطات الملك أصبحت الآن أكثر تقييدًا، وأن السلطة الرئيسية تقع في يد البرلمان المنتخب من قبل عامة الناس، لذلك من الأدق تسمية بريطانيا الحديثة بالديمقراطية الدستورية.

الجمهورية الدستورية

كانت أفكار جون لوك ذات تأثيرٍ شديدٍ على مؤسسي الولايات المتحدة الأمريكية. لقد رفضوا تماما مثله السلطة التعسفية للملوك، إذ أدرجوا "تجاوزات واعتداءات" الملك جورج الثالث بإسهاب في إعلان الاستقلال (1776). شددوا على المساواة السياسية، لكن مع ذلك ظلُّوا يخشون أن تكون الديمقراطية خطيرة لأنها يمكن أن تتحول بسهولة إلى حكم الغوغاء. ناقشوا المسألة وخلصوا إلى أن المشاركة الشعبية في الشؤون العامة ليست سوى مُكوّن واحد من مكونات الحكم الرشيد. ما كانوا بحاجة إليه هو جمهورية، وهي حكومة تُبنى بعناية وفقًا لقواعد ومبادئ محددة، حيث يتخذ القرارات ممثلون ينتخبهم الشعب، ولكن يكون هؤلاء الممثلون أيضًا ملزمين بنفس القوانين مثل أي فرد آخر، وتكون سلطاتهم محدودة ومحددة في دستور مكتوب.

إن الديمقراطية ليست هي الحرية. الديمقراطية هي عبارة عن ذئبين وحمل يصوتون على ما يجب تناوله على الغداء. أما الحرية فتأتي من الاعتراف بحقوق معينة لا يمكن سلبها، ولا حتى بنسبة 99% من الأصوات.

- مارفن سيمكين (1992) "الحقوق الفردية"، لوس أنجلوس تايمز.

خلُص الفيلسوف الفرنسي مونتسكيو (1748) إلى أن الديمقراطية لا يمكن أن تنجح بشكل جيد لأن الأفراد يضعون مصالحهم الخاصة فوق المصلحة العامة، وأن أولئك الذين مُنِحوا السلطة سوف يسيئون استخدامها، وهي النقطة التي تثير قلق الفيلسوف جون لوك والأمريكيين وآخرين. كان الترياق الوحيد لإساءة استخدام السلطة من قبل أولئك الذين يمتلكونها، حسب اعتقاد مونتسكيو، هو الضوابط والتوازنات الرقابية، لمراقبة كل السلطات مع ضرورة وجود توازن فيما بينهم. وبعد أربعين عامًا، تبنى الدستور الجديد للولايات المتحدة هذه الأفكار، مع الفصل بين السلطات والهيئات الانتخابية والقيود المفروضة على السلطة وغيرها من الأجهزة الرامية إلى إنشاء حكومة تمثيلية محدودة. (على الرغم من أن هذه الحقوق والحماية السياسية لم تمتد لتشمل حوالي 800,000 من العبيد والسكان الأصليين الذين كانوا يعيشون هناك في ذلك الوقت).

أما في فرنسا فقد كانت الأمور مختلفة. إن عهد الإرهاب (4-1793) الذي أعقب ثورة 1789 قد أكد لمؤسسي أمريكا أنهم كانوا محقين في القلق بشأن الانزلاق المحتمل للديمقراطية إلى الفوضى. إن اعتقاد الثوار الفرنسيين بأن الأوليغارشية المنتخبة يمكن أن توجهها "الإرادة العامة" للشعب كان خاطئاً؛ لم يكن هناك سوى الخلاف والنزاع المدعوم بالعنف. دفع هذا الإرهاب المنظر السياسي الإنجليزي إدموند بيرك (1790) إلى التعبير عن استيائه، في كتابه تأملات حول الثورة في فرنسا، من أنه: "في ظل الديمقراطية، يصبح غالبية المواطنين قادرين على ممارسة أقسى أشكال الاضطهاد على الأقلية".

الديمقراطية الليبرالية

في سنة 1835، نشر مفكرٌ فرنسيٌّ آخر، أليكسيس دي توكفيل، كتابا تحت عنوان الديمقراطية في أمريكا. خلص دي توكفيل إلى أن النجاح الذي حققته الجمهورية الأمريكية يعود بشكل حاسم إلى اللا مركزية التي تتمتع بها والتوازن بين السلط وسلطتها المفوضة ("الفيدرالية") وغيرها من السمات الدستورية الأخرى؛ كان يعتقد أن الثقافة الأخلاقية والاجتماعية في أمريكا بالغة الأهمية أيضًا. لقد ساعد المجتمع المدني الزاخر بالكنائس والجمعيات الخيرية والنوادي وجماعات المساعدة الذاتية والجمعيات الخيرية في أمريكا على تثقيف عامة الأفراد الناخبين، لقد استنتج أن المصلحة المشتركة والأخلاق يمكن أن يكبحا الانزلاق إلى حكم الغوغاء، لكن يجب أن يكونا جزءًا من الثقافة لكي يتحقق ذلك.

استمر فيلسوف القرن التاسع عشر الإنجليزي العظيم جون ستيوارت ميل في وضع مبادئ الديمقراطية الليبرالية الحديثة (1861). على غرار اليونانيين، كان يخشى ميل استبداد الأغلبية الجاهلة المتقلبة التي تقودها المصالح المكتسبة والديماغوجيون الكاريزماتيون. إن الديمقراطية المباشرة غير ممكنة في عالم اليوم، إذ أن المجتمعات الحديثة أكبر بكثير من أثينا القديمة ومن المستحيل التمكن من الجمع بين جميع المواطنين. كان ميل يعتقد أن النظام العملي الوحيد سيكون حكومة تمثيلية، لكن لا ينبغي للممثلين أن يكونوا مجرد مندوبين يُعيَّنون لمجرد تكرار آراء ناخبيهم، بل عليهم التفكير والتصرف باستقلالية ومسؤولية، حتى لو كان ذلك يعني رفض الرأي الشعبي العام، وكما قال إدموند بيرك (1774) في خطابه إلى الناخبين في بريستول: "إن ممثلك يدين لك، ليس لعمله فحسب، بل لحكمه؛ وهو يخونك بدلًا من خدمتك إذا كان يضحي بحكمه لرأيك".

أصر ميل على أنه في أي نظام حكم، تأتي حقوق وحريات الأفراد في المقام الأول ويجب حمايتها. لم يكن يعتقد أن الحقوق قد مُنِحت بطريقة ما من الله أو أنها جزءٌ من طبيعتنا، كما بالنسبة للوك والأمريكيين، بل كان يعتقد أنها قواعد أخلاقية اعتُمِدت لأنها ناجحة، ولا يمكن للحكومة أن تنجح وتدوم إلا إذا احترمت هذه الحقوق وحمت

حياة مواطنيها وحرياتهم وممتلكاتهم. في كتابه عن الحرية، أوضح ميل (1859) الحدود التي يجب ألّا تتجاوزها التدخلات الحكومية، فحتى لو كانت هناك أغلبية ساحقة تؤيد تقييد تصرفات الأفراد، فإن: "الغرض الوحيد الذي يمكن فيه قبول ممارسة السلطة على أي فرد من أفراد المجتمع المتحضر، ضد إرادته، هو من أجل منع إلحاق الأذى بالآخرين".

توسع نطاق الديمقراطية...

بحلول ذلك الوقت بدأت مبادئ الديمقراطية الليبرالية بالتآلف، حتى وإن كان البرلمان البريطاني لا يزال بعيدًا عن الديمقراطية، إلا أن الليبرالية المتنامية في القرن التاسع عشر أسفرت عن مطالب تدعو إلى إنهاء النظام الانتخابي الفاسد الذي لم يتمكن من التصويت فيه سوى أصحاب الممتلكات الكبار، إذ كان بعض ملاك الأراضي يسيطرون على دوائر برلمانية بأكملها، وكانت الرشوة والفساد والترهيب أمورا متفشية بكثرة. ساعد قانون الإصلاح العظيم لسنة 1832 في تحسين هذا الواقع، على الرغم من أن تأثيره الرئيسي كان توسيع نطاق الناخبين، مع منح حق التصويت لمالكي الأراضي الصغار والمزارعين المستأجرين وأصحاب المتاجر. في سنة 1867، أدى إصلاح آخر إلى توسيع حق التصويت ليشمل العمال "المحترمين" ذوي الدخل المتواضع.

مرت سنوات عديدة قبل أن تتمكن النساء من التصويت في إنجلترا، وفي معظم البلدان الأخرى. تمركز السبّاقون لإعطاء المرأة الحق في التصويت في الضفة الأخرى من العالم، كان ذلك في نيوزيلندا وأستراليا (على الرغم من أن الأستراليين الأصليين كانوا لا يزالون مستبعدين من التصويت في بعض الولايات حتى أواخر سنة 1965). سمحت فنلندا والنرويج للنساء بالتصويت قبل الحرب العالمية الأولى، كما فعلت النمسا وألمانيا وبولندا وروسيا وهولندا والولايات المتحدة والسويد بعد فترة وجيزة من ذلك. وسّعت المملكة المتحدة حق التصويت ليشمل فقط النساء مالكات العقارات في سنة 1918، ثم شمل ذلك باقي النساء في سنة 1928. كان على النساء في البرتغال

وسويسرا الانتظار حتى سبعينيات القرن العشرين؛ وهناك بعض البلدان التي لا تزال فيها المرأة مستبعدة من التصويت إلى يومنا هذا.

... متجاوزةً حدودها؟

أدى توسيع نطاق الحق في التصويت، من الذكور أصحاب الأملاك إلى جميع المواطنين، إلى زيادة شرعية الحكومة التمثيلية (التي أصبحت تُسمّى الآن عالميًا بـ"الديمقراطية") وعزز فكرة أن هذه الطريقة يجب أن تُستعمل في حل مجموعةٍ واسعةٍ من القضايا. تزامن هذا التوسع مع تصاعد الازدهار العام، ما ساعد في المزيد من التوسع (على الرغم من أن الانتعاش الاقتصادي كان راجعاً إلى تزايد تبني الأفكار الليبرالية مثل التجارة الحرة والأسواق المفتوحة، وليس إلى التصويت الشعبي).

شهد القرن العشرين انتشار هذا النوع من الديمقراطية في أجزاء أخرى من نواحي الحياة، لتحل الخيارات الجماعية في مجالات مثل الرعاية الصحية والتعليم ومدخرات المعاشات التقاعدية والعطاء الخيري محل الخيارات الفردية. ومع توسع حجم الحكومة، كان هناك فرصٌ متزايدةٌ أمام جماعات الضغط لاستخدام نفوذها للحصول على امتيازات خاصة ومنَح وإعانات وامتيازات ضريبية وغيرها من المزايا الأخرى. بحلول نهاية القرن، ظهرت نخبة سياسية، تتألف من السياسيين وجماعات الضغط والأفراد في المنظمات غير الحكومية واللجان والمحاكم والهيئات التنظيمية والهيئات غير الحكومية ووسائل الإعلام السياسية ومراكز الفكر وغيرها، لم تستثنِ من اهتماماتها سوى مَناحٍ قليلة من الحياة الفردية.

تخيل لو كانت الحياة بأكملها تتحدد بحكم الأغلبية، فإن كل وجبة ستكون بيتزا، وكل زوج من البناطيل... سيكون من قماش الدنيم المغسول بالحجارة، كما ستكون حمية المشاهير وكتب التدريبات الأشياء الوحيدة على رفوف المكتبة.
- بي جيه أورورك (1991) برلمان الفسق Parliament of Whores

احتضار الديمقراطية؟

على الرغم من الشرعية الواضحة للحكومة التمثيلية، يرى بعض النقاد أن واقعها فشلٌ ذريعٌ. بالنسبة لهم، ما أُنشئ ليس ديمقراطية، بل حكم أقلية شعبوية منتخبة، والتي من خلال مصلحتها الذاتية وتفكيرها قصير المدى وافتقارها للمبادئ جعلت الحكومة تُوسّع من البيروقراطية والمحسوبية والإفراط في الإنفاق على نحوٍ طائشٍ، فضلًا عن سحق الحرية الفردية بموجب رأي الأغلبية. إنهم يعبّرون عن امتعاظهم من أن العديد من الأشخاص العاديين أصبحوا يعتبرون السياسة إما غير ذات صلة بهم أو خارجة عن سيطرتهم، وهو نفور يجعل من السهل على الطبقة السياسية استغلالهم. (كما قال بريكليس للأثينيين، إذا لم تكن مهتمًّا بالسياسة فهذا لا يعني أن السياسة لن تهتم بك).

رغم ذلك، تبقى الحياة والسياسة في الديمقراطيات الليبرالية أكثر حريةً وانفتاحًا نسبيًا مما كان عليه الأمر في العصور السابقة في ظل الأوليغارشية، ولكن من المؤكد أن المُثل العليا للديمقراطية يمكن أن تفسد، وليس فقط عن طريق الإهمال. حتى في عصرنا المستنير اليوم، فإن الحكومات التي تدعي أنها ديمقراطية لا تزال تقوم بتزوير الانتخابات وحرمان الأفراد من التصويت والرقابة والمصادرة والاعتقال التعسفي وتسييس المحاكم والاحتجاز دون محاكمة. إن الأولوية الأولى من أجل تغيير ذلك هي في أن نكون واضحين بشأن ما تعنيه الديمقراطية حقًا وما هي المؤسسات والمبادئ التي تقوم عليها.

3 - المؤسسات الديمقراطية

تزعم جل الحكومات أنها ديمقراطية وتتمتع بالتالي بكامل الشرعية، في حين أن قلةً قليلةً منها هي التي ترقى فعلًا إلى مُستوى مُثل الديمقراطية. إن الأنظمة الديمقراطية المزعومة تزوّر الانتخابات وتمنع الانتقاد من خلال السيطرة على وسائل الإعلام وتوظف الشرطة والقضاء لاضطهاد المعارضين لها، وتسيء استخدام السلطة القانونية والمالية للدولة لإثراء نفسها وأعوانها. خلص تقرير صدر سنة 2019 عن وحدة الاستخبارات الاقتصادية The Economist Intelligence Unit إلى أن 22 دولة فقط، يستوطنها فقط قرابة 5.7 في المئة من سكان العالم، يمكن أن يطلق عليها بشكل مشروع ديمقراطيات "كاملة"، وتوجد 15 من هذه الدول في أوروبا الغربية. إن البلدان التي تضع "الجمهورية الديمقراطية" في أسمائها الرسمية (مثل الجزائر وإثيوبيا وكوريا الشمالية ولاوس ونيبال) تميل إلى أن تكون من بين أكثر الدول استبدادًا.

لذلك، من المهم أن نحافظ على فكرة واضحة عن ماهية الديمقراطية الحقَّة، بدلًا من أن تخدعنا الأنظمة الاستبدادية التي تصوّر نفسها على أنها ديمقراطية، إما بشكل متعمد أو كنوع من أنواع خداع الذات. نحن بحاجة إلى تحديد المبادئ الأساسية للديمقراطية حتى نتمكن من التمييز بين الديمقراطيات الحقيقية والديمقراطيات الزائفة.

الغاية من وجود الحكومة وسلطتها

يجب التساؤل بادئ ذي بدء عن الغاية من وجود الحكومة، ثم بعدها عن الكيفية التي تدعم بها الديمقراطية هذه الغاية.

الجواب الذي قدمه جون لوك وجون ستيوارت ميل وغيرهما من المنظّرين الليبراليين هو أنه على الرغم من أن البشر مخلوقات اجتماعية ويتعايشون معًا في معظم الحالات، فإنه غالبًا ما يلاحقهم الأفراد الذين هم على استعداد لاستخدام القوة للسيطرة عليهم أو سرقتهم أو الاحتيال عليهم. إن وجود حكومة يسمح للأفراد بزيادة حريتهم من خلال

تثبيط استخدام القوة، ويتم هذا من خلال نظام منظم للعدالة، وبالتالي فإن الحكومة لا تتمتع بأي نشاط أو هوية مستقلة خاصة بها، فهي موجودة فقط لتوفير الأمن للمواطنين وحماية حرياتهم.

يحتاج المواطنون إلى منح الحكومة سلطة معينة لتحقيق هذه الأهداف، كالقدرة على استخدام القوة لاحتجاز المجرمين ومعاقبتهم، على سبيل المثال. إلا أن هذا لا يعني أن الحكومة بحاجة إلى استخدام قوةٍ هائلة، بل يجب أن تُستخدم هذه القوة نيابةً عن الشعب. لا يجب استخدام القوة الحكومية للسيطرة عليهم، فهذا يعارض السبب الأساسي لوجودها، يجب أن يكون الاتفاق بالتراضي، وبما أن قرارات الحكومة تؤثر على الجميع، ينبغي على الجميع إذن أن يشارك في هذه العملية، فإن آراءهم لها أهمية متساوية. ومن هنا تأتي الحاجة إلى نظام ديمقراطي لصنع القرار.

إن السلطة تميل إلى الفساد، والسلطة المطلقة تفسد لا محالة. فالرجال العظماء هم غالبا رجال سيئون، حتى عندما يمارسون النفوذ لا السلطة؛ فكيف إذا ما انضاف إلى ذلك ميل السلطة الحتمي إلى الفساد.
- لورد أكتون (1887) رسالة إلى الأسقف كريتون.

لكن بما أن الحكومة تتمتع بسلطة قسرية، فلا يزال التهديد قائمًا من إمكانية استخدام الأغلبية لتلك السلطة ضد الآخرين، وبالنظر إلى أن البشر يهتمون بمصالحهم الذاتية، فالاحتمال وارد. أكد الفيلسوف الأسكتلندي ديفيد هيوم (1758) "في تدبير نظامٍ للحكم"، في القرن الثامن عشر، على أنه "يجب أن يُفترض أن كل إنسان محتال، وليس له نية أخرى... غير المصلحة الخاصة". بعد مئتي سنة، أشار المفكر الأنجلو-نمساوي ف.أ.هايك (1944) في كتابه "الطريق إلى الرق" إلى مدى سهولة انزلاق الديمقراطية إلى حكم العصابات الديكتاتورية الشمولية. وبالفعل، خلال جائحة Covid-19 لسنة 2020، فوجئ العديد من مواطني البلدان الديمقراطية

بالصلاحيات التي يمتلكها السياسيون من فرض قيودٍ شاملةٍ على الحياة اليومية للأفراد.

إن حكم الأغلبية من دون ضوابط لا يمنح الأقليات والأفراد أي حماية ضد المصلحة الذاتية للأغلبية ذات السلطة. ولذلك يبقى الخيار الأنسب هو الديمقراطية الليبرالية المحدودة حيث تتفوق الحقوق والحريات الأساسية للأفراد دومًا على أي قرار للأغلبية، وحيث تتدخل الحكومة فقط من أجل الحفاظ على هذه الحقوق والحريات (Butler 2013). ويمكن تحديد هذه القيود رسميًا في الدستور.

رغم ذلك، يعتقد بعض المنظّرين أن خطر انجراف الديمقراطية إلى الاضطهاد، رغم أنه سيناريو حقيقي، إلا أنه مبالَغٌ فيه. وجد الخبير الاقتصادي التركي الأمريكي دارون أسيموغلو وزميله البريطاني جيمس روبنسون (2006)، على سبيل المثال، بأن الديمقراطية يمكن أن تصمد وتدوم عندما تتسم المؤسسات السياسية والنظام الاقتصادي والمجتمع المدني بالقوة. وعلى نحوٍ مماثل، وجد العالمان السياسيان أندريه ألفيس وجون ميدوكروفت (2014) أن الديمقراطيات المعتدلة ذات الأنظمة الاقتصادية المختلطة (الحكومية والخاصة) منتشرةٌ ومستقرةٌ على حدٍّ سواء، في حين تكافح الأنظمة الشمولية من أجل الصمود على المدى الطويل. يزعمان بأن هناك حدًا عمليًا لحجم العصابة الحاكمة وأعوانها، حيث أنه كلما زاد عدد المستغِلين، كلما قل عدد المواطنين المحتمل استغلالهم (بل و قل حماسهم أيضا).

الدور الرئيسي للديمقراطية

فضلًا عن أن الديمقراطية وسيلةٌ عادلةٌ لاتخاذ الخيارات الجماعية، فقد أيدها المنظرون أيضا لأسباب أخرى. استنادا إلى بعضهم فالديمقراطية جيدةٌ في حدّ ذاتها لأنها نظام الحكم الوحيد القائم على المساواة الأخلاقية والسياسية، أما بالنسبة لآخرين فهي تحقق نتائج جيدة مثل المشاركة الاجتماعية أو المسؤولية الشخصية أو السلام أو الرخاء. وتبقى الأدلة على كل هذه المزاعم مختلَفا عليها.

هناك مع ذلك فائدةٌ واضحة للديمقراطية غالبًا ما يتم تجاهلها. نحن نميل إلى التفكير في الديمقراطية بشكل أساسي على أنها طريقة لانتخاب صُنّاع القرار، لكن أهميتها الحقيقية تكمن في تقييدهم وتنحيتهم بشكل سلمي من السلطة. فالمشرعون ليسوا ملائكة، بل هم بشر مثلنا، تغويهم وتفسدهم السلطة بسهولة. عندما يفوزون بالمنصب قد يضعون مصالحهم الخاصة فوق مصالحنا. أو لربما، مع مرور الوقت، تتغير آراؤهم (أو آراؤنا) ونشعر أنهم لم يعودوا يمثلوننا بشكلٍ صحيح. مهما كان السبب، فإن قدرتنا على تنحيتهم من مناصبهم في الانتخابات تساعد على منعهم من الانفراد بالسلطة وإساءة استخدامها، وتبقيهم مركّزين على الشعب الذي من المفترض أن يمثّلوه. وكما عبر الفيلسوف الأنجلو-نمساوي في القرن العشرين السير كارل بوبر (1945): "...ليس من السهل على الإطلاق الحصول على حكومة يمكن للمرء أن يعتمد ضمنيًا على صلاحها وحكمتها... [هذا] يجبرنا على استبدال السؤال: من الذي ينبغي له أن يحكم؟ بسؤالٍ جديد: وهو: كيف يمكننا تنظيم المؤسسات السياسية بحيث يمكن منع الحكام السيئين أو غير الأكفاء من إحداث الكثير من الضرر؟".

الديمقراطية المباشرة

إن الديمقراطية، كما رأينا، يمكن أن تكون مباشرةً أو تمثيليةً. في الديمقراطية المباشرة، يقرر عامة الناس بشكلٍ مباشر القضايا السياسية (مثل معدلات الضرائب أو الدفاع أو سياسات الرعاية الاجتماعية)، ولكن الديمقراطية المباشرة اليوم نادرة.

إن المكان الوحيد الذي يمكننا أن نجد فيه الديمقراطية المباشرة اليوم هو سويسرا. هناك، تنحصر معظم السلطة السياسية في 27 كانتون و3000 بلدية، بدلًا من الحكومة الفيدرالية. تختلف هذه الكانتونات من حيث الحجم، من زيورخ، التي يبلغ عدد سكانها 1.5 مليون نسمة، إلى أبينزيل إينرهودن، التي يبلغ عدد سكانها 16,000 نسمة فقط. إن الاستفتاءات شائعة في سويسرا، وتستخدم الكانتونات الأصغر تجمعات للمواطنين. ومن الأمثلة الأخرى على الديمقراطية المباشرة هناك "اجتماعات

البلدة" التي كانت تنعقد في نحو 1000 مدينة في نيو إنجلاند. بالعودة إلى القرن السابع عشر، كانت هذه التجمعات تحكم في المسائل المحلية مثل الطرق السريعة والتراخيص والميزانيات. تحول بعضها إلى هيئات تمثيلية، حيث تنتخب المدن الكبيرة مندوبين لحضور اجتماعات البلدة، بدلًا من حضور الجميع. إن الدول القومية الحديثة هي أضخم من أن يتمكن مواطنوها من التجمع في مجالس تشريعية. قد يضطرون في بعض الأحيان إلى إجراء استفتاءاتٍ، حيث يمكن للناخبين بالكامل التصويت على قضية معينة، إلا أن هذه الطريقة مرهقة لاتخاذ قرارات مفصلة بشأن كل القضايا المعقدة التي تواجه الدولة الحديثة.

يزعم بعض النشطاء أنه يمكن جعل الديمقراطية الحديثة أكثر مباشرةً من خلال التصويت عبر الإنترنت، ولكن رغم ذلك لا يزال يتعين وضع قيود على ما يمكن أن تقرره الأغلبية بصورةٍ مشروعة، أيضًا هناك شكوك حول ما إذا كان لدى الأفراد ما يكفي من الاهتمام والطاقة للبحث في السياسات العامة واتخاذ تيار دائب ومستمر من القرارات السياسية الصعبة.

الديمقراطية التمثيلية

لأسباب كالتي ذكرناها، فإن القاعدة الحالية هي الديمقراطية التمثيلية، حيث لا يضع عامة الناس القوانين بأنفسهم، بل ينتخبون ممثلين (مثل رؤساء البلديات والبرلمانيين والرؤساء) لتقرير القوانين والسياسات نيابة عنهم.

يجادل النقاد بأن هذه ليست ديمقراطية حقيقية، وأن الدور الوحيد للأفراد يتجلى في اختيار أولئك الذين سوف يديرون الأمور. لكن يمكن الرد من جهة أخرى بأن الأفراد يشاركون على الأقل في هذا الاختيار، بدلًا من فرض حكّام عليهم، بل و لديهم الحرية في المشاركة بشكل أعمق، مثل الترشح للمناصب والمشاركة في النقاش العام.

بالإضافة إلى ذلك، لا تزال العديد من الأنظمة التمثيلية اليوم تحتفظ ببعض أشكال مشاركة المواطنين مباشرة في العملية السياسية، مثل الاستفتاءات (حيث يصوت

عامة الناس على القضايا الرئيسية)، الالتماسات والمبادرات (حيث يمكن لمجموعة من الناخبين فرض القيام بتصويت في البرلمان أو الدعوة إلى إجراء استفتاء)، تحديد مدة الحكم (حيث لا يستطيع الممثلون الحكم لأكثر من فترة زمنية محددة) والإعفاء (حيث يمكن للناخبين فصل النائب من منصبه). لكن، وبشكل عام، يفضل العديد من الناخبين أن يتركوا السياسة اليومية للأفراد الذين يهتمون بها ولديهم المزيد من الوقت لها، بدلًا من الاضطرار إلى النظر في كل قضية بأنفسهم.

لذا، فعندما يتحدث الناس عن الديمقراطية اليوم، فإنهم عادةً ما يقصدون بهذا حكومةً تمثيليةً، وقد أصبح هذا هو المعنى الحديث للكلمة، بيد أن هذا الاستخدام يولّد ارتباكًا، إنه يجمع في كلمة واحدة مجموعة متنوعة من الأنظمة المختلفة، كما يشير إلى أن فضائل الديمقراطية المباشرة (مثل المشاركة العامة في صنع القانون) موجودةٌ أيضًا في الأنظمة التمثيلية، رغم أن عامة الناس في بعض هذه الأنظمة لهم رأي محدود أو يكاد يكون منعدما على الإطلاق.

الديمقراطية الليبرالية

إن الديمقراطية الليبرالية واحدة ضمن مجموعة واسعة جدًا من الأنظمة التمثيلية. فالديمقراطيات الليبرالية هي أنظمة تمثيلية تخضع للمبادئ الليبرالية الكلاسيكية، والأهم من ذلك، أنها تطالب بضرورة احترام الحقوق الفردية، كالحق في الحياة والحرية والملكية، وتشدد على أنه لا يمكن لأي قرار ديمقراطي أن يلغي هذه الحقوق. إن البلدان التي توصف غالبًا بالديمقراطيات الليبرالية تشترك عادةً في سماتٍ أخرى تساعد على تحقيق هذه الحماية، مثل القواعد القانونية المقبولة بشأن كيفية اتخاذ القرارات والقيود الدستورية المفروضة على الحكومة، والفصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ونظام عدالة مستقل، كما أنها تنفتح على مشاركة عامة أفراد المجتمع في الشؤون العامة، مثل الانتخابات الحرة والنزيهة التي يمكن لأي فرد أن يترشح فيها

للمناصب، كما يتواجد في ظلها أحزاب مختلفة متنافسة ووسائل إعلام مستقلة ونقاشات سياسية منفتحة.

وجدير بالذكر أن هذه الديمقراطيات تختلف من نواحٍ عديدة. إذ هناك بعض الأمثلة على وجود ديمقراطيةٍ ليبراليةٍ نسبيةٍ وهي الملكيات الدستورية (مثل الدنمارك واليابان وإسبانيا والمملكة المتحدة)، وهي حكومات يترأسها ظاهريًا ملك، لكنه ملكٌ تحد القواعد الدستورية من سلطته. وهناك الجمهوريات (مثل فرنسا وأيرلندا والولايات المتحدة) حيث يُنتخب قادتها، لكن سلطتهم تكون أيضًا محدودةً دستوريًا. ولكلٍّ من هاته الأنظمة عناصر دستورية مختلفة يكون لها درجات مختلفة من السلطة، مثل رئيس الدولة (الملك أو الرئيس) والمجالس البرلمانية المختلفة (مثل مجلس الشيوخ أو مجلس النواب) وفروع الحكومة (مثل التنفيذية والتشريعية والقضائية).

ليس من السهل الحصول على ديمقراطية ليبرالية سليمة. إن الطريقة التي يجب أن تعمل بها والحقوق والحريات التي يجب إعطاؤها الأولوية رغم آراء الأغلبية هي مسائل معقدة ومثيرة للجدل. يبدو من الواضح على سبيل المثال بأن الأغلبية في الديمقراطية الليبرالية لا ينبغي أن يكون لها سلطة الاعتقال التعسفي أو سجن أو نفي أقلية تخالفها الرأي؛ ونتساءل هل يمكنها فرض ضرائب على الأقليات أوفرض ضرائب عالية على الأغنياء؟ هل يجوز لها التدخل في نمط حياة الأفراد (مثل الحد من استهلاكهم للمخدرات أو الكحول أو السكَّر) أملًا في إنقاذ المواطنين من إيذاء أنفسهم؟ أو فرض الخيارات الاقتصادية على الأفراد (مثل المكان الذي يجب أن يعيشوا أو يعملوا فيه) من أجل المصلحة الوطنية؟ هل ينبغي للسلطات في الديمقراطية الليبرالية أن تعلّق بعض الحريات في أوقات الحروب أو الأوبئة؟ أو التجسس على اتصالات مواطنيها من أجل المساعدة في مكافحة الإرهاب؟

لا توجد إجابات بسيطة على مثل هذه الأسئلة؛ على الرغم من أن الديمقراطية الليبرالية تتسم بمرونة ملحوظة، فإن مستقبلها لا يمكن ضمانه إلا إذا كان هناك فهم عام للمبادئ التي تقوم عليها.

٤ - مبادئ الديمقراطية

أُسس الديمقراطية الليبرالية

عند النظر إلى البلدان التي تُعتبر أمثلةً يُحتذى بها فيما يخص الديمقراطية الليبرالية، نجد أن هناك بعض السمات والمؤسسات المعينة التي تميز هذه البلدان.

نطاق انتخابي عريض. إن الديمقراطية الليبرالية ترتكز على نطاق انتخابي عريض ووضع سياسي متساوٍ، فكل البالغين تقريبًا مؤهلون للتصويت وأصواتهم تُحتسب بشكل متساوٍ. يُستبعَد الأطفال والبالغون الذين يعانون من إعاقات عقلية خطيرة باعتبارهم غير مؤهلين للتصويت. في بعض البلدان، يُستبعَد السجناء (بل وحتى المجرمون المفرج عنهم) على أساس أن إجرامهم يجعلهم غير مؤهلين للمشاركة في الشؤون الاجتماعية؛ فيما عدا ذلك، تشمل العملية جميع المواطنين.

يكمن جوهر النقاش في مسألة تحديد من بالضبط يمكن أن نعتبره مواطنًا، ففي بادئ الأمر، كان الرجال المالكون فقط هم المعنيون بالأمر باعتبارهم من يمتلكون المصلحة الكافية للتصويت بمسؤولية. ولأسباب مماثلة، يرفض بعض الأفراد اليوم منح حق التصويت للمهاجرين الجدد والمقيمين المؤقتين في البلاد.

هناك مشكلة أخرى، أن نفس الإقليم قد يضم مجموعاتٍ سكانيةً مختلفةً، من حيث الحسُّ الوطني (كالروس في أوكرانيا)، أو اللغة (المتحدثون بالفرنسية في كندا) أو العرق (الإثنيات في جنوب إفريقيا) أو الدين (على سبيل المثال، الصومال والبوسنة والعراق وباكستان و بلدان أخرى). قد ترى كل مجموعة أنه يجوز لها رفض حق الآخرين في اتخاذ قرارات جماعية تؤثر عليهم. إن المبادئ الليبرالية من شأنها أن تجعل تعريف المواطنة شاملًا قدر الإمكان، ولكن يجب أن تكون قواعد المواطنة واضحةً ومقبولةً عمومًا، وهذا ما قد يصعب تحقيقه.

انتخابات حرة. يُسمح في الديمقراطيات الليبرالية لأي فرد بالترشح للمناصب العامة، قد يُستبعَد الأطفال أو السجناء أو ذوو الإعاقات العقلية، لكن لا يُستبعَد الأفراد من

الترشح بسبب حزبهم أو دينهم أو طبقتهم أو أسرتهم أو مجموعتهم العرقية أو جنسهم، كما لا يحق لأولئك الذين يتمتعون بالسلطة أن يعتبروا خصومهم غير مؤهلين لشغل المنصب. إن البلد الذي يتبنى الديمقراطية الليبرالية يثق في قدرة مواطنيه على اتخاذ قراراتهم الخاصة بشأن من هم أهلٌ لتمثيلهم.

في ظل الديمقراطية الليبرالية، تكون الانتخابات متواترة، حرة ونزيهة. وقد تختلف البلدان فيما يتعلق بالتواتر بشأن عدد المرات التي ينبغي فيها إجراء انتخابات لمختلف المناصب. في الولايات المتحدة، على سبيل المثال، يُنتخَب النواب كل سنتين، والرؤساء كل أربع سنوات، وأعضاء مجلس الشيوخ كل ست سنوات. أما في فرنسا، فقد كان الرئيس يُنتخب كل سبع سنوات حتى استفتاء سنة 2000 الذي قلص عدد السنوات إلى خمس. كما تفرض العديد من البلدان قيودًا على عدد الولايات الانتخابية، و يبقى الأهم هو أن الانتخابات متعاقبة بما فيه الكفاية، وأن فترات الولاية قصيرة بما يكفي أولًا لمنع أي فرد من امتلاك سلطة استبدادية، وثانيًا لإقناع الجانب المهزوم بأن الأمر يستحق الانتظار بشكل سلمي حتى الانتخابات المقبلة بدلًا من اللجوء إلى العنف.

إن الانتخابات الحرة هي التي يستطيع من خلالها الناخبون التصويت واختيار من يستحق أصواتهم دون التعرض للترهيب، وهذا بدوره يتطلب استخدام بطاقات اقتراع سرية. وغالبًا ما تُستخدم في أنظمة الديمقراطيات الليبرالية لجان إشراف مستقلة لضمان استيفاء هذه الشروط.

إن الانتخابات النزيهة هي تلك التي يتمتع فيها الأفراد والأحزاب بحق متساوٍ في التصويت أثناء الانتخابات وتنظيم الحملات الانتخابية وعقد الاجتماعات السلمية، حيث تُحدد لجان مستقلة (وليس السياسيون المتواجدون في السلطة) القواعد الانتخابية بموضوعية، و تُفرز الأصوات بدقة، فتلك الأصوات هي التي تحدد نتيجة الانتخابات. ومع ذلك، تختلف وجهات نظر البلدان حول تفاصيل ما يمكن اعتباره "عادلًا". لدى المملكة المتحدة، على سبيل المثال، قيود واهنة على الإنفاق الانتخابي

ولكن ليس على التبرعات للأحزاب السياسية، في المقابل لدى الولايات المتحدة قيود على التبرعات ولكن ليس على الإنفاق.

النقاش الحر. لا يمكن أن تنجح الانتخابات الحرة والنزيهة إلا إذا كان من الممكن طرح مختلف القضايا للمناقشة بحرية، وهذا يعني ضمنًا احترام الحق في حرية التعبير، بما في ذلك الحق في انتقاد من هم في السلطة دون الاتهام بالتحريض على الفتنة أو الترهيب. ما يعني أيضا وجود إعلام حر لا تسيطر عليه الدولة لمصلحة من هم في السلطة، كما يجب أن يكون الأفراد قادرين على الوصول إلى معلومات دقيقة عن الحكومة، وعدم احتكار الدولة للمعلومات الرسمية.

تمثيل صادق. يجب أن يكون أولئك الذين يتولون المناصب عرضةً للمساءلة بشكلٍ حقيقيٍّ أمام الشعب، مع وجود محاكم مستقلة ونزيهة وقضاة ومسؤولين يمكن للمواطنين أن يستأنفوا أمامهم إذا كانوا يعتقدون أن ممثليهم قد تجاوزوا سلطاتهم أو ينتهكون حقوق الأفراد. يجب أن تكون هناك أيضًا أحكام خاصة تعمل على سحب الثقة من المشرّعين وعزلهم في أي وقت إذا رآى ناخبوهم أنهم أساؤوا استخدام مناصبهم.

تماشيًا مع الهدف الرئيسي للانتخابات، يجب على النواب احترام نتائج الانتخابات والاستعداد للتنحي إذا ما كانت نتائج التصويت لغير صالحهم. إن أحد الأهداف الأساسية من الديمقراطية الليبرالية هو جعل حالات الانتقال السياسي ممكنةً وسلميةً، إذ لا يجب استخدام سلطة الدولة لمساعدة أصحاب المناصب على البقاء فيها، بل على العكس من ذلك، يجب استخدامها لضمان احترام خيارات الناخبين.

الحقوق والمبادئ. إن من المهم أيضًا أن تكون الحقوق الأساسية للأفراد معروفةً ومقبولةً بشكل عام، بل وتكون محترمةً ومضمونةً قانونيًا أيضا بحيث لا يمكن لأي أغلبية انتخابية مهما كان حجمها أن تتجاوزها. يجب أن يكون هناك اتفاق واسع حول الحقوق التي ينبغي أن يتمتع بها الأفراد، وأن يكون هناك التزامٌ عام بحمايتها، سواء كان يُنظر إلى هذه الحقوق على أنها جزءٌ متأصلٌ من منظومة حقوق الإنسان، أو أنها اعتُمدت لأنها تبدو فعّالةً.

بدون شك، إن للديمقراطيات الليبرالية المختلفة وجهاتِ نظر مختلفةً بعض الشيء بشأن ما ينبغي أن تكون عليه تلك الحقوق الأساسية، إلا أن جميعها تتفق على أن لكل فرد الحق في الحياة والحرية والسعي إلى تحقيق السعادة الشخصية وامتلاك ممتلكات خاصة، لكن قد تختلف هذه الديمقراطيات الليبرالية حول القواعد الدقيقة مثل ما هو مسموح أو غير مسموح لك ببنائه على أرضك، أو الجرائم التي قد تبرر للسلطات سجنك.

الدساتير. كتبت معظم الديمقراطيات الليبرالية دساتير تحمي بها الحقوق الأساسية للأفراد وتحدد من خلالها القيود المفروضة على السلطة المنتخبة وتنص على آليات مثل الفصل بين السلط لإبقائها تحت المراقبة. مع ذلك، فإن الدستور لا يكون دائمًا على شكل وثيقة واحدة. ففي المملكة المتحدة، على سبيل المثال، تحدد القوانين والاتفاقيات المختلفة من الوثيقة العظمى (الماجنا كارتا) إلى وثيقة حقوق 1698 إلى قانون البرلمان العام وقوانين التفويض الحقوق الأساسية للأفراد كيفية إدارة الحكومة.

تتطلب معظم الدساتير أغلبية كبيرة وعملية دقيقة قبل تغييرها من أجل ضمان أن الأغلبية لا يمكنها ببساطة خرق مثل هذه الحماية. إن التعديلات الدستورية في الولايات المتحدة مثلا، تتطلب قبول الثلثين من الأعضاء في مجلس الشيوخ ومجلس النواب، بالإضافة إلى ثلاثة أرباع مشرعي الولايات للموافقة عليها، أما بالنسبة للمملكة المتحدة فتشكل استثناء، فمن الناحية النظرية يستطيع البرلمان تعديل أي جزء من الهيكل الدستوري، ومع ذلك فإن أي اقتراح من هذا القبيل يخضع عادةً لنقاشٍ عام صارم وطويل.

إلا أنه في نهاية المطاف، ينبغي القول أن حتى الدستور المكتوب لا يمكنه حماية الحقوق والحريات الفردية، لأن هذا يحتاج إلى التزام ثقافي وفكري عميق من قبل عامة الشعب.

العناصر المطلوبة للتمثيل الليبرالي

المشاركة السياسية. بالإضافة إلى الميزات الأساسية التي تحدثنا عنها فيما سبق، هناك ميزاتٌ أخرى مُستحبٌّ وجودها. يُعتقد، على سبيل المثال، أنه من المفيد أن تتسم العملية الديمقراطية بثقافة المشاركة الواسعة والنشطة والطوعية. يسمح هذا ببث أفكارٍ مختلفةٍ ويضيف المزيد من الشرعية على العملية الديمقراطية، رغم أن الليبراليين يشيرون إلى أن ما يضفي الشرعية على الديمقراطية ليس تعظيم المشاركة السياسية بل تعظيم الحرية الفردية والأمن.

المرشحون. تُعتبر الأحزاب السياسية ميزةً مفيدةً للديمقراطية لأنها تمنح الناخبين أسلوبًا سياسيًا يمكنهم التمسك به. لكن هذا الأمر أيضًا يحتاج إلى قيود، فإذا حاولت الأحزاب السيطرة على أسلوبها السياسي بإحكامٍ شديدٍ (على سبيل المثال، من خلال إملاء البرنامج الانتخابي لكلّ مرشح)، يفقد المرشحون استقلاليتهم ويُحرم عامة الناس من حكمهم، ويشير هذا إلى ضرورة اختيار المرشحين علنًا، بدلًا من اختيار المرشحين المعتمدين بواسطة قوائم حزبية (الأمر الذي يزيد تعزيز قبضة أعضاء الحزب الداخليين على العملية السياسية).

الفيدرالية. إن نقل عملية اتخاذ القرارات إلى أدنى مستوى ممكن هو أفرب للصواب، بحيث يكون أولئك الذين يتخذون الخيارات هم نفسهم الذين سوف يتأثرون بها، عوض الأفراد البعيدين الذين لا يدركون إلا القليل عن الشؤون المحلية، ولكن يُستصوَب وجود قدر من القيود المركزية على القرارات المحلية. فإذا كانت، على سبيل المثال، منطقةٌ ما تسيطر عليها مجموعةٌ عرقيةٌ أو دينيةٌ معينةٌ، كما هو الحال في كثير من الأحيان، فقد تتعرض الأقليات للاضطهاد من قبل الأغلبية. أما على نطاق أوسع، فمن المرجح أن تكون الآراء أكثر اختلاطًا، وبالتالي من المرجح أن تحظى الأقليات بالاحترام والحماية.

التسامح المدني. إن الديمقراطية الليبرالية تعمل على أفضل وجه عندما يكون هناك سلامٌ وتسامحٌ مع الآراء المختلفة واستقرارٌ اجتماعيٌّ واقتصاديٌّ. إلا أنه يبقى من

الصعب التأكد بأن هذه السمات المطلوبة تسود بالفعل في غالبية البلدان التي تدّعي أنها "ديمقراطيات" اليوم.

طريقة عمل الديمقراطية الليبرالية

العدالة. ورد فيما سبق أن وجود الديمقراطية الليبرالية يعود بالدرجة الأولى للدفاع عن الحرية الشخصية وتوسيع نطاقها ولحماية الأفراد من الإكراه، ولذلك فهي تتطلب وجود نظام قضائي نزيه لردع ومعاقبة اللجوء إلى الاحتيال والقوة، بما في ذلك إساءة استخدام السلطة من قبل من هم فيها.

لكي يتحقق ذلك، يجب أن تكون القوانين مبدئيةً، وواضحةً ومستقرةً نسبيًا حتى يتمكن الجميع من فهمها، كما يجب أن تكون هذه القوانين مُتوَقعة وغير تعسفيةً، ويجب أن يكون من الممكن الامتثال لها. كما أن عملية تحقيق العدالة ذاتها لا بدّ وأن تكون قائمةً على مبادئ أساسيةٍ ويمكن التنبؤ بها، باتباع "الإجراءات القانونية الواجبة"، مع منع الاعتقال والاحتجاز التعسفي وكذا تمتع الأفراد المتهمين بحق معرفة التهم الموجهة إليهم وإمكانية مواجهة متّهميهم في محاكمة عادلة، وأن يتمكنوا من التزام الصمت دون أن يحسب عليهم ذلك.

ولزيادة حماية الحقوق الفردية والحريات يجب أن تكون الشرطة والمحاكم والقضاة مستقلين، لا يخضعون لرقابة القائمين على السلطة السياسية، ولا يعملون على تعزيز مصالح مَن هم في السلطة. إذا اشتُبه في أن الحكام، على سبيل المثال، يسرقون الأموال العامة، فإن النظام القضائي يجب أن يكون قادرًا على متابعة التحقيقات والقيام بالملاحقات القضائية المناسبة ضد هؤلاء دون خوف، وإذا كان الحكام يسعون إلى تغيير الدستور أو إساءة تفسيره لخدمة مصالحهم الخاصة، فلا بدّ من التصدي لهم كذلك.

حقوق الملكية. تَعتبر الديمقراطية الليبرالية المِلكية واستخدام الممتلكات ليس فقط حقًا أساسيًا بل حصنًا ضد الإكراه ومحركًا للتقدم الاقتصادي. إن الشخص الذي استثمر

وقته وطاقته في إنشاء هذه الممتلكات له الحق في استغلالها والاستمتاع بها، ولذلك فإن النظام القضائي يجب أن يحمي ممتلكات الأفراد كما يحمي الأفرادَ أنفسَهم. قد تختلف مجددًا القواعد الدقيقة بإختلاف البلدان، ولكن يجب أن يكون الأفراد قادرين على استبعاد الآخرين من استغلال ممتلكاتهم وأن يكون لهم الحرية في استغلال ممتلكاتهم بأنفسهم كما يشاؤون، سواء أرادوا استغلالها أو إعطاءها كهدية أو بيعها، ويجب أن تكون هذه القواعد قابلةً للتنفيذ في المحاكم.

الضرائب المحصلة. إن حماية الحرية يتطلب دفاعًا ونظامًا قضائيًا قويًا، ويبدو أن فرض الضرائب طريقةٌ معقولةٌ لتغطية تكاليف هذه الحماية، ولكن هذا يعني أن ممتلكات الأفراد، أي أموالهم في هذه الحالة، يجب أن تأخذها منهم الدولةُ، لأن الاعتماد على المساهمات الطوعية من شأنه أن يفتح الباب أمام إشكاليةٍ أخرى تُعرف بـ"مشكل الراكب المجاني"، إذ يتمتع بعض الأفراد بالخدمات الحكومية دون أن يدفعوا المقابل، وإذا كانت المدفوعات الإجبارية هي الخيار الوحيد الممكن، فإن الديمقراطية الليبرالية تضمن خفض نسبة الضرائب واستخدامها فقط للحفاظ على حقوق المواطنين وأمنهم. مع ذلك، فإن سهولة استخدام الأغلبية للضرائب لاستغلال الأقليات (مثل "الأغنياء") قد أدت ببعض الليبراليين، مثل الاقتصاديين السياسيين الأمريكيين جيفري برينان وجيمس بوكانان (1980) بالتشديد على ضرورة محدودية ووضوح الضرائب لمنع إساءة استخدامها، وأن تُتبنى فقط من خلال موافقة شبه جماعية.

الحرية الشخصية. كما أشار جون ستيوارت ميل، لا سلطة للحكومات على حياة الأفراد وحرياتهم وممتلكاتهم إلا لتحقيق الغايات المحددة في الأمن والحرية. إذا كانت وظيفة الحكومة هي حماية الحرية، فإن أي قيود على الحرية الفردية يجب أن تكون مبررةً بشكلٍ كاملٍ مسبقًا. إذ لا يمكن للحكومة أن تقيّد أفعال الأفراد بشكلٍ تعسفيٍّ أو بدون مراعاة.

تجدر الإشارة إلى أن المراعاة الكاملة في السياسة العامة تتمثل في أن يكون للأفراد الحق في التفكير والتعبير كما يحلو لهم، بما في ذلك القدرة على انتقاد القانون والحكومة دون خوف من الرقابة أو العقاب، كما يجب أن يكونوا أحرارًا في التجمع وتشكيل

الأحزاب السياسية والحملات الانتخابية. كل هذه الأمور ضروريةٌ لنجاح الديمقراطية الليبرالية. أيّ قيودٍ مفروضة عليهم ينبغي أن تكون مبررةً إلى حدٍّ كبير.

وعلى نفس المنوال، ينبغي على الأفراد أن يكونوا قادرين على العيش كما يختارون، لأن الحكومة موجودة لحماية حرياتنا، وليس لكي تملي علينا طريقة عيش حياتنا، كما أن وجود مجموعة مختلفة من الأفكار وطرق العيش يساعد المجتمع على النمو والتطور والصمود في وجه أي شيء كان. إن حرية إدارة حياتك الخاصة أمرٌ ضروري للتعلم والتطور الشخصي والأخلاقي. من المُستبعد أن تتقدم دولةٌ تسيطر الحكومة فيها على إدارة حياة أفرادها، ومثل هذه الدولة لن تبقى بالتأكيد متماسكةً في عالمٍ متغير.

بما أن الحرية والأمن هما المهمتان الرئيسيتان للحكومة، فلدينا كل الحق في إزاحة الحكومة التي لا توفر هاتين المهمتين بشكلٍ فعال، بل وبالأحرى الحكومة التي تنتهكها. مبدئيًا، يجب أن يتم ذلك من خلال الوسائل السلمية، وهذا هو السبب في أن الديمقراطيات الليبرالية تنظّم انتخاباتٍ دوريةً، و مع ذلك فإننا ما زلنا نحتفظ بالحق في الدفاع عن أنفسنا وعن ممتلكاتنا من اعتداءات الآخرين، واعتداءات الدولة نفسها. إن النظام السياسي أو الاجتماعي السلمي يقوم على الثقة والتعاون والتواصل وخصوصا الحرية، وليس على البطش.

الحرية الاقتصادية. إن الحرية الاقتصادية لا تنفصل عن الحرية الشخصية. فالدولة التي تسيطر على الموارد الاقتصادية تسيطر بشكلٍ مباشرٍ على الحياة الشخصية. يمكن للدولة التي تتحكم في وسائل الإعلام وتمتلك أماكن الاجتماعات وتراقب المنشورات وتقيّد السفر أن تمنع الانتقادات العامة والمناقشة.

مقارنةً بالسيطرة السياسية على الموارد الاقتصادية فإن الحرية الاقتصادية تُعدّ الوسيلة الأكثر ضمانًا للازدهار، وكما يشير المؤلف البريطاني مات ريدلي (2020)، يُعتبر كلٌّ من الابتكار الفردي وريادة الأعمال والاستفادة من العديد من العقول أمرًا أساسيًا إذا أردنا أن تصبح السلع والخدمات أرخص وأفضل. إن الاقتصاد الحر قادرٌ على التكيف مع التغيير أسرع بكثير من الاقتصاد المتحكَّم فيه.

5 - الديمقراطيات التمثيلية في الوَقْتِ الحاضِر

الحكم البرلماني

السلطة التشريعية والتنفيذية. عبر التاريخ، غالبا ما كانت المجالس التشريعية هيئاتٍ أرستقراطيةً، ففكرة أن ينتخبها الشعب وتمثّلهم فكرةً حديثةً. إن برلمان بريطانيا، على سبيل المثال، قد نشأ من مجلس البارونات الذين سعوا إلى كبح جماح سلطة الملك. شيئًا فشيئًا، أُضيفَ مالكو الأراضي غير الأرستقراطيين كأعضاء، إلا أن الهدف الأساسي من برلمانات العصور الوسطى كان دائما هو حماية الأفراد ذوي الممتلكات ضد السلطة الملكية، وليس لخدمة مصالح عامة الناس.

بعد عدة مجابهات، استولى البرلمان على الكثير من سلطات الملك القديمة، وقد صدّرت بريطانيا هذا النوع من الحكومة البرلمانية إلى بلدان أخرى (بما في ذلك العديد من المستعمرات السابقة الموجودة الآن في رابطة الشعوب البريطانية المعروفة بدول الكومنولث). في ظل هذا النموذج، لا تزال السلطتان التنفيذية والتشريعية غير منفصلتين، حيث يتواجد كل من رؤساء الوزراء والوزراء في الهيئة التشريعية.

تتمثل إحدى مزايا هذا النموذج في أن الوزراء مسؤولون بشكلٍ مباشرٍ أمام الناخبين. ومع ذلك، فإن وجود السلطة التنفيذية في البرلمان يقوّض دورها في حماية الشعب من السلطة التنفيذية. على النقيض من ذلك، فإن تقسيم السلطات على غرار الولايات المتحدة يسمح باختيار السلطة التنفيذية من بين مجموعةٍ واسعةٍ من الخبراء، وتراقب سلطتَها هيئةٌ تشريعيةٌ مستقلةٌ، ولكن بعد ذلك يصبح الوزراء أكثر بعدًا وأقل مساءلةً أمام عامة أفراد المجتمع.

البرلمان أحادي الغرفة والبرلمان من مجلسين. طوّرت معظم الديمقراطيات الليبرالية برلمانًا يتكون من مجلسين أو غرفتين. إن وجود مجلسين تشريعيين يسمح لكل منهما بمساءلة وتقييد تصرفات الآخر، ويتعين عليهما حلّ خلافاتهما قبل تمرير القوانين، ما يجعل من الصعب انتهاك حقوق الأفراد أو الأقليات. ومع ذلك، فإن بعض البلدان التي لديها مجلس تشريعي أحادي الغرفة، مثل النرويج وأيسلندا والدنمارك والسويد ونيوزيلندا،

تحترم الحقوق الفردية بشدة، في حين أن بعض البلدان ذات المجلسين التشريعيين، مثل روسيا أو زيمبابوي، تُحتَرَم فيها هذه المبادئ بنسبة أقل.

إذا تمَّ اختيار أعضاء كل غرفة بأسلوب مختلف، فيمكن أن يؤدي ذلك إلى إدخال مجموعةٍ واسعةٍ من الآراء المختلفة إلى النقاش العام. تنتخب الولايات المتحدة، على سبيل المثال، نواباً عن مناطق سكانية متساوية تقريبًا؛ لكن تنتخب كل ولاية عضوين فقط في مجلس الشيوخ، بغض النظر عن حجمها؛ وهذا يساعد على ضمان الاستماع إلى مصالح الولايات الصغيرة، وفي مجلس الشيوخ الأسترالي يُنتخَب الأعضاء من خلال نظام التصويت الواحد القابل للتحويل Single transferable vote، والذي ينتج عنه تنوع أكبر في تلك الغرفة من نظام الإعادة المباشرة Instant-runoff voting أو نظام التصويت التفضيلي Preferential voting المستخدم في مجلس النواب.

الأنظمة الرئاسية

عندما تُفصل السلطة التشريعية عن السلطة التنفيذية، فغالبًا ما يقود هذه الاخيرةَ رئيس، إلا أن دوره يختلف من بلد إلى آخر. في بعض البلدان مثل أيرلندا، يُعتبر دور الرئيس شكليًا فقط أو رسميًا إلى حدٍّ كبيرٍ. أما في دول أخرى، مثل الولايات المتحدة، فالرئيس يتمتع بسلطاتٍ تنفيذيةٍ قوية، إذ يقوم بتعيين الوزراء والمسؤولين واقتراح الميزانيات ونقض التشريعات والتفاوض على المعاهدات، بل ويتمتع حتى بالقدرة على شن الحروب.

يمكن انتخاب الرؤساء من خلال الاقتراع الشعبي أو قد يقوم المشرّعون باختيارهم. إلا أنهم إذا انتُخِبوا على أساس اقتراع شعبي واسع النطاق، فهم يتمتعون آنذاك بالاستقلالية والشرعية لعرقلة الإجراءات التشريعية التي قد تهدد حرية وأمن الأفراد، وهذا تقييدٌ إضافي مفيدٌ في وجه السلطة.

الملكيات الدستورية

هناك عدد مدهش من الديمقراطيات الليبرالية التي هي في الواقع ملكيات دستورية، حيث تكون سلطات الملك، كما ذكرنا سابقًا، مقيدةً بقواعدَ دستوريةٍ عرفيةٍ أو مكتوبةٍ. تشمل هذه البلدان المملكة المتحدة ودول الكومنولث مثل أستراليا ونيوزيلندا وكندا، وفي أوروبا أيضًا هناك أنظمةٌ ملكيةٌ دستوريةٌ مثل بلجيكا والدنمارك وهولندا وإسبانيا.

تختلف سلطات هؤلاء الملوك، لكن يتمتع جميعهم، وحتى الملوك الشكليون منهم، ببعض السلطة. أثناء محاولة الانقلاب في إسبانيا سنة 1981، على سبيل المثال، أمر الملك الجديد، خوان كارلوس، الجيش بالعودة إلى الثكنات وقد تمّ ذلك بنجاح. إن الأهمية الحاسمة للملوك الدستوريين لا تتمثل في السلطة التي يمتلكونها، بل في السلطة التي يسلبونها من الآخرين، من أمثال ضباط الجيش والقضاة والسياسيين.

دور المواطنين

يرى الكثير من النقاد أن "جهل الناخبين" يَعيب الديمقراطية، لكنّ الناخبين لا يحتاجون إلى النظر في تفاصيل كل سياسة وفهمها بأنفسهم، إذ تقتصر مهمتهم على انتخاب الممثلين الذين سيقومون بذلك من أجلهم. قد تكون كل المعلومات التي يطلبها الناخبون هي تصنيف أو شعار الحزب الذي يشير إلى الموقف العريض للمرشح حول مختلف القضايا التي يهتم بها الناخبون.

إن الأنظمة التمثيلية بالنسبة للناخبين تتمتع بمزايا تفوق الأنظمة "التشاركية" التي تُشرك الجميع في صنع القرار. قد يكون الناخبون مشغولين بهمومهم الخاصة، وليس لديهم الوقت أو الرغبة في المناقشات السياسية، لذلك، فمن المنطقي نقل هذه المهمة إلى فردٍ آخر ليقوم بذلك نيابة عنهم، كما قد يعتقد الناخبون أن المشرّعين الذين يختارونهم يتمتعون بخبرةٍ أكبر وحكمٍ سياسيٍّ أفضل منهم.

فما الذي يقيّد السياسيين إذن و يحول دون إساءة استخدامهم سلطةَ صنع القرار التي يمنحها لهم الناخبون؟ باستثناء الثورة، هناك التهديد القادم من الهزيمة الانتخابية. إن الدور الرئيسي للمواطنين في الديمقراطية ليس اختيار القادة بل تنحيتهم.

صحيح أن عامة الناس قد يفضّلون القادة الأقوياء، ويسلمونهم قوًى عظمى؛ لكن لا يمكن لأي قائدٍ كان أن يظل قويًا لفترةٍ طويلةٍ إذا ما فقد مساندة الشعب. عند إجراء انتخابات حرة ونزيهة، تأتي التغييرات في القيادة بشكل سلمي، وعندما تكون هناك حرية للتعبير والنقاش المفتوح والانتخابات النزيهة، يتعين على السياسيين التنافس للحصول على رضى وموافقة الأفراد، وأن يقدموا مبرراتٍ جيدةً لإعادة تنصيبهم.

حماية العملية الانتخابية

إن التصويت ليس عملًا بالغ الأهمية بالنسبة للفرد، ولو أنه في نظام حكم ديمقراطي يبقى وسيلةً لاختيار من سيشكّل الحكومة ومن سيُحرَم من هذا، ولكن مع ذلك يجب أن لا ننسى أن انتخاب الحكومة يعطيها الحق في ممارسة السلطة، لذا فالتهديدُ بأن جماعات الضغط والفصائل السياسية المختلفة قد تستخدم الاحتيال والرشوة والإكراه وتزوير الأصوات وغيرها من الوسائل غير المشروعة للتأثير على نتائج الانتخابات يبقى قائماً. الأمر الأكثر إثارةً للقلق هو أن هؤلاء الذين يشغلون المناصب قد يحاولون التلاعب بالانتخابات من خلال استخدام موارد الدولة للتأثير على الناخبين أو استخدام وسائل الإعلام الحكومية لإضعاف المرشحين أو استعمال الشرطة والجيش والمحاكم ضد منافسيهم أو ببساطة الكذب بشأن عدد الأصوات المُدلى بها لكل مرشح.

تحتاج الديمقراطية الليبرالية إلى آلياتٍ لمقاومة هذه التهديدات، آليات مثل اللجان المستقلة المعنية بالانتخابات والتدقيق الدولي للانتخابات ومسطرة خاصة باستخدام المرشحين لموارد الدولة ووسائل الإعلام الحكومية والعقاب على تزوير الانتخابات. ومع ذلك، فإن أفضل رادع لهذه التهديدات هو التشبع بثقافة ترفض مثل هذا الفساد.

الأنظمة الانتخابية

هناك العديد من الأنظمة الانتخابية المختلفة، وغالبًا ما تكون للنقّاد حججٌ قويةٌ حول أي الأنظمة الانتخابية التي تنتج أفضل النتائج، لكن من الناحية التطبيقية قد يختلف الأمر، لأنه في الواقع، لكل نظام نقاط قوة ونقاط ضعف.

يعتبر نظام الفوز للأكثر أصواتًا First-past-the-post voting نظامًا شائعا يُنتخب فيه المرشح الذي يحصل على أكبر عدد من الأصوات. هو نظام بسيط وسهل الفهم وسريع ويعطي نتائجَ واضحة، كما أنه يوفر للناخبين ممثلًا واحدًا للذهاب إليه إذا كانت لديهم مشاكل مع الحكومة أو إذا كانوا يرغبون في التعبير عن آرائهم. من ناحية أخرى، إذا قُسّمت الأصوات المدلى بها بين العديد من المرشحين، فيمكن انتخاب شخص يحظى بدعم أقلية فقط. إن مثل هذا النظام يفضل حكم الحزبين الذي قد لا يعبر عن كامل آراء المواطنين. إذا كانت الدوائر الانتخابية صغيرة، فغالبًا ما ينتج عن هذا النظام مقاعد "آمنة/مضمونة"، الأمر الذي لا يمنح للناخبين في الجانب الخاسر أي سلطة انتخابية حقيقية على الإطلاق.

للتخفيف من وقع هذه المشاكل، صُمّمت أنظمةٌ مختلفةٌ للتمثيل النسبي. أحدها هو نظام جولة الإعادة المباشرة Alternative Vote. يرتّب الناخبون في هذا النظام المترشحين حسب الأفضلية ويُستبعد المرشحون الحاصلون على أقل عددٍ من الأصوات واحدًا تلو الآخر، مع منح تفضيلهم الثاني للآخرين، إلى أن يحقق أحدهم الأغلبية المطلقة. الميزة هنا هي أن تفضيل الجميع يُعّد مهمًا إلى حدٍّ ما، ولكن بعد ذلك يكون النظام معقدًا على مستوى الفهم والإدارة. يفضل هذا النظام مرشحي الطرف الثالث أكثر من نظام الفوز للأكثر أصواتًا، ما من شأنه أن يعطي موطئ قدم للأحزاب المتطرفة.

يتمثل أحد الخيارات الأخرى في تشكيل دوائر انتخابية متعددة الأعضاء. يمكن لهذه الدوائر أن تكون أكبر حجمًا، وبالتالي أقل عرضةً لأن تصبح "آمنةً" لحزب واحد، في ظل وجود انتخاب المرشحين بنظام صوت واحد قابل للتحويل (STV)، حيث يُستبعَد المرشحون الخاسرون إلى أن يتطابق عدد المرشحين مع عدد المقاعد. إلا أن ذلك

يُعتبر أكثر تعقيدًا من حيث الفهم والتدبير، كما يمكن أن يجعل الناخبين غير متأكدين ممّن يمثلهم، وقد يكون المرشحون أيضًا أكثر اهتمامًا بإدراج أنفسهم في القائمة الحزبية بدلا من مناشدة الناخبين.

إن أنظمة التمثيل النسبي للأسف غالبًا ما تنتج حكوماتٍ مبنيةً على "تحالفات المصلحة" (التي كثيرًا ما تتضمن أحزابًا متطرفةً صغيرةً)، والتي قد لا تعكس الرأي العام، ويكون من الصعب إزالتها. من ناحية أخرى، تواجه جميع الأنظمة الأخرى المخالفة لأنظمة التمثيل النسبي خطر عدم تمثيل أحزاب الطرف الثالث تمثيلًا كافيًا.

هناك أيضًا العديد من الأنظمة الأخرى الشائعة، مثل أنظمة التمثيل النسبي المختلط mixed member systems، ويقضي بأنه إذا حصل حزبٌ ما على حصة كبيرة من الأصوات، ومع ذلك لم يفُز إلا بعددٍ قليلٍ من المقاعد، فإنه يُمنح مقاعد إضافيةٌ مخصصةٌ من قائمة مرشحي الحزب. لكن مرّةً أخرى، ينتج عن هذا بروز مرشحين يركزون بشكل أقوى للحصول على مكانة عالية في قائمة الحزب عوض التركيز على الناخبين.

تستخدم أمريكا بالنسبة للانتخابات الرئاسية نظام المجمع الانتخابي the electoral college system. في هذا النظام لا يصوت الناخبون مباشرةً على الرئيس، ولكن يصوتون للمرشحين المحليين الذين يصوتون بدورهم لاختيار الرئيس. صُمِّم هذا النظام من أجل منع الناخبين في الولايات الكبيرة من سحق الناخبين في الولايات الصغيرة، ومن أجل ضمان احتساب كل جزء من البلاد، لكن هذا يعني أيضًا أنه يمكن انتخاب الرئيس رغم حصوله على القليل فقط من الأصوات المدلى بها، كما حدث مع دونالد ترامب في سنة 2016 وجورج بوش الابن في سنة 2000.

ما يمكن أن نستنتجه من خلال كل ما سبق، أنه بلا شك لا وجود لنظام تصويت منصفٍ بشكلٍ قطعي، ولكن إذا كان النظام الانتخابي مفتوحًا ونزيهًا ويسمح بالتغيير، فإن الخاسرين على الأقل سوف يقبلون بالهزيمة، وسوف يكونون على استعدادٍ لانتظار فرصة أخرى، بدلًا من حمل السلاح واستخدام القوة.

المساءلة أمام عموم المواطنين

تخضع الديمقراطيات الليبرالية على نحوٍ فريدٍ للمساءلة العامة بعدّة طرائق مختلفةٍ. إذ يمكن للهيئة التشريعية، على سبيل المثال، تأخير أو عرقلة الإجراءات التنفيذية، كما يمكن للمحاكم أن تكفل اتخاذ القرارات وتنفيذها بصورةٍ قانونيةٍ، وتكون حقوق الأفراد محميةً. بإمكان وسائل الإعلام والخبراء المستقلين كذلك مناقشة وتحليل مدى حكمة السياسات الحكومية، ويستطيع الناخبون معاقبة الحكومات من خلال صناديق الاقتراع. إن الانتخابات التمهيدية على الطريقة الأمريكية، وغيرها من تدابير الانتقاء يمكنها أن تضمن بعض الشيء كون المرشح مناسبا حقًا لشغل المنصب، كما يمكن للاستفتاءات ومبادرات الاقتراع أن تفرض مزيدًا من القيود على من هم في السلطة. إن النظام الفيدرالي، حيث تُمارس السلطة عند أدنى مستوى ممكن (أي الفرد)، يسمح للناس بالتخلص من السلطة الصارمة والقمعية، ويعطى لمختلف فئات المواطنين صوتًا قويًّا في النقاش الوطني.

يُعدّ الدستور بمثابة تقييدٍ إضافيٍّ يوفر ضمانًا قيّمًا للحقوق والحريات الأساسية للأفراد، لكن تحتاج عملية صياغة الدستور إلى عنايةٍ كبيرة، لأنه يمكن أن تهيمن الأحزاب الحاكمة بسهولةٍ على هذه العملية، أو أن يستولي عليها الأيديولوجيون وأصحاب المصالح الذين يسعون إلى تشكيل المؤسسات السياسية لتلبية مصالحهم الخاصة.

الخلاف القائم بين الديمقراطية والحقوق

إن الديمقراطية هي حتمًا عبارة عن توازن بين الحقوق الفردية وإرادة الأغلبية. تعطي الديمقراطية الليبرالية الأولوية للحقوق، لكن التوازن الدقيق لن يكون مستقرًا أبدًا، لأنه لن يكون هناك اتفاقٌ كاملٌ على التفاصيل. إن ما يحق للناس فعله أو قوله علنًا أو حرية البناء على أرضهم أو إنفاق أموالهم على أمور (مثل القمار أو الدعارة أو المخدرات أو الكحول) هي أمور تبقى محل نقاش. إن الحقوق ليست دليلًا قاطعًا لا جدال فيه، فهي تعبير سياسي عن المبادئ الأخلاقية التي يختلف الأفراد فيما بينهم عليها. تتمثل

مهمة الليبراليين في ضمان عدم السماح، قدر المستطاع، للشرعية المفترضة لقرارات الأغلبية بقمع حريات الأقلية، وحريات جميع الأفراد الآخرين.

6- مزايا الديمقراطية

منع تركيز السلطة

إن أعظم فائدة للديمقراطية الليبرالية هي أنها تمكّن عامة المواطنين من تغيير قادتهم بشكلٍ سلمي دون الاضطرار إلى اللجوء إلى العنف. بالنسبة للأنظمة الاستبدادية، فإن خطر التمرد والثورة يشكّل دائمًا مصدرَ قلقٍ كبير، وعادةً ما تتوفر هذه الأنظمة على جيوشٍ كبيرةٍ لمنع حدوث هذا، ولكن مثل هذه القوات العسكرية قد تُستخدم أيضًا بشكلٍ أعم لخنق النقد وتوطيد السلطة.

على النقيض من ذلك، فإن التغييرات المتكررة في القيادة تَحول دون تجميع وتكديس السلطة في أيدي القادة أو أحد الفصائل السياسية. وحتى لو أصبحت الحكومة غير شعبية، فإن احتمالات بناء قوى قمعية تُعدّ ضعيفةً لأن خطر الثورة العنيفة يكون أقل عندما تكون الانتخابات متواترة، وفي ظل السلام السائد، يمكن تحويل الجهد والاهتمام البشري إلى أنشطةٍ أكثر إنتاجيةً وإثراءً.

امتصاص التغيير

إن الديمقراطيات الليبرالية قابلةٌ للتكيّف، فهي قادرة على التأقلم مع التغيرات في الأحداث وفي المواقف العامة، وتستطيع القيام بذلك على نحوٍ أفضل من معظم الأنظمة الأخرى، لأنها غير ملزمةٍ بوجهة نظرٍ واحدةٍ أو أيديولوجيةٍ معيّنةٍ أو مجموعةٍ من الأحكام المسبقة بشأن كيفية عمل المجتمع. إن الأيديولوجيا والتعصب يعملان على تعزيز مجموعةٍ محددةٍ من السبل للقيام بالأمور، ومقاومة أيّ تغييرٍ أو انحرافٍ عن المألوف، لكن الديمقراطية الليبرالية تتبنى التغيير وتستفيد منه بشكل جيد، فالديمقراطية تتسامح مع العديد من الأفكار وأنماط الحياة المختلفة. لذا، عندما تتغير الظروف، يصبح لدينا الكثير من الخيارات العملية التي يمكن أن تساعدنا في استيعاب أو تحويل أو استخدام هذه التغييرات لصالحنا. ومع مرور السنوات، يتغير الرأي العام بشأن العديد من

القضايا المهمة، مثل الهجرة و توفير الرعاية الاجتماعية والحاجة إلى التدخل العسكري و حقوق العابرين جندريًا، فتتغير على إثر ذلك المناقشات والقرارات، فالديمقراطية إذا نظام لأي نوع كان من المجتمعات.

في ظل تسامح الديمقراطيات الليبرالية وانفتاحها وتنوعها وميلها إلى التسوية، قد تبدو أضعف بكثير وأقل تمركزًا من الأنظمة الاستبدادية عندما تواجه تهديدات واضطرابات كبرى مثل الحروب والكوارث الطبيعية، ولكن نفس هذه الصفات تمنحها مرونةً وقوةً مدهشةً، كما اكتشف ذلك الفاشيون وغيرهم من الزعماء الاستبداديين في الماضي.

تخاطب الديمقراطية قيمنا

من مزايا الديمقراطية الليبرالية التي أثارت انتباه النقاد احتضانها وتكريسها لقيم إنسانية مهمة، مثل المساواة السياسية بين الأفراد. بغض النظر عن مدى اختلافهم في أمور أخرى، مثل الدخل والثروة، فإن لكل مواطن الحق في أن يشارك في العملية الانتخابية. كما أنهم أحرار في أن يكونوا ناخبين أو أعضاء في الأحزاب أو مرشحين أو نشطاء دون خوف من التمييز أو القمع. لا يهم ما إذا كانوا أغنياء أو فقراء، ماهرين أو غير ماهرين، حضريين أو قرويين، راقيين أو مبتذلين، أو أيًّا كان انتماؤهم العرقي والديني أو لونهم أو طبقتهم، و مهما كانت وجهات نظرهم. فمن الناحية السياسية، تُعتبر وجهات النظر متساوية في قيمتها مهما كانت.

يثني ملاحظون آخرون على حقيقة أن الديمقراطية قد تشجع على المشاركة في المجتمع، أو على الأقل عدم استثنائها لأي فرد من المشاركة السياسية بسبب أن شخصًا ما في الحكومة يعتقد أنه غير مؤهل أو لا يستحق المشاركة أو خائن، كما أن السكان في ظل النظام الديمقراطي ليسوا منقسمين إلى مؤهلين للحكم ورعية، الشيء الذي يشكل تحيزاً شائعاً بشكلٍ ملحوظٍ في نظمٍ أخرى. في ظل الديمقراطية الليبرالية، يتمتع الجميع بالحرية في أن يصبحوا مواطنين نشطين وأن يرشحوا أنفسهم للمناصب، والغالبية العظمى من الأفراد هي من تقرر اختيار الأنسب.

تعمل هذه المشاركة الواسعة النطاق في الشؤون الاجتماعية على تعزيز التطور الفكري والأخلاقي والسياسي للمواطنين، ما يتيح للأفراد الفرصة والحافز للتفكير في الخيارات السياسية والأخلاقية ومناقشتها، كذلك تحديد أي الإجراءات السياسية التي يمكن أن تحلها على أفضل وجه.

الترويج للسياسات النزيهة

إن الديمقراطية الليبرالية تعني أننا نعيش في ظل حكومات وقوانين نختارها بأنفسنا، إلى حدٍّ ما على الأقل، وليس تحت سلطة قادة يُفرَضون علينا. يقلل هذا الأمر من استخدام القوة في المجتمع والحاجة إلى إجبار الناس على قبول قرارات حكومية استبدادية، وهو أسلوب يتسم بقدرٍ أكبر من التوافقية والسلمية للتغيير السياسي.

كما أن الانتخابات النزيهة والحرة والحكومة المفتوحة التي تشكّل جزءًا من الديمقراطية الليبرالية تعزز المساءلة والشفافية بين المرشحين أو المنتخبين لتولي مناصب عمومية. وفي حين يتنافس السياسيون للحصول على موافقة الناخبين في الانتخابات، فإن سجلهم و قدراتهم وأخلاقهم تخضع لتدقيق مفصل، يقول الأمريكي إتش إل مينكين (1956): "في ظل الديمقراطية، يسعى كل حزب جاهدا لمحاولة إثبات أن الحزب المنافس غير لائق للحكم، وعادةً ما ينجح كلاهما في ذلك، وكلاهما يكونان على صواب"، ولكن بالإضافة إلى السجال بين الأحزاب، يفحص الناخبون مميزات المرشحين عن كثب، وسيُشار إلى عيوبهم وأوجه قصورهم وسوف تواجههم وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي بتحقيقاتٍ متعددةٍ، وستتصدى لهم جماعات الضغط بسبب مواقفهم السياسية.

في ظل الديمقراطية الليبرالية يُعاقَب أيضًا على الكذب وعدم الأمانة. إذا خلُص المواطنون إلى أنهم انتخبوا فاسدين غير صالحين للحكم أو غير مناسبين أو اتخذوا عدة قرارات سيئة، فيمكنهم التصويت لتنحيتهم، إما في الانتخابات التالية أو كما في بعض البلدان من خلال التماس سحب الثقة؛ أما بالنسبة للأنظمة الاستبدادية، فلا يمكن

إزالة القادة السيئين بسهولة، إذ كثيرًا ما يتمسك مَن هم في السلطة بها وبسياساتهم حتى وإن فشلوا في مهمتهم.

النقد والتقدم

إن التسامح الذي يشكّل أحد المبادئ الأساسية للديمقراطية الليبرالية يسمح بانتقادٍ صريحٍ لقيادة أي بلد، وهو أمرٌ ليس دائمًا بالحكيم ولا حتى بالممكن في ظل بعض الأنظمة الاستبدادية. في منأى عن النقد، يستطيع الحكام المستبدون أن يكتموا الفضائح ويضمنوا إخفاء أخطائهم أو تجاهلها. كثيرًا ما يُقال إن البرلمانات مجرد دكاكين للحديث، ولكن القدرة على الحديث بحرّية في مثل هذه الساحة المفتوحة أمرٌ بالغ الأهمية لأنه يقوم بتعريض القادة وأفكارهم للمساءلة. تساهم هذه المناقشة العامة في اطلاع الناخبين على المعلومات الكافية التي تمكنهم من محاسبة قادتهم في الانتخابات الموالية.

يُعدّ هذا أيضًا عاملًا مهمًا في سيرورة التقدم البشري، إذ من المفيد اختبار مقترحات السياسة العامة الجديدة أو أي أفكار تهم أي موضوع في إطار نقاش مفتوح، حيث يستطيع الأفراد أن يقفوا عند مواطن قوة هذه الأفكار وضعفها، ما يسمح بتحسين الأفكار الجيدة وتعديل الأفكار الضعيفة أو التخلي عنها قبل أن تتسبب في أضرارٍ وخيمةٍ. من خلال تسخير "حكمة الحشود" هاته، يمكن في ظل الديمقراطية اتخاذ قرارات سياسية أفضل من تلك التي لا يُمكن الطعن فيها أو مناقشتها في إطار حوار مفتوح لأنها نابعة من السلطات.

حماية الحقوق الفردية

وجد بروس بوينو دي ميسكيتا Bruce Bueno de Mesquita وزملاؤه (2003) أن البلدان التي تتمتع بمؤسسات ديمقراطية عالية الجودة تحقق نتائجَ جيدةً فيما يتعلق

بالدفاع عن حقوق الإنسان. قد لا يكون من شأن الديمقراطية أن تولّد هذه الفوائد تلقائيًا، وقد تكون البلدان التي تقدّر الحقوق بشكل أكبر من غيرها هي نفسها التي تؤمن بأن الديمقراطية تدافع عن تلك الحقوق على أفضل وجه. في كلتا الحالتين، تتمتع الديمقراطيات الليبرالية عادةً بأقوى أشكال الحماية للحقوق كالحق في الحياة والحرية والمِلكية وحرية تكوين الجمعيات وحرية التعبير والمساواة في المشاركة في العملية السياسية.

على الرغم من أن النظم الديمقراطية واحترام الحقوق يسيران معًا في العادة، إلا أن التوتر ما يزال موجودا بين إرادة الأغلبية وحقوق الأفراد. قد تعتقد الأغلبية وكذا السياسيون المنتخبون أن هناك أسبابًا وجيهةً لكبح الحقوق الفردية. قد يقررون على سبيل المثال أنه من أجل إنقاذ المواطنين من تهديد العمليات الإرهابية، ينبغي أن تكون للشرطة والسلطات الأمنية سلطة اعتقال واحتجاز الأفراد لفتراتٍ طويلةٍ، وإجراء عمليات تفتيشٍ عشوائيةٍ في الشوارع والمنازل الخاصة، ومنع نشر المنشورات السياسية التي قد تراها السلطة متطرفة. هناك مثال آخر، فمن أجل دحر انتشار وباءٍ ما، قد يقرر الساسة إغلاق الأعمال التجارية وحصر الأفراد في منازلهم. من المؤسف أنه لا توجد أيّ حدودٍ واضحةٍ بين الحماية المشروعة لأرواح المواطنين وممتلكاتهم وأمنهم من جهة، والقمع غير المشروع للمواطنين باسم الحكومة الديمقراطية من جهةٍ أخرى. لذلك، ينبغي تمحيص وتقييم جميع هذه المقترحات الرامية للحد من الحقوق بدقة شديدة.

السلام والازدهار

كثيرًا ما يقال إن الديمقراطيات لا تحمل السلاح في وجه بعضها البعض. هذا ليس صحيحٌ تمامًا، فقد حدث ذلك في مناسبات عدة على الرغم من وجود العديد من الأسباب التي تجعل الأنظمة الديمقراطية تتعايش بسلامٍ أكثر من غيرها من أنواع الحكومات الأخرى. عادةً ما يكون الناخبون أقل حماسًا للنزاع المسلح من الطغاة

العسكريين لأنهم يعلمون أن لديهم الكثير ليخسروه في نهاية المطاف، فالحكومة الديمقراطية لا يمكنها ببساطة أن تتجاهل حياة مواطنيها وسلامتهم وممتلكاتهم.

يمكن القول إن الديمقراطيات الليبرالية هي أيضًا الأكثر ازدهارًا. على مدار القرنين الماضيين، كانت الحكومة الرشيدة والازدهار يمشيان جنبًا إلى جنبٍ، ومع ذلك، فإن كون الديمقراطية تخلق المزيد من الازدهار يبقى أمرًا غير واضح. أصبحت العديد من البلدان، بما في ذلك المملكة المتحدة، غنيةً قبل فترةٍ طويلةٍ من حصولها على حق الاقتراع العام أو جعل انتخاباتها نزيهةً وصادقةً، لذلك لا يمكن القول بأن الديمقراطية هي التي ساهمت في توليد ثرواتها. إذا افترضنا وجود عاملٍ وحيدٍ يعزز الرخاء والازدهار، فمن الممكن القول إنه ليس الديمقراطية، وإنما احترام الحقوق الفردية، مثل السماح للأفراد بالعمل والإنتاج والتجارة على أساس اختياراتهم، لكن تبقى الأنظمة الديمقراطية هي الأكثر احترامًا لهذه الحقوق.

رغم أن الديمقراطية قويةٌ بشكلٍ مدهشٍ، إلا أنها قادرة على تعطيل المحرك الليبرالي للحرية والازدهار. إن القوة المعنوية المتمثلة في وجود أغلبية في صناديق الاقتراع قد تعطي الحكومات الثقة الكافية لاستغلال صانعي الثروة، ما قد يؤدي بدوره إلى تقليص مداخيل المشاريع الخاصة ويثبط الاختراع والاستثمار والعمل الجاد، ويشجع في الوقت نفسه على الكسل والاستهلاك، من غير المعقول إذن اعتبار هذا وصفةً للازدهار.

خلاصة

إن للديمقراطية الليبرالية فوائد حقيقيةً مقارنةً ببعض الأنظمة الأخرى، خاصةً قدرتها على التكيّف مع التغيير واستبدال القادة والسياسات العامة بطرق سلمية، فهي تشجّع على وضع سياساتٍ أفضل، وتحمي الحقوق الفردية، وتعمل على تعزيز الازدهار والسلام، إلا أن العديد من هذه الفوائد المفترضة تُعتبر أقل وضوحًا ممّا يجب أن تكون عليه، فالديمقراطية لا تخلو من الانتقادات.

7- الانتقادات الموجهة إلى الديمقراطية

للديمقراطية تكلفة بالموازاة مع فوائدها. تعمل الديمقراطية على حل العديد من المشاكل، لكنها في الوقت نفسه تخلق مشاكل أخرى. يقول النقاد بأن الديمقراطية من السهل أن تخطئ ومن الصعب أن تكون على صواب، لأن سجل أدائها ليس مثاليًا. قد يكون صعود الأحزاب الشعبوية دليلًا على أن العديد من الناخبين يعتقدون أن الديمقراطية لا تخدمهم بشكلٍ جيدٍ، و بأنها عرضةً للمحسوبية والبيروقراطية، وكبر حجم الحكومة، والاستغلال، وقصر نظر الناخبين والساسة الذين يشغلون المناصب لفترة قصيرة، وكذلك تآكل الحقوق الفردية. لهذا يتساءل العديد من الأفراد إذا ما كانت الديمقراطية ترقى حقًا إلى مستوى التكاليف المترتبة عنها، عمليًا أو حتى مبدئيًا.

لا يرقى الناخبون إلى المستوى الذي تتطلبه مهمتهم

هل يشكل الناخبون أساسًا يمكن الاعتماد عليه لبناء أي نظام لأي هيئة تشريعية يمكن الوثوق بها في اتخاذ القرارات الهامة؟ إن المؤشرات على هذا الأمر ليست بالجيدة، فالناخبون ليسوا على درايةٍ تامةٍ بالقضايا السياسية، ومَرَدُّ ذلك علمهم بأن تصويتهم الفردي غير كفيل بتحديد نتيجة الانتخابات. لذلك، يرون أنه ليست هناك فائدةٌ من تضييع الجهد والوقت في الاطلاع على القضايا السياسية، إذ لا يشكل صوتهم أي فارق على الإطلاق.

مهما يكن السبب، فإن عمق جهل الناخبين يبعث على الذعر. وفقًا للاقتصادي الأمريكي برايان كابلان (2007) في كتابه أسطورة الناخب العقلاني The Myth of the Rational Voter يقول:

إن نحو نصف الأمريكيين لا يعرفون أن لكل ولاية عضوين في مجلس الشيوخ، وثلاثة أرباعهم لا يعرفون طول مدة ولاية هؤلاء الأعضاء. نحو 70 في المئة منهم لا يستطيعون تحديد الحزب الذي يسيطر على مجلس النواب، و60 في المئة منهم لا

يستطيعون تحديد أي حزب يسيطر على مجلس الشيوخ. أكثر من نصفهم لا يمكنهم تسمية عضو واحد من أعضاء الكونجرس، و40 في المئة لا يمكنهم تسمية أي عضو من أعضاء مجلس الشيوخ... فضلًا عن ذلك، فإن مستويات المعرفة المنخفضة هذه مستقرة منذ بداية عملية الاقتراع، كما أن المقارنات الدولية تكشف أن المعرفة السياسية العامة للأمريكيين غير بعيدة عن المتوسط.

لا يستخدم الناخبون أصواتهم بالشكل الذي يفترضه منظّرو الديمقراطية من حيث اختيار المرشح الذي يفضلونه، بل على العكس من ذلك فقد يصوتون لصالح مرشحين آخرين وأحيانًا لمرشحين متطرفين فقط من أجل إرسال رسالة استياء إلى حكوماتهم أو حتى لإعطاء صوت لآرائهم الراسخة والجاهلة والمتحيزة. (يُقال أنه عندما أخبر أحد مؤيدي السياسي والدبلوماسي الأمريكي في القرن العشرين أدلاي ستيفنسون الثاني بأنه سوف يحصل على أصوات كل من يستخدم عقله في الولايات المتحدة، أجاب: "يسرني أن أسمع ذلك، لكنني بحاجة إلى الأغلبية!").

هذا الميل إلى أن يصوت الناخبون بشكلٍ غريزيّ بدلًا من أن يصوتوا بعقلانية يدفع المرشحين للتودد إلى هذه الأحكام المسبقة المتعصبة. في سعيهم وراء الشعبية والأصوات، يستعمل المرشحون للمناصب (والسياسيون المنتخبون أيضًا) الشعارات والمقاطع الصوتية التي تثير مشاعر المواطنين بدلًا من الحجج المدروسة والمنطقية، ويؤدي كل هذا، كما يقول منتقدو الديمقراطية، إلى نتائج انتخابية وسياسات عامة مرتكزة على التعصب والجهل بدلًا من البرهان والعقل.

يخضع المرشحون والسياسيون المنتخبون أيضًا إلى المصالح الخاصة لجماعات الضغط التي لديها القدرة على حشد كتلٍ كبيرة وملتزمة من الأصوات. فالساسة يعتمدون على جماعات الضغط هذه بشكلٍ كبيرٍ في الانتخابات وفي الحملات الإعلامية، وفي بعض الأحيان من الناحية المالية أيضا.

غالبًا ما تكون المكافآت المحتملة من ممارسة الضغط كبيرةً جدًا، مثل الحصول على امتيازٍ ضريبي، أو فرض لوائح تنظيمية معقدة لاستبعاد المنافسين المحتملين، أو الحصول على عقد حكومي كبير. يمكن لهذا أن يُحدث فرقًا هائلًا لصالح مشروع أو قضية خاصة. في

الواقع، إن المكافآت المحتملة ضخمةٌ لدرجة أن المراكز الحكومية الديمقراطية، مثل تلك الموجودة داخل "الحزام الدائري" في الطرق السريعة المحيطة بواشنطن العاصمة أو في "القرية" التي تشكل منطقة وستمنستر في لندن، مكتظةٌ بشركات الضغط ومكاتب الشؤون العامة.

ومع ذلك، فإن ممارسة الضغط ليست بالأمر الهين، فهي تتطلب وقتًا وجهدًا ومالًا. (تشير إحدى المؤسسات الفكرية في واشنطن إلى أن التكلفة المالية وحدها لممارسة الضغط تبلغ نحو 3.5 مليار دولار سنويًا)، ومن ثم فإن الأفراد الذين يشاركون في ممارسة الضغط هم عمومًا أولئك الذين لديهم اهتمام جماعي أو فردي قوي بتغيير السياسة العامة أو الذين يسعون للحصول على مزايا ومعاملة خاصة من السلطات، وغالبًا ما تكون اهتماماتهم ومصالحهم مختلفةً جدًا عن مصالح عامة المواطنين. يجعل كل هذا ممارسة الضغط وسيلةً مكلفةً للغاية ومتحيزةً وغير تمثيلية وغير عقلانية في نفس الآن، هذه الوسيلة كفيلة بالتأثير على القرارات السياسية التي يتعين على كل السكان الالتزام بها، ولكن كما يقول النقاد، فإن ممارسة الضغط تُعتبر قضيةً متأصلةً في الديمقراطية نفسها.

ينبغي دائمًا التمعن و توخي الحذر الشديد بشأن اقتراح أي قانون أو تنظيم جديد، ولا ينبغي اعتماده أبدًا إلا بعد فحصه بعناية، ليس بأكبر قدر من الدقة فحسب، ولكن بأكبر قدر من الاهتمام، فهو يأتي من مجموعة من الأفراد الذين غالبا ما لا تتناغم مصلحتهم مع مصلحة عامة المواطنين، والذين لديهم عمومًا مصلحة في خداع العامة و قمعهم، بل وقاموا بالفعل بخداعهم واضطهادهم في مناسبات عديدة.

- آدم سميث (1776) ثروة الأمم، الكتاب الأول، الفصل الحادي عشر.

تتسب في اتخاذ قرارات ضعيفة...

تُعتبر الديمقراطيات غير ذات فعالية في اتخاذ قراراتٍ صعبةً أو عاجلةً أو مُختلفًا بشأنها، نظرًا لوجود العديد من الآراء المختلفة بين كلٍّ من عامة المواطنين والسياسيين، فقد يكون من الصعب التوصل إلى توافق في الآراء، ومن المستحيل معالجة الخيارات بسرعة. إن حالات الطوارئ الوطنية، على سبيل المثال، التي تتطلب استجاباتٍ سريعة، ليست بالوقت المناسب لإجراء مناقشاتٍ برلمانية مطولة. عند تقسيم السلطات بين مختلف المجالس التشريعية، أو بين السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية، قد يستغرق الاتفاق على سياسة ما وقتا أطول.

علاوةً على ذلك، عندما يكون هناك موضع خلاف كبير على بعض القضايا، حتى وإن لم تكن عاجلة، فإن عدد الآراء التي يجب التوفيق بينها يمكن أن يؤدي إلى مناقشات برلمانية وعامة طويلة ومعقدة. كما شدد على ذلك رئيس الوزراء البريطاني السابق كليمنت أتلي (1957): "إن الديمقراطية تعني الحكم بالمناقشة، لكنها لن تكون فعالةً إلا إذا كان بوسعك أن تمنع المواطنين من الحديث". عندما يتقرر الرأي بالتساوي أو عندما يكون هناك العديد من الخيارات المختلفة الممكنة، قد تؤدي هذه العملية في النهاية إلى طريقٍ مسدودٍ. لا يمكن حل الأمور في كثير من الأحيان إلا عن طريق "التنازلات"، تقديم تنازلاتٍ مختلفةٍ، وغالبًا ما تكون غير ذات صلة، لمجموعاتٍ مختلفةٍ من أجل شراء دعمها، بدلًا من الاعتماد على الأدلة والعقل.

...وخاطئة

هناك العديد من الأسباب الأخرى التي تجعل الحكومات التمثيلية المنتخبة ديمقراطيًا تتخذ قرارات خاطئة. إن سلطة الدولة تجعل من السهل على الأغلبية استغلال الآخرين، لا سيما فيما يتعلق بفرض الضرائب عليهم أو مصادرة ممتلكاتهم. عندما تكون قرارات هذه الأغلبية مدعومة بسلطة الدولة والشرعية المفترضة لكونها تحمل اسم "ديمقراطية"، فلا يوجد حدٌّ واضحٌ للمدى الذي يمكن أن يصل إليه هذا الاستغلال.

في أسوأ الأحوال يمكن اعتباره سرقةً قانونيةً، وفي أفضل الأحوال، فإن التهديد بفرض ضرائب مرتفعة والمصادرة يثني الأفراد عن العمل الجاد وبناء رأس مال إنتاجي وثروة، كما أنه غير فعال، لأن الأفراد الذين ينفقون مداخيلهم الخاصة يفعلون ذلك بعنايةٍ أكبر وبفعاليةٍ عاليةٍ، مقارنة بالسياسيين الذين ينفقون أموال دافعي الضرائب.

والأسوأ من ذلك أن السياسيين كثيرًا ما يتخذون قراراتٍ ضارة لأنهم يهدفون استمالة تحيزات وعواطف الناخبين. على سبيل المثال، يتفق جميع الاقتصاديين تقريبًا على مزايا التجارة الحرة، لكن يمتثل السياسيون إلى مخاوف المنتجين وعامة المواطنين بشأن المنافسة الأجنبية، وبذلك يؤيدون عادةً السياسات الحمائية مثل حصر حصص الاستيراد وفرض التعريفات الجمركية بدلًا من حرية التجارة، فبالنسبة لهم، يشكل الناخبون الذين يشتكون من "استيلاء الأجانب على وظائفهم" تهديداً مباشراً يفوق الازدهار المشتت وبعيد المدى الناتج عن تحرير التجارة.

تُركز على المدى القصير

إن فترة تَوَلي القادة المنتخبين تُعدّ قصيرةً مما يُعزَّز اتخاذ القرارات السيئة، فهم يتمتعون بالثناء قصير المدى عن السياسات الشعبية التي طبقوها، لكنهم نادرًا ما يبقون في مناصبهم لفترة طويلة بما يكفي لتحمل المسؤولية عن أي ضرر طويل الأجل ناتجٍ عن هذه السياسات، وبالتالي فمن المنطقي بالنسبة لهم اقتراض أو طباعة المزيد من الأموال من أجل تعزيز إنفاقهم، مع ترك خلفائهم يتخبطون في إرث مُثقل بالتعامل مع الدين العام أو التضخم الناتج عن ذلك.

يرى النُقّاد أنه من شأن نظامٍ حكوميٍّ أكثر عقلانيةً أن ينتج سياساتٍ تهدف إلى تحقيق ازدهار طويل الأجل، وليس نظامًا ينتج سياسات مدفوعةً برغبة السياسيين قصيرة الأجل في أن يصبحوا محبوبين عند المواطنين. لن يسمح النظام الرشيد بفرض الضرائب على الأفراد المنتجين واستغلالهم لمجرد إرضاء حسد الأغلبية أو رغبتها في الحصول على مزايا مجانية على حساب الآخرين، ولكن بدون فرض قيود صارمة، فإن

الأنظمة الديمقراطية تنزلق غالبًا إلى هذا الاتجاه على وجه التحديد، وبدلًا من المساعدة في بناء استثمارات للمستقبل، فإنهم يسرقون وينفقون رأس المال من أجل الاستهلاك اليومي، ومن المحتم أن يؤدي هذا إلى الإضرار بالرخاء طويل الأجل للمجتمع بأسره.

ونظرًا لأن الجميع تقريبًا يشاركون في هذه العملية بصفتهم ناخبين، فقد قيل لهم إن الحكومة المنتخبة هي حكومتهم وقراراتها هي قراراتهم. تشير مثل هذه اللغة إلى أن ترهيب الأقليات أو سرقتها من قبل الأغلبية أمرٌ طبيعي ومشروع ولم يعد أمرًا غير أخلاقي، كما كان ليكون لو فعلته أي جماعة أخرى.

الديمقراطية تعتمد على سلطة الدولة

مهما كانت قرارات الحكومة المنتخبة سيئةً، فلا يمكن لأي شخص الإفلات منها. إن قرارات الأغلبية تُفرض حتى على الذين يخالفونها الرأي، من خلال التهديد بالغرامات والسجن وإلغاء التراخيص والتصاريح التجارية والعديد من العقوبات الأخرى بالنسبة لمن لا يمتثل لها. كما لا توجد أي طريقة للهروب منها، فالمواطنون العاديون محرومون من حق استخدام القوة ضد أي فرد، بما في ذلك الحكومة التي تستغلهم.

صحيح أن صنع القرار بشكل ديمقراطي يساعد في حل مشكلة "الراكب المجاني Free rider" بحيث يستفيد الجميع من الخدمات العامة مثل الدفاع والشرطة، ولذلك يبدو للبعض أنه من العدل مطالبة الجميع بالمساهمة في تكلفتها. إلا أن المشكلة تكمن، كما يقول النقاد، في أنه بمجرد أن نسلّم بالمبدأ القائل إنه يمكن للدولة أخذ أموال المواطنين، سيكون إيجاد نقطة توقف معقولة أمراً شبه مستحيل.

وبالمثل، قد يُعتقد أيضًا أنه من المعقول أن تكون الحكومة قادرةً على كبح الحقوق الفردية والمدنية في أوقات الطوارئ، والتجسس أو حتى احتجاز الأفراد المشتبه بهم في التخطيط لعمليات إرهابية، على سبيل المثال. لكن، كما يقول النقاد أيضا، عندما تُمنح الدولة صلاحيات استثنائية، لا تكون هناك حدود واضحة على نحو مماثل فيما يتعلق

باستخدامها. لقد لاحظ ف.أ.هايك (1979) أنه: "لطالما كانت حالات الطوارئ هي الذريعة التي تآكلت بموجبها ضمانات الحرية الفردية...".

أدت الأزمة المالية لسنة 2007-2008 على سبيل المثال إلى سيطرة الحكومات الغربية على البنوك وفرض ضوابط صارمة على الشركات المالية الأخرى، وبعد فقط عقد من الزمن، وأثناء جائحة الفيروس التاجي (كوفيد -19)، فرضت حتى أكثر الديمقراطيات الليبرالية قيودًا عجيبةً على تحركات الأفراد (بما في ذلك حصرهم في المنازل)، فضلًا عن إغلاق الأعمال التجارية (مثل الصالات الرياضية والمسابقات الرياضية ومصففي الشعر والمطاعم)، كما حُظِر بيع السلع غير الأساسية، ووُسّع القطاع العمومي بشكلٍ هائل. في أوائل سنة 2020، كان العديد من الأفراد على استعداد لقبول مثل هذه القيود طوعًا، من أجل السيطرة على الفيروس وكبح انتشاره، ولكن مع مرور السنة واستمرار هذه القيود (أو حتى تعميقها)، ازداد الاستياء العام. استخدم السياسيون سلطات الدولة لفرض ضوابط على عدد كبير من المواطنين غير الراضين بهذه بالقيود والذين اشتكوا من أنهم يعيشون في ظل"دولة بوليسية".

يجادل النقاد بأنه إذا كان من الممكن تعليق الحقوق الفردية بهذه السهولة في الديمقراطيات الأكثر ليبراليةً في العالم، فيجب علينا إذًا توخي الحذر من السلطات التي تمنحها الأغلبية الانتخابية لقادتنا السياسيين. مهما كانت الصلاحيات التي نمنحها لهم، فيمكنهم أيضًا استخدامها ضدنا، عمدًا أو عن غير قصد. قد لا يعي السياسيون أن الحماية القوية للحقوق الفردية بالغة الأهمية و ينبغي أن تكون طويلة المدى، بل إنهم غالبا ما لا يدركون حتى أنهم ينتهكونها، و في حال العكس، تكون لديهم حوافز قوية قصيرة المدى لزيادة سلطتهم إلى أقصى حد.

على الرغم من كل ذلك، كما رأينا، فقد أثبتت الديمقراطيات أنها أكثر الأنظمة استقرارًا. يمكن القول إن الفترات التاريخية التي سادت فيها القيم الليبرالية كنمط للحكم هي تلك التي تقدمت فيها الحضارة بسرعةٍ أكبر، ليس فقط من الناحية الاقتصادية ولكن أيضًا في العلوم والتكنولوجيا والفن والتعليم والأدب وما إلى ذلك. لن يضحي أحد عن طيب

خاطر بهذا التقدم، لكن مصدر القلق الرئيسي يكمن في أن يتآكل هذا التقدم عن طريق الخطأ.

ترويج الديمقراطية لحكومة كبيرة

يعتقد مؤيدو الديمقراطية أنها محايدةٌ سياسيًا، وتعمل بنفس القدر لصالح الذين يفضلون الحكومة الصغيرة وكذا أولئك الذين يشجعون على المزيد من التدخل الاجتماعي والاقتصادي. ولكن مرةً أخرى، صُمِّمت الديمقراطية خصيصًا لصنع القرار الجماعي، وهي النقطة التي لم تغب عن بال الماركسيين، فقد أوضحت المنظّرة البولندية روزا لوكسمبورغ (1899) جليّاً بأن: "الديمقراطية ضروريةٌ للاشتراكية".

رغم أن الليبراليين يحاولون فرض قيود على سلطة الحكومة، إلا أنه لا توجد هناك أي طريقة موضوعية لتحديد أي قرارات ينبغي أن تُتخذ بشكلٍ جماعي وأيها يجب أن تُترك للأفراد. من الناحية العملية، تبدو الديمقراطية بعيدةً كل البعد عن الحياد السياسي. ففي أوائل القرن العشرين، نادرًا ما كانت الحكومات الديمقراطية تستحوذ على أكثر من 10 في المئة من الدخل القومي، وبحلول أوائل القرن الحادي والعشرين، أصبحت نسبة 40-50 في المئة نسبةً طبيعيةً تمامًا، ما يعكس حجم القرارات التي أصبحت تُتخذ حاليًا بشكلٍ جماعي وليس بشكل فردي.

على مدار القرن العشرين، هيمن الحكم الجماعي على مجالاتٍ واسعة من الحياة، بدءاً من الرعاية الاجتماعية إلى الرعاية الصحية والإسكان والتعليم والتأمين والنقل والمرافق العامة والتصنيع وما إلى ذلك. ربما أُضفيَت الشرعية على مثل هذا التوسع من خلال توسيع نطاق حق الاقتراع، وخاصةً بالنسبة للنساء. ومع توسع الميزانيات الحكومية نتيجة للحربين العالميتين، سعت العديد من مجموعات المصالح إلى الحصول على المزيد من المزايا من الدولة، والتي منحها السياسيون لهم خلال سعيهم للحصول على الأصوات.

ولا تزال القوى نفسها قائمةً حتى اليوم. إن دافع التصويت بالنسبة للسياسيين إضافةً إلى الحكمة والشرعية المفترضين لتصويت الأغلبية يدفع حتى الأحزاب "الليبرالية" أو "المحافظة" أو "الداعمة للسوق الحرة" إلى توسيع عملية صنع القرار الجماعي بشكلٍ أعمق لتشمل المزيد من المجالات الاقتصادية والاجتماعية والحياة الفردية. بُغية جذب الانتباه وحصد الأصوات، يلجأ السياسيون إلى الترويج لمشاريع عامة ضخمة مثيرة للإعجاب، ولكنها غالبًا ما تكون مكلفةً ومهدِرة وممَوَّلة عن طريق الديون، بدلًا من الحث على الإدارة المالية السليمة. كما قال الكاتب الأمريكي جور فيدال في "ارمجدون" (1987) Armageddon: "ديمقراطيتنا ما هي إلا رشوة، على أعلى مستوى". فكل ذلك يؤدي إلى ظهور حكومة أكبر مما يريده معظم الأفراد.

لها تكاليف غير مرئية

يسهل تقدير فوائد النُظم الديمقراطية، إلا أنه غالبًا ما يُتغاضى عن تكاليفها المالية والاجتماعية والأخلاقية. بعيدًا عن تشجيع الوئام الاجتماعي، على حد قول النقاد، تعمل الديمقراطية في واقع الأمر على تعزيز سوء التصرف، إذ تتقاتل الأحزاب السياسية فيما بينها مثل العصابات لإثارة الانتباه والهيمنة، ويركز السياسيون على الانتخابات الموالية بدلًا من التركيز على الوصول إلى تأطير مجتمعٍ متعافٍ على الأمد البعيد، كما تستغل جماعاتُ الضغط النظامَ للحصول على امتيازات خاصةٍ على حساب باقي أفراد المجتمع.

لذا، ليس من المستغرب أن تنتج عن الديمقراطية حكومةٌ أكبر وأكثر تكلفةً وأكثر مركزيةً على مدى القرن الماضي، فلدى كلٍّ من السياسيين والشركات وجماعات المصالح الأخرى منفعةٌ في توسيع سلطة الدولة واستخراج المزيد من السلطة أو المزايا منها، ومع تصويت مختلف المجموعات لنفسها من أجل الحصول على المزيد من المزايا تزداد الضرائب والديون، وتُلقى كل هذه التكاليف على كاهل الآخرين، بما في ذلك الأجيال القادمة، الذين لا يستطيعون الحؤول دون ذلك.

إن الديمقراطية هي النظام الذي تُنظَّم في ظله انتخاباتٍ عديدة، بتكلفة باهظة، وبدون مشاكل، و بمرشحين قابلين للتغيير.

- غور فيدال (1991)، A View from the Diner's Club

ليس من السهل تحييد هذه القوى أو إزاحة الطبقة السياسية التي تسيطر عليها، فلدى السياسة حواجز دخول عالية، وكما يشرح الاقتصاديون، فمن الصعب على الأحزاب الجديدة والأصغر حجمًا أن تصبح جزءًا من الحكومة، لا سيما في ظل نظام "الفوز للأكثر أصواتًا". لذلك، نادرًا ما يكون هناك تحدٍّ كبير للمحسوبية السائدة، ولكن قد يكون صعود الحركات الشعبوية مؤخرًا مؤشرًا على أن الوضع آخذٌ في التغير.

8 - المبالغة في تقدير الديمقراطية؟

لقد مُنحت الديمقراطية مكانة شبه أسطورية واعتُبرت حاملةً للسلام والازدهار والإنصاف والحرية، ولهذا السبب فإن القادة حريصون جدًا على استعمال هذه الكلمة لوصف حكوماتهم، حتى لو كانت في الواقع حكوماتٍ استبدادية، ولهذا السبب أيضًا يبالغ الأفراد الذين يعيشون في ظل الديمقراطيات الليبرالية في تقدير مزاياها. لذا، علينا أن نتجاوز هذه النظرة المشوبة بالمبالغات ونفحص مدى صحة الأمر في الواقع.

الديمقراطية هي أفضل نظام سياسي

كثيرًا ما يُقال إن الديمقراطية هي أفضل نظام سياسي، أو على العموم، أقلّها سوءًا. سنحتاج إلى اختبار جميع الأنظمة الأخرى التي يمكن تخيلها لكي نعرف صحة هذا الادعاء لسوء الحظ. حتى لو استطعنا القيام بذلك، فبأي معايير يجب أن نحكم على نظام سياسيّ معين؟ فالديمقراطية على سبيل المثال جيدةٌ في إشراك المواطنين في الشؤون العامة، ولكنها يمكن أن تكون بطيئةً وغير حاسمةٍ أثناء الأزمات، كما يمكن أن تكون فاسدةً، لكنها على أية حال تبدو أفضل من معظم الأنظمة الأخرى من حيث تعزيز رفاه الإنسان وازدهاره وحريته. في دراسة استقصائية أجراها الاقتصاديون الأمريكيون روبرت لوسون وريان مورفي وبنجامين باول (2020)، وجدوا بأن الديمقراطية ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالحرية الاقتصادية، لكن يبقى الحكم بأنها أفضل نظام مسألةَ تقدير شخصي.

لا أحد يستطيع الادعاء أن الديمقراطية مثالية. في الواقع، يُقال إن الديمقراطية هي أسوأ شكل من أشكال الحكم، وتُستثنى من ذلك جميع الأشكال الأخرى التي جُرِّبت من وقتٍ لآخر.

- السير ونستون تشرشل (1947)، مضبطة البرلمان البريطاني، 11 نوفمبر/تشرين الثاني

إنها حكم الشعب

غالبًا ما يُطلق على الديمقراطية "حكم الشعب"، وهذا أمر مَغلوط، ففي الديمقراطيات الحديثة، لا يحكم أفراد الشعب، بل يختارون حكامهم، فهم لا يقررون القوانين، بل ممثلوهم هم من يقومون بذلك.

علاوةً على ذلك، فإن "الشعب" ليس لديه قرار موحَّد، إن الملايين من الأفراد ذوي الآراء المختلفة، وغالبًا ما تكون متنافسةً، حول الشؤون العامة، يختلفون حول ما ينبغي أن تكون عليه غايات السياسة العامة وحول كيفية تحقيق تلك الغايات، وكذلك حول كيفية الحكم. إن الديمقراطية لا تُنتج إجماعًا خالصًا ودائمًا، فما يسود هو رأي المجموعة التي تستطيع أن تحشد أصواتًا أكثر من غيرها، وكما يقول النقاد فإن هذه العملية ليست "حكم الشعب" بل أشبه إلى حدٍّ كبيرٍ بحرب العصابات.

إنها الحكومة القائمة على الموافقة

يُقال إن الديمقراطية هي "حكومة بالموافقة" وهذا صحيحٌ إلى حدٍّ ما، ولكن يزعم النقاد بأن حقيقة الديمقراطية هي أنّ النخب السياسية تتخذ القرارات التشريعية، و"موافقة" الأفراد الوحيدة تتجلى في موافقة قلّةٍ من ضمن الغالبية التي تكلف نفسها عناء التصويت في الانتخابات التي عادةً ما تُجرى مرةً كل عدة سنوات.

علاوةً على ذلك، لا يمكن الحديث عن الموافقة إذا كان الآخرون هم الذين يتخذون القرارات نيابةً عن الأفراد الناخبين، وهذا ما يحدث في الديمقراطية. فالغالبية هي التي تقرر السياسة، ويتعين على الجميع قبول ذلك و إلا واجهوا عقوبات مثل الغرامات أو السجن. حتى في حال صوّت أحدٌ ضدها، فإن الأغلبية تسيطر على حياته وحياة جميع أفراد المجتمع وثروتهم تمامًا مثلما يحدث في ظل حكمٍ مستبدٍ.

إن "الموافقة" المفترضة للناخبين ليست دائمًا عقلانيةً وواعيةً، فالناخبون ليسوا فقط جاهلين بالقضايا التفصيلية، بل لا يمكنهم أيضًا أن يتوقعوا المستقبل، وبهذا لا يمكنهم

التنبؤ بكيفية أداء المرشحين ولا توقع التأثيرات الأوسع نطاقًا (الجيدة منها أو السيئة) المترتبة على سياساتهم. بعبارةٍ أخرى، ليس لأصواتهم أساسٌ عقلاني على الإطلاق.

بالنسبة لبرايان كابلان (2007) فإن الأمور أكثر سوءاً، ويقول إن الناخبين متحيزون وغير عقلانيين بشكل منهجي، وهم يعتقدون بضرورة ذلك؛ فهم يفضلون خلق فرص العمل على خلق القيمة، كما يتحيزون ضد الأجانب ويؤيدون حماية الصناعات المحلية؛ و يتأثرون بشكل مفرط بأحداث أخيرة حتى وإن كانت غير ذات الصلة، مثل أداء بلادهم في الألعاب الأولمبية. تؤدي كل أوجه التحيز هذه إلى اتخاذ قرارات سياسية غير عقلانية، مشوهة ومضرة.

لكل فرد رأيه

يُزعم أن الديمقراطية تمنح الجميع رأيًا متساويًا بشأن السياسة العامة، إلا أنها لا تسمح للجميع بالتصويت. على مدى فترة طويلة من التاريخ، قد حَرمت حتى أكثر الدول ليبراليةً من التصويت النساءَ والأقليات العرقية والأفراد الذين ليس لديهم ممتلكات خاصة. غالبًا ما تفوق نسبة الناخبين الذين يختارون عدم التصويت النصف أو مايزيد عنه من السكان الذين ليس لديهم رأي في نتيجة الانتخابات على الإطلاق، وحتى إذا صوّت فردٌ ما، فإن تأثير تصويته يكاد لا يُذكر على نتيجة الانتخابات في بلد شاسع يحوي عشرات (أو حتى مئات) الملايين مقابل واحد.

"الديمقراطية هي النظرية القائلة بأن الجمهور يعلم ماذا يريد ويستحق الحصول على ما يريد باللين أو بالقوة".
هنري لويس منكن (1915) بضع الصفحات من الملحوظات A Few Pages of Notes.

ليست لأصوات الأفراد كذلك نفس القيمة. إن أصوات الأفراد الذين يعيشون في الدائرة الانتخابية ذات المقعد المضمون أو الآمن، أي الدائرة التي يفوز فيها نفس الحزب دومًا، تُعدّ أقل قيمة بكثير من أصوات الأفراد في منطقة ذات مقعد متأرجح. لأسباب ديموغرافيةٍ، قد يكون لدى بعض الدوائر الانتخابية ناخبون أكثر بكثير من غيرها. لذا، إذا انتخبت كل دائرة ممثلًا واحدًا فقط، فإن أصوات أولئك الذين يعيشون في دوائر أصغر لديهم وزن أكبر بكثير.

ولكن قد يُتلاعب بالتمثيل لأسباب سياسية أيضًا. في بداية نشأة الاتحاد السوفياتي، على سبيل المثال، أُعطي خمسة أضعاف التمثيل لسكان المدن، في محاولة متعمدة للتغلب على المناطق الريفية المحافظة، وقد كان للسياسيين الأمريكيين أيضًا تاريخ طويل في إنشاء دوائر انتخابية غريبة الشكل لإبقائها آمنة لزملائهم الذي يشغلون مناصب تمثيلية في تلك المناطق. (إن خريطة إحدى هذه المناطق التي أُنشِئت في سنة 1812 في عهد حاكم ولاية ماساتشوستس إلبردج جيري، أصبحت تشبه شكل حيوان السلمندر، ما أعطانا مصطلح "الجيريماندرية"*.)

الديمقراطية تعزز المساواة

كثيرًا ما يُشاد بالأنظمة الديمقراطية لدفاعها على المساواة السياسية والمدنية وكرامة الأفراد، ولكن هناك أنظمة أخرى تتميز أيضًا بالمساواة السياسية، و تضمن احترام كرامة الأفراد، حتى و إن لم تسمح لهم بالتصويت.

يُزعم أيضًا أن المشاركة الديمقراطية تعزز احترام الذات والتعبير عنها، ولكن سيكون من الغريب بناء نظام تصويت خصيصًا لهذه الأغراض، فليس من الجيد، على سبيل المثال، إعطاء حق التصويت للسجناء المُفسدين اجتماعيًا على أمل رفع تقديرهم لذاتهم، فهناك طرق أفضل بكثير من الانتخابات لتعزيز احترام الذات والتعبير عنها.

---

* الجيريماندرية: تعبير منتشر بكثرة في السياسة الديمقراطية الغربية يشير إلى التلاعب بالحدود الانتخابية بتقسيم مدينة أو ولاية أو قطر إلى مناطق أو دوائر انتخابية مصطنعة لمصلحة الحزب الحاكم أو المهيمن من أجل تأمين فوز الحزب الحاكم في الانتخابات. (المترجم).

وبالمثل، يُقال إن الديمقراطية تؤدي إلى الإنصاف والمساواة وتمنع هيمنة حفنة صغيرة من الأفراد على المجال السياسي والاجتماعي. ومع ذلك، هناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأن الجماعات الميسورة لا تزال تتمتع بنفوذ غير متناسب مع حجمها. عادةً ما يكون كبار الوزراء والمسؤولون الحكوميون أكثر ثراءً من المتوسط، وهم غالبا من خريجي المدارس والجامعات الكبرى، كما يبدو أن الطبقات الوسطى المتميزة تستفيد أكثر من الفقراء من خدمات الدولة، مثل المعاشات التقاعدية والمدارس والرعاية الصحية، ويسيطرون بعد ذلك على النقاش السياسي، الأمر الذي يساعدهم على اتخاذ قرارات سياسية لصالحهم، وقد يكون نفوذهم أحد الأسباب التي أدت في العديد من البلدان إلى نمو القطاع العام إلى هذا الحجم الكبير، وهو أكبر بكثير مما قد يكون مطلوبًا إذا كان الغرض الوحيد منه هو توفير المنح النقدية والخدمات لعددٍ قليلٍ نسبيًا من الأفراد الذين هم في أمس الحاجة للمساعدة.

توفر الديمقراطية الإحساس بالانتماء للمجتمع

هناك حجة أخرى تقول بأن الديمقراطية توفر إحساسًا بالانتماء إلى المجتمع وتنتج الانسجام، ولكن من المرجح أن يأتي الإحساس بالانتماء إلى المجتمع من مشاركة الأفراد في النوادي والجمعيات الخيرية وجماعات دعم الكنائس وجميع مؤسسات المجتمع المدني الأخرى، فعلى الرغم من أن الحكومة التمثيلية المنتخبة تساعد بالتأكيد في اتخاذ القرارات الجماعية بالطرق السلمية، فإنها لا تنتج انسجامًا، لأن الانتخابات والمناقشات التشريعية عبارة عن منافسة بين مجموعات ذات مصالح مختلفة ومتعارضة، ويمكن أن تصبح هذه المنافسة جدّ قاسية ولاذعة لأن الفائزين يملكون القوة لفرض رأيهم على الخاسرين.

أما في الأسواق الاقتصادية، فإن الأفراد يختارون السلع والخدمات لأنفسهم، وليس لأفراد آخرين، فبإمكانهم اتخاذ أي خيارات شخصية يرغبون بها، يمكنهم شراء منتجات آبل Apple أو أندرويد Android، أو الشاي أو القهوة، ولا تُحدث اختياراتهم أي

فارقٍ للآخرين عكس الخيارات السياسية التي تُتخذ من أجل الجميع. فعندما تصوّت الأغلبية لصالح مجموعةٍ معينةٍ من المرشحين، يتعين على الجميع أن يقبلوا بالنتيجة، وعندما يقرر الحزب الحاكم سياسة عامة معينة، كبناء طريق أو مطار جديد، يتعين على الجميع أن يقبلوا بذلك، بما في ذلك أولئك الذين ستهدم منازلهم وتتأثر سبل عيشهم خلال هذه العملية.

إن الطبيعة الملزمة للقرارات السياسية وحقيقة أن الأغلبية يمكن أن تتخذ قراراتٍ واسعة النطاق بشأن العديد من الأمور تعني أنه يمكن أن يكون لخيارات الآخرين تأثيرٌ عميق على حياة الفرد ورفاهيته. لاحظ الفيلسوف الأمريكي جايسون برينان (2016) في كتابه "ضد الديمقراطية Against Democracy"، أن السياسة تحول جيرانك إلى أعداء محتملين، بدلًا من أصدقاء. وهذا هو النقيض قطعا للإحساس بالانتماء للمجتمع.

الديمقراطية تحمينا من الحكام السيئين

عبر تاريخ البشرية، كان المستبدون من أمراء الحرب والملوك والقياصرة والأباطرة والقادة والارستقراطيين واللوردات والديكتاتوريين وغيرهم يحكمون حياة الأفراد، وفي كثير من الأحيان كان لهؤلاء الحكام القدرة على تحديد عيش وموت الأفراد. من المؤكد أن الأنظمة الديمقراطية قد تجعل من الصعب على القادة تجميع السلطة أو استخدام السلطة بشكلٍ شرسٍ وتعسفيٍّ، ولكن لا تزال لدى السياسيين والمسؤولين مصالح شخصية خاصة متمثلة في رفع مكانتهم ورواتبهم، على سبيل المثال، أو تحويل الأموال العامة إلى أنصارهم لكسب دعمهم، وهكذا تمنحهم العملية الديمقراطية، السلطة والشرعية الواضحة للانغماس في تلك المصالح، حتى وإن تضررت مصالح الآخرين من خلال هذه العملية. في واقع الأمر، قد تستقطب الديمقراطية الحكام السيئين، بدلًا من إنقاذ المجتمع منهم.

من الصعب الاعتماد على توفير الديمقراطية للعدالة لإنقاذ المجتمع من الحكام السيئين. من الممكن فعلًا تجنيب المجتمع أسوأ الأعمال التي يمكن للقادة القيام بها وأكثرها تعسفًا، ولكن ككل الاحتكارات، يمكن أن تكون بطيئةً ومكلفةً. بقدر ما تكون العدالة جزءًا من الدولة، يمكن تحريفها لخدمة مصالح أولئك الذين يتولون قيادة سلطة الدولة. في نهاية المطاف، فإن الديمقراطية أو المحاكم ليستا الضمان الأكيد لحماية حياة وممتلكات الأفراد وحرية التعبير وغيرها من الحقوق الأساسية، بل تقدير عامة أفراد المجتمع للقيم الليبرالية هي التي يمكنها حمايتهم من بطش الحكام. إذا كانت الحقوق الأساسية والديمقراطية تتجلى في تقديم أفضل الفوائد لجميع أفراد المجتمع، فمن الضروري أن يشرح الليبراليون والديمقراطيون هذه القيم ويعززوا تقديرها من قبل عموم أفراد المجتمع، كما يجب أن نظل على وعيٍّ تام بمواطن الاختلال الموجودة في عملية صنع القرار الديمقراطي نفسها.

9 - كيف تُتخذ القرارات في ظل الحكم الديمقراطي

علّق المستشار الألماني في القرن التاسع عشر أوتو فون بسمارك ذات مرة قائلًا: "إذا كان أحدٌ ما يحب القوانين أو النقانق، فلا يجب عليه أبدًا أن يشاهد طريقة إعداد أي منهما"، وهناك في الواقع أسباب وجيهة للقلق بشأن الطريقة التي تُتخذ بها القرارات في ظل الأنظمة الديمقراطية. من المفترض أن تحول الديمقراطية آراء العديد من الأفراد إلى مجموعة واحدة من القرارات الجماعية، ولكن علينا أن ندرك أين وكيف ولماذا قد تكون هذه العملية غير مثالية.

الانتخابات

لدى الانتخابات، على سبيل المثال، قيودٌ واضحةٌ كأسلوبٍ للاختيار بين المرشحين أو السياسات العامة. فبدايةً، تُنظّم على نحوٍ متباعدٍ، أحيانًا كل أربع أو خمس سنوات أو أكثر (وعلى النقيض من ذلك، نستطيع في السوق أن نختار منتجاتنا المفضلة في أي ساعة من أي يوم). كما أن الاختيار الذي تتيحه الانتخابات للناخبين محدود للغاية. يُطرح عدد كبير من القضايا العامة المتنوعة والمعقدة على الناخبين في شكل حزم، ويقدّمها غالبًا مرشحان أو ثلاثة مرشحين فقط (مرة أخرى، يقدم لنا السوق خيارات بين العديد من المنتجات المعروضة فُرادى، وليس فقط بضع حزم). ثم تُفرض قرارات الأغلبية على جميع أفراد المجتمع.

هناك أيضًا مفارقة "حجر-ورقة-مقص". قد يفضل الناخبون أحد المرشحين على الآخر (مثل الورقة على الحجر)، وهذا المرشح الثاني على الثالث (مثل الحجر على المقص)، ولكنهم قد يفضلون بعد ذلك المقص (الثالث) على الورقة (الأول). بسبب هذا، يمكن أن يُحدث الترتيب الذي يجري وفقه التصويت فرقًا كبيرًا في النتيجة. ففي فرنسا وغيرها من البلدان، حيث يذهب المرشحون الرئيسيون من جولة التصويت الأولية إلى الجولة النهائية، غالبا ما قد يقود مرشحٌ ما الميدان في الجولة الأولى، لكنه يُهزم هزيمةً ساحقة في الاختيار الثنائي المقدم في الجولة الثانية.

الناخبون

لدى الناخبين مجموعة كاملة من الدوافع المختلفة. قد يكونون مدى حياتهم من المؤيدين لحزب معين، مهما كانت القضايا المطروحة، وقد يرغبون ببساطة في إثارة قلق الحزب الحاكم، أو قد يصوتون فقط على أثر بعض الشواغل المحلية أو الشخصية، مثل إغلاق مستشفى قريب. وقد لا يصوتون حتى لصالح ما يريدون حقًا وقد يصوتون تكتيكيًا لمرشح لا يحبونه من أجل استبعاد مرشح آخر يكرهونه أكثر، أو قد يكونون مشوشين تمامًا بشأن بعض القضايا، ولكنهم ما يزالون يشعرون بواجب التصويت. (هناك عدد مفاجئ من الأفراد الذين لا يتخذون قرار التصويت إلا حينما يدخلون كشك التصويت و في أيديهم بطاقات الاقتراع).

فالانتخابات ليست عمليةً عقلانيةً مثاليةً يفكّر فيها الناخب الرصين والواعي والمستقل بعناية في القضايا الحالية ويصوّت لمن يعتبره الأفضل لمصلحة البلد ككل على المدى الطويل.

المرشحون

يتعيّن حتى على أكثر السياسيين حماسةً وشجاعةً أن يجمع الأصوات للوصول إلى المنصب وتحقيق ما يريده، ولذلك يشكل دافع التصويت هذا حافزا كبيرًا لهم، ما يؤدي مرةً أخرى إلى تشويه عملية صنع القرار.

يميل السياسيون إلى التركيز على الناخبين الوسطيين، ففي نهاية المطاف هناك عددٌ كبيرٌ من الناخبين في الوسط السياسي أكبر بكثير من المتطرفين، ومن المرجح أن يكون من السهل إقناعهم بتغيير رأيهم مقارنةً بالناخبين المتطرفين، ولكن عندما يُقدم جميع المرشحين والأحزاب أنفسهم على أنهم ينتمون إلى الوسط السياسي، فإن ذلك يحرم الناخبين من الاختيار الحقيقي، خاصةً أولئك الذين لديهم آراء قوية، ولكنها غير وسطية.

و يركز السياسيون أيضًا بشدّة على جماعات الضغط التي تستطيع منحهم أعدادًا كبيرة من الأصوات نظراً لدوافعها القوية وتنظيمها الجيد، خاصةً عندما تتعاون مع مجموعات المصالح الأخرى. إن الأغلبية الصامتة هي التي تدفع الثمن غاليًا في نهاية المطاف، ولكن الأغلبية الصامتة للأسف ليس لها أي صوت يذكر.

المشرّعون

إن الممثلين الذين يتم اختيارهم من خلال هذه العملية ليسوا بأي حال من الأحوال أوصياء مستقلين على المصلحة العامة. هم معرضون للخطر حتى قبل أن يأخذوا مقاعدهم، ولديهم وعود يجب عليهم الوفاء بها لمجموعات المصالح التي تدعمهم ورؤساء الحزب السياسي الذين سمحوا لهم بالترشح باسم الحزب.

إن الحصول على سياساتهم من خلال الهيئة التشريعية عملية غير بديهية أيضًا، فقد يتطلب الأمر منهم الانخراط في تنازلات متبادلة أو ما يسمى بالمتجارة بالتصويت*، أي قد يصوّت أحد الممثلين على سبيل المثال، لصالح اقتراح بناء مدرسة أو مستشفى جديد في مقاطعته، ليس بسبب إيمانه بمزايا هذا القرار، ولكن على أمل أن يرد له الممثل الآخر الجميل في المستقبل.

وبالمثل، قد تكون هناك حاجة إلى تعبئة مبادرات تشريعية أكبر للحصول على الدعم اللازم في الهيئة التشريعية. لقد صمّم الرئيس الأمريكي دوايت أيزنهاور في أوائل الخمسينيات من القرن العشرين خطط تشييد الطرق السريعة بين مختلف الولايات الأمريكية لكي تستفيد منها أغلب الولايات، وفي أثناء التصويت لصالح وجود طرق أفضل بولاياتهم، وجد أعضاء مجلس الشيوخ والممثلون أنفسهم يصوتون لصالح الشبكة الطرقية المقترحة بأكملها، سواء كانوا يؤمنون بأنها فكرة جيدة أم لا. لقد بدأ مشروع قانون "برنامج إغاثة الأصول المتعثرة TARP" الطارئ لسنة 2008 لإنقاذ

* المتاجرة بالتصويت logrolling: ممارسة التصويت لصالح أو ضد مشروع قانون أو موقف شخص آخر بشأن قضية عامة أو مرشح مفضل مقابل الحصول على صوت الشخص الآخر لصالح أو ضد الموقف أو الاقتراح أو المرشح الذي يدعمه الشخص الأول.

البنوك الأمريكية المتعثرة في صفحتين فقط عندما عُرِض على الكونغرس، ولكن نظرًا لأن الجميع كانوا يدركون أن مشروع القانون كان لا بدّ وأن يمر، فقد طالب النواب بكل أنواع المحاباة مقابل دعمهم له، وقد انتهى مشروع القانون هذا إلى 451 صفحة مليئة بالامتيازات مثل الإعفاءات الضريبية لمنتجي الأقمشة وأجهزة التقطير وأساطيل الصيد ومجمعات السيارات وحتى لصانعي الأسهم الخشبية.

المسؤولون

أما بالنسبة للمسؤولين المكلفين بوضع كل هذه التشريعات، فهم ليسوا كائنات سامية غير أنانية، فقد يتفاخرون بالعمل لصالح عامة المواطنين، ولكن توجد لديهم أيضا مصالح شخصية للاهتمام بها. إذا تمكنوا من توسيع قوتهم الخاصة على سبيل المثال، فإن ميزانياتهم ورواتبهم ومركزهم وأمنهم الوظيفي وآفاق ترقيتهم تتحسن أيضًا.

بإمكان هؤلاء الأشخاص أيضا خدمة مصالحهم الخاصة بطرق أخرى. إن القوانين، على سبيل المثال، واسعة النطاق في تأثيرها، وكثيرًا ما تحتاج إلى مسؤولين كمنظمين لتقرير كيفية تنزيل القواعد الدقيقة وتفسيرها وإدارتها. ولكونهم خبراء في المجال الحكومي (ربما أكثر من السياسيين نفسهم الذين يصدرون التشريعات) فمن السهل على المسؤولين أن يزيدوا من تعقيد القانون، الأمر الذي يتطلب عندئذ المزيد من المسؤولين لإدارته.

ويمكنهم أيضًا أن يتركوا لأنفسهم قدرًا كبيرًا من السلطة التقديرية فيما يتعلق بكيفية عمل القوانين، ما يمنحهم كذلك المكانة والمفاخرة الذاتية الكفيلتين بجعل الشركات والأفراد معتمدين على تفسيرهم للقواعد أو على قدرتهم على تقرير من ينبغي أن يحصل على العقود أو المنح أو التراخيص، بل وقد يتمكنون في بعض الأحيان حتى من انتزاع الرشاوي أو المحاباة لقراراتهم.

الأفراد المعتمدون على السياسة

لدى وسائل الإعلام وجماعات الضغط ومراكز الفكر وأولئك الذين يعتمدون على الإنفاق الحكومي جميعًا مصلحةٌ في الحفاظ على عملية صنع القرار الجماعي وتوسيع نطاقها.

إن المذيعين، على سبيل المثال، بحاجة إلى ملء حلقاتهم الإخبارية على مدار 24 ساعة، ومن حسن حظهم أن السياسيين في أمس الحاجة للتعبير عن آرائهم ونشر سياساتهم. إن وسائل الإعلام أيضًا في حاجة إلى أنباء مثيرة، ومرةً أخرى، يتكرّم بذلك السياسيون الحكوميون، من خلال تسريب الأحداث المهمة قبل أي إعلان رسمي، حتى يتمكن الأفراد من الاستماع إلى جانبهم من القضية قبل أن يدرك خصومهم حتى ما يحدث.

يقدّم كل من المراكز الفكرية وجماعات الحملات الانتخابية أنفسهم على أنهم خبراء، ويدّعون أنهم مستقلون، ولكنهم أيضًا يجلبون مصالحهم الخاصة إلى طاولة النقاش، ومن المرجح أن تدعو جماعات الحملات الانتخابية التي تركّز بشكل كبير على بعض القضايا الرئيسية إلى المزيد من الإنفاق العام أو الإعفاءات الضريبية، دون التفكير كثيرًا في تأثير ذلك على دافعي الضرائب عموما.

وأخيرًا، هناك بعض الأفراد الذين يعتمدون على الدولة. إن موظفي الحكومة هم مجموعة تصويت كبيرة، ومن غير المرجح أن يصوتوا لصالح حكومة أصغر حجمًا وأقل بيروقراطيةً، شأنهم في ذلك شأن الملايين من الأفراد الآخرين، مثل المتقاعدين والمستفيدين من الرعاية الاجتماعية وأولئك الذين يتعاملون مع الهيئات الحكومية. في بعض البلدان المتقدمة، غالبية السكان هم أفراد يعتمدون على الدولة للحصول على نصف دخلهم أو أكثر، ومن مصلحة هؤلاء توسيع حجم الدولة، عوضًا عن التفكير في توفير أموال دافعي الضرائب.

خلاصة

إن الديمقراطية أفضل من أنظمة الحكم الأخرى الأكثر استبدادًا في العديد من النواحي، لكن لا ينبغي لنا أن نغض البصر عن نقاط ضعفها، فعندما نتحدث عن الديمقراطية وصنع القرار الديمقراطي، فإننا نتحدث عن السياسة وصنع القرار السياسي، وكما يتفق السواد الأعظم، فإن العملية السياسية أبعد ما تكون عن الكمال.

لذلك ومن أجل تأمين أكبر الفوائد من الديمقراطية، يجب أن نظل واقعيين بشأن كيفية عملها، وينبغي علينا أن نكون متيقظين لعيوبها، وحيثما أمكن، يجب محاولة تصحيح هذه الأخطاء أو التخفيف من حدتها، وعندما ينجح ذلك، تكون المكافآت كبيرة.

10 - الديمقراطية تحت وطأة الضغوطات

على الرغم من أن الجميع تقريبًا يدّعون أنهم يحبذون فكرة الديمقراطية، فقد أصبح العديد من الأفراد أكثر تشكيكًا في طريقة عملها الفعلية، فهم يحبون الديمقراطية، لكنهم يكرهون السياسة. وهم يرون في الديمقراطية وسيلةً عادلةً لإشراك الجميع في عملية صنع القرار ومناقشة القضايا العامة علانيةً، ما يؤدي إلى تنفيذ السياسات العامة المتفق عليها بشكل مدروس وعادل وسلمي، لكنهم يرون السياسة والسياسيين منافقين يهتمون فقط بخدمة مصالحهم الذاتية. ففي استطلاعات الرأي العام حول ثقة الأفراد في مختلف المهن، يأتي السياسيون دائمًا في المراتب الأخيرة أو ما قبل الأخيرة.

إن مَردَّ الأمر ليس فقط للسياسيين، فليس من السهل عليهم تحويل الملايين من آراء الأفراد المتنوعة إلى سياسةٍ واحدةٍ يمكن للجميع أن يدعمها، ويزداد الأمر صعوبةً اليوم، إذ أدى السفر والهجرة إلى زيادة تنوع السكان. يتمتع السياسيون أيضًا بآراءٍ قويةٍ ولكنها متعارضة، ونتيجةً لهذا فهم يدخلون في مجادلاتٍ كبيرة، ما يجعل عامة المواطنين يعتقدون بأنهم مهتمين بتسجيل نقاط تافهة أكثر من اهتمامهم بالمبدأ نفسه، ولكي يتوصلوا إلى اتفاق، غالبًا ما يتعين عليهم تقديم تنازلاتٍ، الأمر الذي يجعلهم يبدون منافقين بدون مبادئ.

لا يُعتبر هذا الأمرُ حكراً على النظام الديمقراطي أو عيباً فيه، بل على العكس من ذلك، يمكن للديمقراطية أن تعزز الأمانة والانفتاح في المناقشة العامة، وقد يكون السياسيون في الأنظمة الديمقراطية الليبرالية نسبيًا أكثر صدقًا وأقل فساداً من الساسة الموجودين في الأنظمة الأخرى. على سبيل المثال، فإن من بين البلدان الخمسة عشر التي تُصَنف الأقل فسادًا، وفقًا لقياس منظمة الشفافية الدولية غير الحكومية التي مقرها برلين (2019)، أدرجت وحدة المعلومات التابعة لمجلة الإيكونوميست (2019) أربع عشرة دولةً باعتبارها "ديمقراطيات كاملة". (الاستثناء هو سنغافورة، التي تُصنَّف على أنها "ديمقراطية معيبة").

رفض المنظومة الحاكمة

قد يُلام السياسيون في ظل الديمقراطيات بشكل أقل نسبيًا، ولكن تكون أفعالهم أكثر وضوحًا للأفراد وأكثر انفتاحًا للنقد العام، وهذا بدوره قد يكون السبب وراء تعرضهم للعديد من الانتقادات.

أدى، في العديد من البلدان، الانتقاد العام للسياسة إلى انخفاض نسبة الإقبال على الانتخابات وزيادة الدعم لما يسمى الحركات والأحزاب "الشعبوية" (التي تكون أحيانًا متطرفةً)، والتي تستفيد بدورها من ذلك الإحباط الذي لدى الأفراد تجاه أداء عموم السياسيين. يعتبر الزعماء الشعبويون أنفسهم ديمقراطيين حقيقيين، ويدافعون عن مصالح الأفراد العاديين وغير الممثلين سياسيًا، وقد يتجنبون التغلغل في تعقيدات قضايا مثل الهجرة أو سياسات الرفاه الاجتماعي، ولكن على أي حال فإن معظم أفراد المجتمع ليس لديهم الوقت للدخول في مثل هذه التعقيدات.

الظروف العالمية المتغيرة

أدت الأزمات الاقتصادية إلى تأجيج خيبة أمل عامة المواطنين إزاء السياسة على الطريقة الديمقراطية. ترتبط الديمقراطية الليبرالية عادةً بالنمو الاقتصادي، فقد وجد الاقتصاديان دارون أسيموغلو وجيمس روبنسون (2012) أن النجاح الاقتصادي يأتي من خلال امتلاك المؤسسات الاقتصادية والسياسية المناسبة، لكن التباطؤ الاقتصادي الذي عرفه العالم الغربي بعد الأزمة المالية لسنة 2007-2008، والاضطراب الاقتصادي الناتج عن وباء فيروس كورونا المستجد في سنة 2020، والعجز الواضح للسياسيين في التعامل مع هذه الأزمات، كلها أسباب أدّت إلى تقويض ثقة الناس في الديمقراطية.

ومن مصادر خيبة الأمل المحتملة الأخرى أيضا كون بعض القضايا العالمية قد تطورت إلى مستوى لم يعد بإمكان قدرات السياسة الوطنية السيطرة عليها أو البت فيها. يُعتبر التغير المناخي أحدها، إذ يشتكي الأفراد من أن التصويت لخفض الانبعاثات

الكربونية في بلادهم أمر عديم الجدوى ما لم تفعل البلدان الأخرى الشيء نفسه، وقد يحتاج الأمن والإرهاب والهجرة أيضًا إلى حلول دولية منسَّقة.

تحاول الهيئات الدولية ملء الفراغ بشأن هذه القضايا العالمية، مثل المحاكم الدولية والاتحاد الأوروبي الذي يقود السياسة البيئية والبنوك المركزية التي تحاول تنسيق الاستقرار الاقتصادي، لكنَّ هذه الوكالات تعمل في ظل قيود شديدة، فهي تفتقر إلى الهوية الثقافية واللغوية التي قد يتعاطف معها الناخبون، كما قد تختلف الدول المكونة لها بشدة حول الأهداف والأساليب التي تريدها، لذلك يعتبر العديد من الأفراد هذه الهيئات معزولةً وغير خاضعةٍ للمساءلة، ما يجعلهم يدعون إلى مزيد من الحزم الوطني، الأمر الذي يسعد القادة الشعبويون مرةً أخرى بإمكانية استغلاله.

التغييرات في النظام السياسي

ثمة تحدٍّ آخر يتمثل في أن تزايد حجم وتعقيد القرارات المتخذة خلال العملية السياسية قد جعل السياسة نشاطًا خاصا بالسياسيين المحترفين، ونتيجةً لهذا أصبح المواطنون العاديون يشعرون بأن ليس لديهم دور مؤثر في العملية السياسية ولذلك فقط قلة قليلة منهم من يصوّتون وأقلية صغيرة جدًا منهم ينضمون إلى الأحزاب أو جماعات الحملات الانتخابية. ومع فقدان الأحزاب لأعضائها، أصبحت أكثر اعتمادًا على التسويق والشخصيات الشهيرة والمقاطع الصوتية والعروض، الأمر الذي يجعل الناخبين يشكون في أنهم يتعرضون للتلاعب بهم.

إن تكنولوجيا الإعلام الحديث قد تجعل السياسيين أكثر وضوحًا، ولكن يتركز اهتمامها في أغلب الأحيان على زعماء الأحزاب بدلًا من البرلمانيين العاديين. إن الوزراء ورؤساء الوزراء هم الذين يظهرون في المناظرات التلفزيونية، ويعززون مكانتهم وسلطتهم ويُوطدون سيطرتهم على الأحزاب المنتمين لها، الشيء الذي يُحَول السلطة إلى المتواجدين في السلطة التنفيذية، سالباً إياها من يد الممثلين الذين من المفترض ضبطهم.

من جهة أخرى، يجعل ارتفاع تكاليف الانتخابات المال أكثر أهميةً، ما يدفع المواطنين إلى التساؤل عن الجهة التي تموّل سياستهم. عندما يصوّت المواطنون من أجل تنحية السياسيين، يجدونهم ينتقلون إلى منصب آخر ذي أجرٍ عالٍ في شركة تريد استغلال معرفتهم الداخلية بالنظام السياسي والتنظيمي. يزيد كل هذا من تعزيز فكرة أن السياسيين يدخلون إلى المجال السياسي فقط لتلبية مصالحهم الشخصية، ومرةً أخرى، هذا ليس شيئًا يحدث فقط في ظل النظام الديمقراطي، بل إنه ببساطة أكثر تَجلياً في ظله.

يعني نمو الحكومة وتعقيدها أيضًا أن المزيد من القرارات يتخذها المسؤولون والخبراء بدلًا من الممثلين المنتخبين، إذ لا يمتلك السياسيون الوقت الكافي لقراءة وفهم كل التشريعات المعقدة التي تُطرح عليهم، والواقع أن العديد من القوانين التي صدرت في ظل الديمقراطيات الحديثة قد صاغها الموظفون الحكوميون، وهي معقدةٌ جدًا لدرجة أنهم بحاجة إلى خبراء آخرين لتفسيرها ووكالات لتنفيذها، بحيث يُحجب دور السياسيين مرةً أخرى. كما أن العديد من لجان الخبراء التي تُنشأ لمراجعة التشريعات تختارها نخبةٌ من الأكاديميين أو القضاة أو الموظفين الحكوميين الذين هم أكثر بعدًا عن المواطنين من السياسيين أنفسهم.

تغيرات في صفوف الناخبين

لقد تغيّر الناخبون أيضًا. مع زيادة الثروة وتوفر فرص أكبر للتعليم وسهولة السفر، انهارت الحواجز الطبقية. لقد أصبح من السهل على الأفراد من العائلات الفقيرة استخدام مواهبهم ليصبحوا أغنياء، بل وحتى مشهورين، وأصبح بإمكانهم تغيير الأعراف الاقتصادية والسياسية، إلا أن فترات الانكماش، تجعل الأفراد يشعرون بالاستبعاد و التهميش، الأمر الذي يؤجج المشاعر القومية والشعبوية مرة أخرى.

غيّرت التكنولوجيا السياسة أيضًا. أصبح المزيد من الأفراد اليوم يحصلون على أخبارهم من الإنترنت، إذ سهلت وسائل التواصل الاجتماعي على الأقليات العثور على أفراد

آخرين متشابهين في التفكير، يدعمون بعضهم بعضًا دون الحاجة إلى سياسيين. كما أصبح من الممكن اليوم لشركات خاصة صغيرة تنافسية أن تقدّم العديد من الخدمات (على سبيل المثال، الإذاعات وبرامج الخدمات والهواتف والنقل) التي لم يكن من الممكن تقديمها إلا من قِبَل الوكالات العامة الكبيرة التي يسيطر عليها السياسيون. لا يجعل هذا السياسيين أقل صلةً بالأفراد الذين يستخدمون هذه الخدمات فحسب، بل يجعل حتى عامة المواطنين يتساءلون لماذا لا يمكن أن يكون لديهم نفس الخيارات المتنوعة في الخدمات العامة الأخرى مثل المدارس أو المعاشات التقاعدية، بدلًا من أن يقرر السياسيون لهم ذلك.

إن تغير التشكيل العمري أيضا (جيل الطفرة السكانية Baby Boomers في الغرب والعدد المتزايد من جيل الألفية في أماكن أخرى) قد أثر على السلوكيات السياسية. يشكّ شباب اليوم في أن الجيل الأكبر سنًا الذي يسيطر على السياسة قد استخدم سلطته السياسية لتحريك الأمور لصالحهم. فقد صوّت الجيل الأكبر سنًا لنفسه على استحقاقاتٍ سخية مثل المعاشات التقاعدية والتأمينات الاجتماعية والرعاية الصحية المجانية، وهي استحقاقاتٌ ممولةٌ جزئيًا من الديون التي تُترك للجيل الأصغر سنًا لتسديدها، وهذا مصدر آخر من مصادر خيبة الأمل إزاء العملية السياسية الطبيعية.

خلاصة

كانت هذه الأسباب جميعها سببًا في أن الأفراد أصبحوا أكثر نفورًا من السياسيين الديمقراطيين، ومن هنا سطع نجم الأحزاب المتطرفة. إن القلق الذي يساور أنصار الديمقراطية هو أن ازدراء المواطنين للطبقة السياسية الحالية من الممكن أن يتسع ليشمل فقدان الثقة في العملية الديمقراطية ذاتها. قد يكون هذا نكبةً خطيرةً، بالنظر إلى الفوائد الكبيرة للديمقراطية الليبرالية، لذا فمن المهم فهم مصدر خيبة الأمل الحالية والبحث عن السبل الكفيلة لجعل السياسة الديمقراطية أكثر ملاءمةً لعامة المواطنين.

١١ - مستقبل المشاركة السياسية

أشكال المشاركة

يعتقد بعض الناس أنه يمكن علاج مشاكل الديمقراطية من خلال إدراج أشكال جديدة من المشاركة العامة، ومَثَلهم الأعلى في هذا الشأن هو الديمقراطية "التشاركية"، أشبه للنظام الديمقراطي بمفهومه القديم، إذ يشارك المواطنون بشكل مباشر في صنع القرار، وهم يقارنون هذا مع الأساليب "التجميعية" الحالية التي تكتفي بحساب أصوات الأفراد وموازنتها.

يُطرَح التصويت الإجباري كأحد الاقتراحات، لأن المشاركة ضعيفة من حيث أنه لا يتعين على أحد أن يقوم بأكثر من عملية التصويت، ولكن يتجلى الأمل في تحفيز المواطنين أيضًا على أن يكون لديهم اهتمامٌ أوسع بالنقاش العام. هناك عددٌ من البلدان التي تعمل بالفعل بنظام التصويت الإجباري، أشهرها أستراليا، وكذلك دول ديمقراطية أخرى مثل أوروغواي وبلجيكا ولوكسمبورغ. مع ذلك، ليس هناك أي دليل على أن التصويت الإجباري له أي تأثير على نتائج الانتخابات أو على جودة النقاش العام.

وثمة اقتراح آخر، ألا وهو الديمقراطية المباشرة مثل الاستفتاءات ومبادرات الاقتراع التي تعطي لكل فرد صوتًا مباشرًا بشأن التشريعات، ويُعمَل بهذا النظام بالفعل في مناطق مختلفةٍ في العالم. لدى بعض الولايات الأمريكية أيضًا استفتاءاتٌ شعبيةٌ تتمثل في "حق نقض" تسمح للناخبين بمنع تمرير القوانين التي لا تحظى بشعبية، وتسمح ولاية كاليفورنيا للمواطنين باقتراح قوانين وحتى تعديلات على دستور الولاية.

تكمن الاستراتيجية الثالثة في استطلاع الرأي التداولي. تُستقصى عينةٌ تمثيليةٌ من السكان عن آرائهم، ثم يُدعَون جميعًا لقضاء عطلة نهاية الأسبوع لمناقشة النتائج حيث يُزوَّدون بإحاطات بشأن الحجج المقترحة ويناقشون القضايا فيما بينهم ومع الخبراء والسياسيين. بعد ذلك يُستطلع رأيهم مرةً أخرى، لمعرفة الفرق الذي أحدثته المناقشة الغنية بالمعلومات على نتائج الاستطلاع الأولية. ويُقال أن هذا يساعد المشرعين على فهم القيم الحقيقية للمواطنين على نحوٍ أكثر دقةً.

هناك أيضًا هيئات المحلَّفين المكوَّنة من المواطنين، حيث تجتمع مجموعةٌ صغيرةٌ ولكنها تمثيليةٌ، عادةً ما يتراوح عدد أفرادها بين 12 و 24 فردًا، يجتمعون فيما بينهم ويستفسرون ذوي الخبرة ويُجرون مداولاتٍ بشأن القضايا المطروحة، الفكرة هنا هي أن النتائج التي توصلوا إليها آنذاك تؤثر على خيارات المواطنين والمشرعين.

لقد دعا العديد من الأفراد أيضا إلى تبني الديمقراطية الرقمية. يقول نحو ثلثا الأفراد الذين لا يصوتون في صناديق الاقتراع أنهم سيصوتون على الإنترنت إذا أُتيحت لهم هذه الإمكانية، ويشير أنصار هذه الفكرة إلى أن الأنظمة الإلكترونية تتيح للناخبين الحصول على معلومات أكثر تفصيلًا عن القضايا والحجج المقدَّمة قبل أن يتخذوا قرارهم.

تشكّل تكنولوجيا المعلومات اليوم بالفعل العملية الديمقراطية، فقد كانت أستراليا سباقةً في تطبيق برنامج "MiVote" الذي يعطي الناخبين وجهات نظر متنوعةً حول جميع القضايا الرئيسية التي تجري مناقشتها في البرلمان، وقد استعانت آيسلندا في سنة 2008 بأفراد المجتمع بغية الحصول على المعلومات الكافية (ما يعرف بـ Crowdsourcing) من أجل تمرير إصلاحات دستورية، وتطلق إستونيا على نفسها اسم "الدولة الإلكترونية". تتيح نظم التعلم والترجمة الآلية إمكانية إجراء مناقشات واسعة النطاق تشمل الأفراد من جميع أنحاء العالم.

لكن، هل تعمل التكنولوجيا حقًا على تعزيز مناقشاتٍ عامةٍ واعيةٍ؟ تشير الأدلة إلى عكس ذلك. فبينما تتيح التكنولوجيا للأفراد إمكانية الوصول إلى كميات هائلة من المعلومات، وتمكنهم من التصويت على مجموعةٍ واسعة من القضايا (وليس فقط اختيار المرشحين للمناصب)، إلا أنهم يظلون على جهلهم العقلاني* بسبب ندرة وقتهم، ولأن أصواتهم الفردية لا تؤثر إلا قليلًا.

* الجهل العقلاني/الجهل الرشيد Rational Ignorance: هو الامتناع عن اكتساب المعرفة عندما تتجاوز التكلفة المفترضة لتثقيف المرء نفسه بشأن قضية ما المنفعة المحتملة المتوقعة التي ستوفرها له هذه المعرفة.

الحجج الداعية إلى المزيد من المشاركة

قد يتمثل أحد الحلول في زيادة إشراك الأفراد بشكلٍ أكبر في عملية صنع القرار، وهناك العديد من الحجج التي تؤيد هذا الطرح. يعتبر العديد من الأفراد إشراك المواطنين في القرارات الاجتماعية أمرًا جيدًا في حد ذاته، لأنه يدفع الناس إلى التفكير في القضايا العامة المطروحة ويعزز وعيهم الاجتماعي ويجعلهم أكثر اطلاعًا، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى اختيارات أفضل. يمكن القيام بذلك على جميع المستويات، إذ يمكن للحكومات تسخير حكمة المجتمع بأسره في المسائل الوطنية المهمة، على النحو الذي يستطيع به المستأجرون في مجمع سكني واحد تقرير كيفية إدارة مبناهم.

هناك أيضًا حججٌ ذات طابع عملي. إن أساليب التصويت على الطراز القديم تجعل الديمقراطية مفرطةً في المركزية ومعقدةً وبطيئةً ومحدودة النطاق. لا يستطيع السياسيون أن يأخذوا آراء الجميع بعين الاعتبار، ما يؤدي إلى انتهاج سياسة تعمل بشكلٍ جيّدٍ لصالح البعض، وبشكل سيئ بالنسبة للآخرين. إن اتخاذ المزيد من القرارات بشكلٍ لامركزي يكون أسرع ويُنتج سياسات أكثر صلةً بالسكان المحليين، وبالتالي يُعدّ أكثر استقرارًا. ففي حين أن السياسة على الطراز القديم تغرق الناخبين على نحوٍ جماعيٍّ بالشعارات الحماسية فقط، تمنحهم الأنظمة الإلكترونية القدرة على الوصول إلى مواقع ويب كاملة مخصصة للمعلومات ذات الصلة بالقضايا المطروحة. يمكن لهذا النوع من الديمقراطية التشاركية أن يكسر سيطرة الأحزاب الراسخة لفترة طويلة في المجال السياسي، والسماح للأفكار الجديدة بالازدهار ومواجهة الظروف الاجتماعية المتغيرة التي يجب العمل عليها بسرعة أكبر.

الحجج العملية ضد المشاركة

لا يزال النقاد غير مقتنعين بهذا، وهم يجادلون بأن أساليب الديمقراطية المباشرة، مثل الاستفتاءات و مبادرات الاقتراع، تتطلب من الناخبين أن يستثمروا وقتًا ثمينًا وجهدًا في التعرف على القضايا المطروحة والتداول بشأنها، رغم أن تصويتهم الفردي ضئيلٌ

وغير ذي تأثير كبير. وإذا لم يُعتمَد على الناخبين في اتخاذ قرارات مفيدة، فمن الأفضل ترك الحكم لممثليهم الأكثر اطلاعًا على القضايا الوطنية. كتب القائد الثوري الفرنسي ماكسميليان روبسبير (1794): "إن الديمقراطية لا تتطلب من الشعب أن يجتمع باستمرار ويسيِّر بنفسه الشؤون العامة، بل هي ذلك النظام الذي يفعل في ظله الشعب لنفسه، بصفته صاحب السيادة... ما يستطيع فعله بشكلٍ جيد، ويفعل من خلال مندوبيه ما دون ذلك...".

وعلاوةً على ذلك، توضح تجربة الولايات المتحدة إلى أن الأحزاب السياسية الراسخة تقود مبادرات الاقتراع، وذلك لأنها تتمتع بأكبر قدرٍ من التمويل والقدرة على تنظيم الحملات الانتخابية، كما أن مبادرات الاقتراع تلك غالبًا ما تكون مصمَّمة بشكلٍ سيئ أو تروّج لها جماعات الضغط التي تسعى إلى استغلال أموال دافعي الضرائب أو تقويض المصالح المتنافسة. لذا ترى في كل الانتخابات الشركات تهدر ملايين الدولارات لمحاربة المقترحات المضرة بمصالحها، وهكذا يَنتج عن النظام قرارات غير متسقة ماليًا وقانونيًا.

يبدو أن الاستفتاءات تتعارض مع الديمقراطية التمثيلية التي يكون الهدف الأساسي منها هو تجنب اضطرار الناخبين للبت في كل قضية مطروحة وتفويض هذه المهمة إلى ممثليهم المنتخبين. إذًا، ما السبب في وجود استفتاءات؟ هل بالإمكان سن القوانين عن طريقها (وفي هذه الحالة من المرجح أن تَمرَّر بعض القوانين غير المتسقة وغير الليبرالية)؟ هل توجه الممثلين إلى كيفية التصويت (وماذا يحدث إذا صوت ممثلوهم بطريقة مختلفة)؟ أم أنها مجرد عملية توجيهية (في هذه الحالة، لماذا لا يُعتمد ببساطة على استطلاعات الرأي)؟ نفتقد للإجاباتٌ الواضحةٌ على هذه الأسئلة، ولكن على الرغم من أن الدور الدقيق للاستفتاءات في إطار الديمقراطية التمثيلية قد يكون غير واضح، فقد تكون لها وظيفة إيجابية. إن الأدلة التي جمعها الأكاديمي الأمريكي جون جي ماتسوساكا (2004) تشير بقوة إلى أن الاستفتاءات المحلية يمكن أن تساعد بالفعل في حل النزاعات السياسية وتوفير أموال دافعي الضرائب.

أما فيما يتعلق بالديمقراطية الرقمية، يقول النقاد إنها ستظل مدفوعة بالأحزاب الراسخة وجماعات الضغط التي تتمتع بتمويل جيد، وقد تكون لبعض المواطنين وخاصة كبار السن فرصٌ أقل في المشاركة عبر الإنترنت، الأمر الذي يقوض مفهوم المساواة السياسية.

وفيما يتعلق بالأنظمة التداولية، يرى النقاد مثل جايسون بريبنان (2016) أنها تساهم في اتخاذ قرارات أسوأ مقارنةً بالأساليب التجميعية التقليدية. تميل المجموعات التداولية إلى تضخيم الافتراضات الراسخة القائمة، عوض استكشاف أفكار جديدة. ويستطيع أفراد حازمون ذوو آراء قوية تزَعُّم المشاركين بسهولة. من الناحية النظرية، لا بدّ وأن يكون الميسرون المستقلون قادرين على تصحيح ذلك الوضع، ولكن من المرجح أن يعمل الميسرون حتمًا على إدخال الأحكام المسبقة الخاصة بهم في المناقشة. من ناحية أخرى، قد يشعر بعض الأفراد ذوو الآراء غير العصرية بالحرج من أن يصرحوا بها أمام الغرباء، وإن كانوا على استعداد تام للتعبير عنها دون الكشف عن هويتهم في كشك الاقتراع، لذا مرةً أخرى، فإن الجماعات التداولية تميل إلى التوصل إلى استنتاجات تقليدية ووسطية لا تمثل الرأي العام بشكلٍ كامل.

ضد المشاركة مبدئيًا

يجادل النقاد أيضًا بأن المشاركة من خلال القنوات الرسمية ليست أكثر ديمقراطيةً مما هو موجود بالفعل. يتواصل المواطنون بشكلٍ مباشر وبأعداد كبيرةٍ من خلال وسائل التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام البديلة، وهو شكلٌ من أشكال المشاركة أكثر مباشرةً وشموليةً مما يمكن أن تكون عليه أي هيئة محلفي المواطنين. من غير المُثبَت أن المزيد من أساليب المشاركة الرسمية تساعد بالفعل في تثقيف وتوعية الناخبين، إذ لا يبدو أن التصويت الإجباري، على سبيل المثال، يزيد من معرفة المواطنين بالقضايا السياسية أو يغير من نتائج الانتخابات.

لا يكمن المشكل في التعليم بحد ذاته بل في الدافع وراءه، يُغرَق الناخبون بالمعلومات كل يوم، وهم يتجاهلونها ببساطة لأن لديهم أعمالًا شخصيةً أكثر إلحاحًا ليقلقوا بشأنها، كما يختلف الأفراد اختلافًا كبيرًا من حيث رغبتُهم في المشاركة في الشؤون السياسية. لا ينضم سوى عددٌ قليلٌ منهم إلى الأحزاب أو ينشرون المنشورات أو يحضرون الاجتماعات السياسية أو يتبرعون بالمال لقضايا سياسية معينة، فلماذا ينبغي لنا إذا أن نفترض أن الجميع يرغبون في التداول بشأن القضايا العامة إذا أُتيحت لهم الفرصة؟ يعتبر معظمهم هذه القضايا مملةً جدًا.

يخلص النقاد ببساطة إلى أن المشاركة من خلال الترتيبات الرسمية ليست مفيدةً لمعظم الأفراد، ولن يقدروها أو يحترموها أو يستغلوا الفرصة بحكمة. لهذا فإن التصويت الإجباري في جوهره ليس أفضل أو أكثر ديمقراطيةً من النظام الحالي.

هل نريد حقًا المزيد من الديمقراطية؟

يتساءل برينان (2016): لماذا قد تؤدي المزيد من الديمقراطية التشاركية إلى نتائج أسوأ؟ نحن نعلم أن الناخبين جاهلون بشكل صادم للشؤون العامة؛ وفكرة أن المشاركة يمكن أن تحولهم بطريقةٍ ما إلى خبراء في السياسة هي فكرة سخيفة. ربما لا يمكن حتى تحويلهم إلى هواة في هذا الشأن، وسوف يكرهون محاولة القيام بذلك. تُعتبر أشياء أخرى مثل العمل والمنزل والأسرة والهوايات أكثر أولوية وأهميةً بالنسبة لهم من السياسة. وبالتالي، فإن حملهم على الانخراط في السياسة يضرهم بشكلٍ كبير، لأن هذا يحوّل وقتهم من الاهتمام بالأشياء التي يقدّرونها ويريدون القيام بها، إلى أشياء أخرى.

وعلى أي حال، هل من الضروري أن تحوز السياسة على جزء كبير من حياتنا؟ لا يبدو أن هذا يجعل الأفراد أكثر وعيًا اجتماعيًا أو أخلاقيا، بل من المرجح أن تفسدهم. إن طُعم السلطة السياسية مغرٍ، وكذلك احتمال فرض الآراء الشخصية على الآخرين. إن المغزى من الديمقراطية الليبرالية هو الحد من هذه السلطة، وبالتالي منع أولئك

الذين في السلطة من الإساءة إلى الآخرين واستغلالهم، ولكن كلما اكتسبت عملية صنع القرار الجماعي الشرعية من خلال تسميتها بـ"الديمقراطية التشاركية"، أصبح ذلك أسهل، وأصبح من الصعب على الأقليات المقاومة.

لماذا، إذن، يحرص العديد من الناشطين السياسيين على المزيد من الديمقراطية؟ قد يعتقدون حقًا أن هذا من شأنه تعزيز قيمٍ مهمةً مثل المساواة السياسية أو توفير المزيد من الشفافية أو رفع المستوى الأخلاقي أو أخذ السلطة من يد الدوائر السياسية المطلعة، ولكن قد تكون هناك تفسيراتٌ أخرى لذلك. قد يريدون ببساطة إضفاء الشرعية على عملية صنع القرار الجماعي وتوسيع نطاقها، معتقدين أنها طريقة أفضل لإدارة المجتمع من اتخاذ الأفراد لقراراتهم بأنفسهم، وربما يدركون أن المواطنين الناخبين يميلون إلى أن يكونوا أكثر تدخلًا من ممثليهم المنتخبين، أو ربما يعتقدون أن الحكومة التدخلية بإمكانها توفير المزيد من الوظائف وإعلاء مكانة المثقفين أمثالهم.

فكرة الديمقراطية المحدودة

إذا كان الناخبون بالفعل غير عقلانيين وغير مطلعين، يهتمون بمصالحهم الشخصية فقط، فإن السؤال الحقيقي لا يكمن في كيفية تغييرهم (وهذا احتمال حدوثه ضعيف)، بل في السبب الذي يجعلنا نأتمنهم على امتلاك سلطة على الآخرين أصلًا. إنها حجة ليس من أجل المزيد من الديمقراطية، ولكن من أجل المزيد من الديمقراطية المحدودة، حيث يُقيَّد عمل الحكومة لكي لا تنتهك القرارات التي يمكن للأفراد اتخاذها بأنفسهم، ولكي ينحصر دور الحكومة في التركيز فقط على حماية حقوق الأفراد وحرياتهم وأمنهم.

إن وجهة النظر الليبرالية للديمقراطية هي أننا أنشأنا هذا النظام لحمايتنا وليس للسيطرة علينا. إنها ليست آلية أُنشِئت للسماح للأغلبية بإدارة جزء كبير من حياة كل أفراد المجتمع، بل هي مجرد طريقة لاختيار الممثلين الذين قد يكونون أكثر اطلاعًا وأكثر اهتمامًا وأكثر قدرة على اتخاذ تلك القرارات القليلة التي يتعين اتخاذها بشكل مشترك. بدلًا من محاولة تغيير الناخبين لنموذج لا يرغبون فيه، فقد يكون من الأفضل بناء مؤسسات

متينة من أجل خلق أفضل حكومةٍ ممكنةٍ استنادًا على فكرة أن الناخبين ليسوا دائمًا على صواب.

12 - الديمقراطية والحدود

وضع سقوط جدار برلين سنة 1989 الأنظمة الاستبدادية في موقف دفاعي. لقد انكشفت الحقيقة القاتمة للاتحاد السوفيتي، وبدأت الأنظمة الاستبدادية بشكل عام تفقد شرعيتها، وأصبحت الأنظمة الديمقراطية تبدو البديل الوحيد. انتشرت حركات الإصلاح عبر أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية وأفريقيا (خاصة مع نهاية الفصل العنصري في سنة 1994) وجنوب آسيا وجنوب شرق آسيا، وحتى في الصين، ولو لفترة من الزمن، وأصبحت أعداد متزايدة من البلدان تُصنَّف على أنها "حرة" في المؤشرات الدولية.

حتى إن عالم السياسة الأمريكي فرانسيس فوكوياما (1992) قد تحدث عن "نهاية التاريخ"، عالم تنتصر فيه الديمقراطية الليبرالية في كل مكان. اعتبر السياسيون الغربيون أن من واجبهم تحقيق هذه الرؤية من خلال نشر الديمقراطية في جميع أنحاء العالم. وُوجِه الحكام الدكتاتوريون وأصبحت المساعدات الخارجية والصفقات التجارية مشروطةً بإنهاء البلدان للفساد وإصلاح حكوماتها وتبني مؤسسات ديمقراطية.

ومع ذلك، فلا يمكن بهذه السهولة إنشاء أو إعادة استنساخ الديمقراطية الليبرالية في بلد ما، وكما لاحظ قاضي المحكمة العليا في الولايات المتحدة أنطوني كينيدي (1999): "إن الديمقراطية أمرٌ يجب أن يتعلمه كلّ جيل. يجب أن تُدرَّس". وبالفعل، فقد استغرقت بعض أوائل الديمقراطيات الحديثة قرونًا من الصراع وإراقة الدماء لتعلم كيفية ممارستها. اليوم، مع وجود العديد من الأمثلة العملية للديمقراطية، أصبح من الممكن إنشاء أنظمة ديمقراطية جديدة بسرعةٍ أكبر وبشكلٍ سلمي.

ومع ذلك، تبقى هناك بعض العقبات، فلكي تعمل الديمقراطية بشكلٍ جيد وتحقق الفوائد المبتغاة منها، فهي بحاجة إلى مواطنين يقبلون بها ويفهمونها ويقدّرونها ويحترمونها، لكن غالبًا ما يخشى الأفراد الذين عاشوا دومًا تحت ظل الحكم الاستبدادي الديمقراطية ويسيئون فهمها. في بعض الأحيان، كان يستبدل الحكام المستبدين، مثل حسني مبارك في مصر ودول أخرى في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بأنظمةٍ

ديمقراطية تكون في بعض النواحي أقل ليبرالية، لأن الثوار الذين يُصوَّت لهم لتولي المنصب يعتقدون أن دعم الأغلبية يمنحهم السلطة المطلقة. من خلال تبني الديمقراطية بشكل صوري فقط، ورغم أنهم يسيئون إلى مبادئها، فهم يطالبون بشرعية دولية غير مستحقة. وفي أماكن أخرى، تمكن الحكّام المستبدون مثل جوزيف تيتو في يوغوسلافيا من قمع الصراع بين الجماعات القومية أو الدينية أو العرقية المختلفة في بلادهم، ولكن بمجرد إزالتهم من الحكم اندلعت الفوضى والحروب الأهلية الدموية، لهذا يمكن أن نتفهم بعض مبررات الأفراد الذين يخشون التحول من أنظمة استبدادية إلى أنظمة ديمقراطية.

أخطاء الغرب

لا يمكن ببساطة زرع الديمقراطية في تربةٍ جديدةٍ لتزدهر من تلقاء نفسها، فهي تتطلب الرعاية والالتزام، كما لا يمكن للديمقراطية أن تُفرز تلقائيًا الرخاء والحقوق والحرية والمساواة في البلدان التي تكون فيها هذه القيم غريبة وغير معروفة بين أفراد المجتمع. للأسف، لقد اعتقد السياسيون الغربيون أنهم قادرون على تحقيق كل ذلك وأكثر، لأنهم اعتقدوا أن الديمقراطية تنتج الحرية والازدهار (في حين أن القيم الليبرالية في الواقع هي التي تنتج هذه الأمور)، لقد اعتقدوا أن البلدان الفقيرة، بمجرد تحررها من الديكتاتورية، سوف تعمل بشغف على إنشاء مؤسساتها الديمقراطية الخاصة.

ما لم يستوعبه هؤلاء بعد، هو أن المواطنين الغربيين عاشوا لفترةٍ طويلةٍ في ظل مؤسسات ليبرالية وديمقراطية لدرجة أنهم أصبحوا يعتبرونها من المسلّمات، فهم يفترضون أن العدالة وسيادة القانون والحقوق والثقة والصدق موجودةٌ في كل مكان، أو أنها ستظهر بشكلٍ فوري بمجرد رفع القمع والاضطهاد، ويفترضون أيضا أن كل البلدان تتمتع بحس وطني سليم وطبقةٍ وسطى متعلمة ليبرالية سوف تتفهم الإصلاحات الديمقراطية وتقودها.

إن البلدان التي عاشت في ظل الحكم الاستبدادي لعدة قرون قد لا يكون لديها أيٌّ من هذه الأشياء، ولا أية صورة واضحة عنها، كما قد تكون هناك كراهية عميقة وثقة ضئيلة بين مختلف الجماعات العرقية أو الجماعات الأخرى المكونة للبلد، وقد يعتقد الناس أن البلد لا يستطيع أن يُدار بدون قيادة استبدادية قوية، وأن الديمقراطيات الراسخة ضعيفة في الأساس وهي فقط تُضخَّم صورتها، كما قد يستمر معظمهم في تفضيل الاستقرار على الحرية، والتقاليد على الرخاء، والدين على القانون.

وقد أظهر ريان ميرفي (2018) أن الحكم الاستبدادي مع أخذ كل العوامل الأخرى بعين الاعتبار، لا يؤدي في الواقع إلى نتائج أفضل في مجال الحكم، إلا أن إقناع العالم بفوائد الديمقراطية قد لا يكون أمرًا سهلًا.

عراقيل تواجه الديمقراطيات الناشئة

عندما تتبنى بعض البلدان الديمقراطية بشكل صوري فقط، أي تنظيم الانتخابات والبرلمانات والمحاكم، فهي لا تزال في الواقع غير ديمقراطية. قد لا تكون هناك سيادة القانون أو قد تكون المحاكم فاسدةً أو قد تكون الحقوق غير آمنة أو حِكراً على قلة من الأفراد، كما قد يؤدي الامتثال الديني إلى خنق الحرية الفردية، أو قد تكون الانتخابات زائفة، حيث لا يوجد خيار حقيقي للمرشحين، ولا تُفرَز الأصوات بشكلٍ منصفٍ، ويمكن أن يهيمن على البرلمان حزبٌ واحد، كما قد يستغل الفائزون في الانتخابات فترة حكمهم في اضطهاد المعارضين.

وقد لا يكون هناك حسٌّ وطني سليم بين أفراد المجتمع. قد تكون الصراعات العرقية أو القبلية أو الثقافية أو الأيديولوجية أو الدينية قد خلقت ضغينةً وانقسامًا دائمَين في البلد، وقد تؤدي الأحزاب السياسية المتناحرة إلى إضعاف الدولة وتفكيكها، وفي غالب الأحيان يكون الأفراد الوحيدون الذين يتمتعون بأي سلطة ويحترمهم الشعب هم أمراء الحرب المعارضون. قد يرى الناس أن القوة العسكرية هي السبيل الوحيد لتحقيق

الاستقرار أو حسب الاقتضاء لفرض الإيديولوجية الدينية أو السياسية الخاصة بهم على الآخرين.

وبالتالي فإن حكومة عسكرية قوية قد تحظى بشعبية أكبر من حكومة ديمقراطية حرة، وفي الوقت نفسه، قد ينظر المتعصبون الدينيون والسياسيون إلى خصومهم على أنهم خبيثون، وللديمقراطية الليبرالية على أنها معادية لمبادئهم لأنها تتسامح مع أنماط حياة بديلة. عندما يكون هؤلاء المتعصبون على استعداد لاستخدام الإرهاب أو القوة العسكرية لتعزيز معتقداتهم، فقد لا يمر وقت طويل قبل أن تُداس المؤسسات الديمقراطية الناشئة تحت الأقدام.

المحاولات الفاشلة لفرض قيم الديمقراطية

رغم أن احتمالات إقامة ديمقراطية ليبرالية في أماكن تعاني من مثل هذه المشاكل لا تبشر بالخير، فإن العديد من الحكومات الغربية كانت حريصةً على الاستمرار في المحاولة، معتقدةً أن الديمقراطية هي الحل الأفضل، ولاعتقادهم بأن الديمقراطية تعزز السلام والحرية والازدهار، فهم يرغبون في أن يتمتع الآخرون بهذه المزايا أيضًا. قد يرون المؤسسات الديمقراطية، مثل الانتخابات الحرة والحق في التصويت، وسيلةً للدفع بالإصلاح الاجتماعي والسياسي، بل قد يعتبرون الديمقراطية في حد ذاتها مثالًا أعلى وتعبيرًا عن مبادئ مهمة مثل الكرامة الإنسانية والمساواة السياسية.

ومع ذلك، فإن محاولاتهم لتصدير الديمقراطية إلى بلدان أخرى لم تحظَ إلا بنجاحٍ محدودٍ، وكثيرًا ما باءت بالفشل. بدأت حرب العراق سنة 2003، على سبيل المثال، بهدفٍ محددٍ يتجلى في تنحية الدكتاتورية الاستبدادية، ويبدو أنه كان يُفتَرَض بأنه بمجرد حدوث ذلك، فإن أفكار ومبادئ ومؤسسات الديمقراطية الليبرالية ستبرز في العراق بطريقةٍ ما، ولكن ثبت أن ذلك كان اعتقادًا مفرطًا في التفاؤل، وللأسف، فإزالة الموالين للنظام بصورةٍ منهجيةٍ ترك المؤسسات الرئيسية (الشرطة والمحاكم والإدارة

المدنية) بدون قيادة، الأمر الذي أدى إلى خلق فوضى وهدم الثقة وجعل إدخال الإصلاحات الديمقراطية أمراً غاية في الصعوبة.

المؤسسات الدولية

هل يمكن للمؤسسات الدولية، مثل الأمم المتحدة، العمل بشكلٍ أفضل لنقل العالم إلى الديمقراطية؟ هناك العديد من الأسباب تدعو إلى التشكيك في هذه الفكرة.

أولًا، غالبًا ما يُنظر إلى الهيئات الدولية مثل البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي على أنها شكل من أشكال الاستعمار الجديد، إذ تستخدم ثرواتها لفرض مفهومها الخاص لدور الحكومة على الآخرين. فعلى سبيل المثال، قد تمنع المساعدات المالية عن البلدان التي لا تتوافق مع رؤيتها للمساءلة العامة.

ثانيًا، هناك العديد من الوكالات الدولية التي تميل نحو القوى العالمية الكبرى والقديمة. تتمتع، على سبيل المثال، الصين وفرنسا وروسيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة بحق النقض ضد أي قرار جوهري من قرارات الأمم المتحدة؛ رغم أن هناك بلدان، كاليابان وألمانيا والهند، تفوق المملكة المتحدة وفرنسا اقتصاديًا.

ثالثًا، يتساءل العديد من الأفراد عمّا إذا كان من الممكن أن تكون الأمم المتحدة قوةً ذات مصداقيةٍ للديمقراطية الليبرالية عندما يضم مجلس حقوق الإنسان التابع لها دولًا مثل الكونغو وإريتريا التي تسجل نتائج سيئةً جدًا في المؤشرات الدولية للحرية.

والنقد الرابع هو أن المؤسسات الدولية تمثل الحكومات وليس الشعوب. غالبًا ما يكره الشعب أو الأغلبية الكبيرة منه تلك الحكومات، ومع ذلك فإن مندوبيها يزعمون أنهم يتحدثون باسم الشعب بأكمله، ومن الصعب جدًا الوثوق بالهيئات المُشكّلة على هذا النحو لكي تكون محركات للإصلاح الديمقراطي.

حكومة ديمقراطية عالمية؟

يحلم المثاليون منذ قرن من الزمن بتأسيس حكومة ديمقراطية عالمية، إلا أن مشاكل عويصة تعترض هذا الاقتراح.

أولًا، من غير المرجح أن تنجح الديمقراطية على مستوى عالمي. كيف يمكن لعدد سكان يبلغ 7,800 مليون نسمة أن يشاركوا فعلًا في أي عملية انتخابية عالمية؟ كيف يمكننا هيكلة حكومة عالمية تمثل الجميع بشكلٍ عادلٍ دون أن تسيطر القوى الاقتصادية الكبرى أو التجمعات السكانية الكبيرة على زمام الأمور؟ وبالنظر إلى الاختلافات في التفكير والثقافة والتاريخ والروابط التجارية والانتماءات والآراء، كيف يستطيع أي شخص أن يدعي أنه يمثل "العالم"؟

حتى المحاولات المتواضعة لتشكيل حكومة على المستوى الدولي أثبتت صعوبتها. فعلى سبيل المثال، هناك ما يقارب ثلاثين بلدًا ممثلين في برلمان الاتحاد الأوروبي، يُنتخَبون بشكلٍ شعبي، ولكن مع وجود العديد من الدول والأحزاب المشاركة والعديد من المصالح الوطنية المختلفة في الصورة، فإن هذا البرلمان ليس لديه سوى القليل من السلطة أو النفوذ. وتُتخذ القرارات الحقيقية في هيئات غير منتخبة لممثلي الحكومات الوطنية. يشكو النقاد من القصور الديمقراطي، ولكن من الصعب رؤية كيف يمكن جعل الديمقراطية تعمل إلى ما هو أبعد من الدول القومية.

ثانيًا، كلما نمت المؤسسات، كان من الصعب جعلها شفافةً وخاضعةً للمساءلة أمام أولئك الذين يفترض أنها تمثلهم. وفي ظل حكومة عالمية، فإن المسافة (المادية والمجازية) بين الحكومة والمحكومين، فضلًا عن التنوع الهائل المتنافر في اللغات والآراء الدولية، هي ببساطة أعظم من أن تجعل التمثيل الحقيقي أو التدقيق أو حتى التواصل ممكنًا، وسيكون الناخبون أكثر عزلةً مع مثل هذه الهيئة مما هم عليه مع حكومتهم المحلية.

كما يجب عدم الإغفال عن حقيقة أن الأنظمة القانونية تختلف مع اختلاف البلد، فبعد أن تطورت الأنظمة القانونية على مر القرون، أصبحت ضاربة الجذور وتعكس مختلف الأوضاع التاريخية والثقافية واللغوية والاجتماعية، وهي تبدأ من افتراضاتٍ مختلفةٍ

وتعمل وفق مبادئ مختلفة، بل إنها تتضمن آراءً متميزةً ومتعارضةً حول القانون والعدالة، ومما يدعو للتفاؤل الاعتقاد بأنه يمكن تجاهل هذه الاختلافات وتنسيق هذه النظم المختلفة والمتنوعة، إذ لا يمكن أن توجد الديمقراطية أو تنجح إلا على أساس متفق عليه لسيادة القانون.

هل الديمقراطية نظام خاص بالمجتمعات الصغيرة؟

تعمل الديمقراطية بكل سهولةٍ وبشكل أفضل في المجتمعات الصغيرة. في البلدان الأصغر حجمًا، من المرجح أن تكون هناك قيم مشتركة وشبكات قوية من العلاقات الشخصية وشعور بالانتماء المتبادل وثقة أكبر بين أفراد المجتمع، أما في المجتمعات الكبيرة، فهناك العديد من المجموعات المختلفة ذات القيم المختلفة، إذ لا يعرف أفراد المجتمع بعضهم بعضًا عن كثب، وهكذا يكون تحقيق الثقة بين أفراد المجتمع أكثر صعوبةً.

ورغم ذلك فإن الثقة من الممكن أن تتحقق في المجتمعات الكبيرة كذلك، ومعلوم أن الديمقراطيات تُبنى في الأساس على الثقة، على الرغم من أن العملية قد تكون صعبةً وتستغرق وقتًا كبيرًا كما يوضح فينسينت أوستروم (1997)، فقد يتعين اتخاذ بعض الترتيبات الخاصة لإنجاح المؤسسات الديمقراطية. قد تطوّر البلدان التي توجد فيها اختلافات قوية، مثل خليط من الأعراق أو لغات مختلفة، أنظمةً فيدراليةً تحدّ من مدى إمكانية اتخاذ القرارات مركزيًا، و من أفضل الأمثلة على ذلك نظاما سويسرا وكندا. قد يكون من المهم أيضًا أن تعتمد الدول الديمقراطية الكبيرة من حيث المساحة على الأنظمة الفيدرالية (مثل كندا والولايات المتحدة وأستراليا والهند).

هناك مجددًا العديد من الأمثلة حول العالم لبلدان أنشأت حكوماتٍ ديمقراطيةً في أكثر الأماكن توترًا. إن أولئك الذين يسعون إلى تحقيق منافع الديمقراطية لديهم الكثير من الخيارات التي بإمكانهم نسخها وتعديلها وفقًا لظروفهم الخاصة. قد لا يكون الأمر سهلًا، لكن (على الرغم من جميع شكواهم من السياسيين) فإن أغلب الأفراد الذين يعيشون في ديمقراطيات ليبرالية سيظلون نسبيًا يؤكدون بأن الأمر يستحق العناء.

13 - عِبَرٌ مستخلصةٌ من التجربة

هل نحن حقا نريد الديمقراطية؟

كتب عالم السياسة الكندي سي بي ماكفيرسن (1966): "لطالما اعتُبِرت الديمقراطية كلمةً سيئةً.. كان كل فرد يعلم أن الديمقراطية، بمعناها الأصلي للحكم من قبل الشعب أو الحكومة بما يتفق مع إرادة غالبية الشعب، من شأنها أن تكون أمرًا سيئًا، وقاتلةً للحرية الفردية... ثم في غضون خمسين سنة، أصبحت الديمقراطية أمرًا جيدًا".

قد تكون الديمقراطية فكرةً شائعةً اليوم، لكن فهمها وممارستها أكثر صعوبةً مما يعتقد معظم الأفراد، فهي تستند على ثقافة احترام الحقوق الفردية وسيادة القانون والتسامح والمؤسسات الموثوقة، وقد تستغرق كل هذه القيم وقتًا طويلًا للتطور؛ لهذا السبب فإن المحاولات الرامية لجلب الديمقراطية إلى ثقافات أخرى (مثل الأنظمة ما بعد الديكتاتورية في شمال إفريقيا والشرق الأوسط وآسيا) غالبًا ما تنتهي بكارثة أو بخلق نوعٍ مختلف من الطغيان، طغيان الأغلبية والأيديولوجيات والمعتقدات الدينية.

يتخيّل معظم الناس الديمقراطية شكلًا مثاليًا من أشكال "حكم الشعب، من قِبل الشعب، من أجل الشعب"، كما صرح الرئيس الأمريكي أبراهام لنكولن (1863) في خطاب جيتيسبيرغ. لكن الحقيقة هي أن الديمقراطية الحديثة ليست شيئًا من هذا القبيل، فالشعب يختار فقط الممثلين الذي يتخذون القرارات بعد ذلك. إذا كنت تنتمي إلى الجانب الخاسر في الانتخابات، فهي بالكاد حكومةٌ "من أجلك". ثم من هو "الشعب" على وجه التحديد؟ لقد استغرق الأمر قرونًا لكي تحصل النساء على الحق في التصويت، وبعض البلدان منقسمةٌ بشدة بين شعوب عرقية مختلفة، وهناك أيضًا تساؤلٌ فلسفيٌ أوسع نطاقًا عن الحق الذي يجب أن تتمتع به أية أغلبية للتمكن من حكم الأقليات.

قد تعزز الديمقراطية قيمًا مفيدةً مثل المساواة السياسية والإدماج والعدالة والمساءلة والمشاركة الاجتماعية. لقد قدم الروائي الإنجليزي إي إم فورستر (1951) "تصفيقتان للديمقراطية"، "الأولى لأنها تعترف بالتنوع، والثانية لأنها تسمح بالنقد". حتى لو كانت

الديمقراطية جيدةً في حد ذاتها، فإن ذلك لا يكفي، لأنها بحاجة إلى تحقيق نتائج جيدة أيضًا، ولا يمكننا أن نبرر الديمقراطية إلا إذا نجحت.

ما مصدر شرعية الديمقراطية؟

كما لاحظ عالم الاقتصاد السياسي النمساوي جوزيف شومبيتر (1942) في القرن العشرين، ربما صوّت الجماهير في العصور الوسطى لصالح حرق الساحرات. وحتى اليوم، هناك أماكن تعتقد الأغلبية فيها أنه من المقبول تمامًا اضطهاد الأقليات التي لا ترضى عنها.

ومع ذلك، يجب ألا نفترض أن لدى الأغلبية السلطة المطلقة لحكم الآخرين، أو أن قرارات الأغلبية هي تلقائيًا صحيحة وعادلة. فبعد تجربة البدائل، توصل السكان الأكثر تعلُّمًا ووعيًا وليبراليةً اليوم إلى استنتاج مفاده أن حكم الأغلبية ليس قيمةً إنسانيةً؛ أشياء مثل التسامح واحترام حياة الآخرين تسمو فوق حكم الأغلبية.

لكن، إذا لم تكن الديمقراطية موجودةً لمنح الأغلبية سلطةً غير مقيدة، بأي مقياس نستطيع أن نحكم على ما إذا كانت الديمقراطية تعمل على نحوٍ جيد؟ هناك العديد من الإمكانيات للقيام بذلك، يمكن قياس ذلك، على سبيل المثال، من خلال ملاحظة ما إذا كانت بالفعل تساهم في الحد من الصراعات وتسمح بنقل السلطة بشكلٍ سلمي، أو ما إذا كانت القرارات التي تصدر عنها تمتاز ببعد النظر ومُركزة وفعالة.

كيف تبدو الديمقراطية المستدامة؟

تحتاج الديمقراطية لكي تنجح وتدوم إلى الاستمرار في التركيز على مهامها الأساسية، ويعني هذا بالنسبة للعقل الليبرالي الحفاظ على حقوق الأفراد والحد من الإكراه واتخاذ القرارات بشأن الأمور القليلة (وفقط هذه الأمور) التي يجب تحديدها، والتي لا يمكن التقرير فيها إلا بشكل جماعي. يجب على الديمقراطية أن تضع الحقوق في المقام الأول،

وأن تعترف بها بوصفها أمراً أساسياً لحماية الأفراد من الإكراه من طرف أفراد المجتمع الآخرين أو من طرف الدولة. في غياب هذه الميزات، من غير المرجح أن تستمر الديمقراطيات لفترةٍ طويلة.

لقد كانت الديمقراطيات دوما مسرحًا للاضطراب والصراع... وكانت بصورةٍ عامة قصيرة العمر، كما كانت تواجه العنف عند موتها.
- جيمس ماديسون (1787) الأوراق الفيدرالية، ورقة رقم 10.

ومع ذلك، فإن هناك مجموعةً محددةً من المؤسسات التي قد تساعد في منح الديمقراطية حياةً طويلةً إلى حدٍّ معقول، إذ يجب أن تكون هناك قواعد ملزمة لكبح سلطة الأغلبية من الناخبين وممثليهم، وأن تكون هناك انتخابات حرة ونزيهة وتنافسية تتيح للناخبين مجموعةً حقيقيةً من الخيارات، وأن تكون هناك حمايةٌ واسعة النطاق للحريات المدنية وحرية الصحافة وحرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات دون ترهيب من قبل السلطات، كما يجب ألّا تكون هناك جيوش أو أنظمة ملكية أو معتقدات دينية لها السلطة لإبطال خيارات الأفراد والمشرعين.

يُنظر اليوم إلى حق الاقتراع الكامل للبالغين باعتباره أمرًا أساسيًا، وسيكون من الصعب بناء ديمقراطية حديثة بدونه. مع ذلك، يتعين علينا قبول حقيقة أن الناخبين يتخذون في بعض الأحيان قراراتٍ كارثيةً. في سنة 1932، على سبيل المثال، جعل الناخبون من النازيين أكبر حزب في البرلمان الألماني (الرايخستاغ). حتى في أكثر البلدان ليبرالية، لا يصوّت الناخبون دائمًا لما يعتقدون أنه الأفضل للبلد، ولكن لما يرونه أفضل لهم، كما يعتمد العديد من الناخبين على الدولة في كسب لقمة العيش، الأمر الذي يؤثر حتمًا على خياراتهم الانتخابية، وقد يفتقر بعض الناخبين حتى إلى الكفاءة اللازمة لاتخاذ خيارات معقولة كما أشار لذلك جيسون برينان (2016)، لا يجب أن يُسمح لرجال القانون غير الأكفاء بأن يقرروا حرية فردٍ ما، فكيف يُعقَل إذن أن نسمح للناخبين غير الأكفاء بأن يأخذوا حرية الجميع؟ ولكن بعد ذلك لا توجد طريقةٌ

موضوعيةٌ وغير خلافية لتسوية كفاءة الناخبين؛ علينا أن نأمل فقط في أن تكون الديمقراطية قوية بما يكفي لتحمل أخطائهم.

كتب الرئيس الثاني لأمريكا، جون آدامز (1814): "لا توجد أي ديمقراطية في العالم لم تنتحر". ومع ذلك، ومن المفارقات أن الديمقراطية تكون أقوى عندما يكون الأفراد أحرارًا في تركها، فإن التصويت بالرحيل Foot Voting يرسل رسالةً أقوى للسلطات من مجرد الإدلاء بأصوات. إذا كانت الحكومة تعمل لصالح الشعب، كما قالت جايمي ليمكي Jayme Lemke (2016)، فمن المرجح أن السكان سوف يريدون البقاء؛ أما إذا لم تفعل وغادروا، فسوف يكون هناك ضغط أقوى على الحكومة لإجراء إصلاحاتٍ جادة. يمكن للأنظمة الفيدرالية أن توفر أسهل طريقة للرحيل، لأن الأفراد يمكن أن ينتقلوا دون صعوبةٍ تُذكر بين مختلف المقاطعات ذات النظم الحكومية المختلفة، ولكن قد أصبحت الهجرة الدولية حاليا خيارًا أكثر تفضيلًا.

الأنظمة الديمقراطية البديلة

قد تواجه الديمقراطية بعض المشاكل، ولكن هذه المشاكل لا تُحل تلقائيًا من خلال فرض المزيد من الديمقراطية. من الممكن أن يؤدي التصويت المباشر على القوانين في الاستفتاءات ومبادرات الاقتراع إلى نتائج شعبويةٍ ومتناقضةٍ، في حين قد تزيد الأنظمة التداولية والتصويت عبر الإنترنت من حدة العيوب القائمة بالفعل. هناك قضايا عملية أيضًا، فالناس العاديون لا يملكون الوقت الكافي ولا يرون أي فائدة في التداول بشأن السياسة العامة، وهو ما يعني أنه من الممكن أن يستحوذ على صنع السياسة أولئك المهتمون بها فعلًا، لكنهم لا يمثلون عامة أفراد المجتمع. من خلال جعل عملية صنع القرار بالأغلبية تبدو أكثر شرعيةً، فإن آليات المشاركة هذه قد تهدد الأقليات بشكلٍ أكبر.

ولكن، ما مدى الحاجة إلى اتخاذ القرارات بشكلٍ جماعي؟ تتمتع المجتمعات بقدرةٍ مدهشةٍ على تنظيم نفسها دون الحاجة إلى قرارات أو أوامر جماعية تأتي من أعلى. إن

النظام العفوي كما سماه الاقتصادي النمساوي فريديريك هايك (1988)، يحيط بنا في كل مكان، في الأسواق، وفي الطريقة التي تتطور بها اللغة، وفي المؤسسات الالكترونية مثل ويكيبيديا، والأهم من ذلك، في القانون العام الذي ينمو بشكل طبيعي من خلال التفاعل بين الأفراد. كل ما يتطلبه الأمر هو بضع قواعد بسيطة المؤطرة للتصرف والأخلاق. بعبارة بسيطة: "لا تؤذي الناس ولا تأخذ أغراضهم"، كما قال الناشط السياسي الأمريكي مات كيبي (2014) في كتاب يحمل نفس العنوان.

وعلى هذا الأساس الأخلاقي، يمكن للأفراد إنشاء مجتمعاتهم المحلية، مثل منظمات المجتمع المدني أو وحدات حكومية صغيرة. يوفر وجود الكثير من الوحدات الإدارية المختلفة فرصةَ الاختيار للأفراد، ويتيح لهم الفرصة للهروب من أيّ وحدةٍ معينةٍ إذا شعروا بأنه يتم تجاهلهم أو استغلالهم. سيكون هذا الأمر بالطبع مستحيلًا في ظل حكومةٍ عالميةٍ. علاوةً على ذلك، من المرجح أن تكون القواعد التي تجعل المجتمع التلقائي ناجحا بسيطةً وأكثر توافقًا في الجماعات الصغيرة. إن الديمقراطية هي مجموعة من المؤسسات الإنسانية القائمة على الاتفاق والموجهة نحو التوصل إلى اتفاق، ويتطلب هذا الأمر اتصالًا بشريًا، فالديمقراطية لا تعمل بشكلٍ مجرد.

تقدم لنا التكنولوجيا، مرةً أخرى، المزيد من التحكم في حياتنا دون الحاجة إلى الآخرين لتخطيط حياتنا من أجلنا. كما تتيح تقنية المعلومات للجماعات الصغيرة القدرة على التحديد والاجتماع فيما بينها من أجل المصلحة المشتركة. إذن من يحتاج إلى حكومة كبيرة؟ يمكن تقديم الخدمات الحكومية والتأمين الاجتماعي بطرق جديدة أكثر ملاءمةً للأفراد، ويمكن تحرير التجارة والتبادل بسهولة اليوم مع ظهور أنظمة تجارية جديدة عبر الإنترنت.

والواقع أن الحجة القائلة بأن الأفراد لا يستطيعون حكم أنفسهم (نفس الحجة التي كانت تستخدم في السابق لحرمان النساء والعبيد من التصويت) تبدو جوفاء على نحوٍ متزايد اليوم. إن الأفراد في عصرنا مبدعون ولديهم القدرة على تنظيم أنفسهم بأفضل حال؛ يمكنهم عن طريق الإنترنت اختيار سيارات الأجرة الخاصة بهم والأماكن المفضلة لقضاء

عطلتهم والتمتع بخدمات التوصيل السريع، وعدة أمور أخرى، بطريقةٍ أكثر فعاليةً وأكثر تطورًا دون حاجة إلى مجتمعٍ بأسره لاتخاذ قراراتٍ جماعية من أجل الجميع.

الديمقراطية ليست كل شيء

إن المتحمسين للديمقراطية يريدون عمومًا أن يشاهدوا تطبيق المزيد منها، أي تعميمها على نطاق أوسع في البلدان الأخرى وتعميق عملية صنع القرار الجماعي في بلدانهم. يجب عليهم بدلًا من ذلك أن يقبلوا فكرة أن عملية صنع القرار بالأغلبية غير كاملة وأن قرارات الشعب (أيًّا كان تعريفها) ليست شرعيةً بشكل تلقائيٍّ، كما أظهرنا من خلال مثال حرق الساحرات.

إن الديمقراطية ليست سوى عنصرٍ واحدٍ من عناصر الحكم الرشيد، إلى جانب سيادة القانون والحقوق الفردية والتسامح وحرية التعبير، وغير ذلك. ولكي تنجح الديمقراطية، يجب أن تكون محدودةً في مهامها الأساسية، وأن تترك مجالًا خاصًا آمنًا يمكن للأفراد التصرف فيه كما يختارون، ويجب أن تقتصر على اتخاذ الإجراءات بطرق تمنع إساءة استخدام السلطة ضد السكان، وقد يتطلب ذلك فرض قيودٍ دستوريةٍ وفصل السلطات وأغلبيةً ساحقةً لتمرير بعض القرارات، ولكن هذه الديمقراطية الليبرالية تتطلب أيضًا ثقافةً وفهمًا أعمق.

تتطلب الديمقراطية الكثير، نذكر التعاون البشري على نطاق واسع، ضبط النفس لا سيما من قِبَل الأغلبية أو من هم في السلطة، وأيضًا التخلي عن المزايا الشخصية والرضا الفوري مقابل شيء آخر على المدى الطويل، كما تتطلب منا تقبّل أخطاءنا والتعلّم منها عن طيب خاطر وبصدق. إنها ليست حزمةً جاهزةً يمكن نسخها كما هي، بل يجب أن تكون مصممةً وفقًا للبيئة التاريخية والثقافية التي ستُطبَّق فيها؛ إذ تتطلب كذلك القبول العام لكافة أنواع القواعد، بدءاً بالنظرة العالمية الشاملة التي تجعلها تنجح وصولا إلى الأعراف الصغيرة (مثل "الأخلاق") التي تجعلها تعمل بشكل جيد، فهي

تتطلب مجتمعا مفتوحا ذو بنية ديمغرافية متحكم في نسبة نموها، مع ضرورة توفر قابلية لدى هذا المجتمع للتفاعل مع باقي المجتمعات المنفتحة الأخرى في باقي أنحاء العالم.

أما بالنسبة للسياسيين، فيمكنهم أن يعززوا التنظيم التلقائي للمواطنين بالكف عن محاولة ذلك بأنفسهم. هناك أيضًا سبب آخر يدعو إلى الحد من التدخل السياسي، وهو أن المجتمع أكثر تعقيدًا من أن تتمكن أي سلطة مركزية من تخطيطه أو إدارته أو حتى فهمه.

لا تتطلب الحرية الشخصية أي مبرر، فكلٌّ يعاني من العواقب المترتبة عن أفعاله، في حين، تتطلب الديمقراطيةُ الشرعيةَ، لأن الآخرين يعانون من عواقب ما يفعله البعض.

هل ينبغي لنا أن نشيد بشرعية الديمقراطية؟ يصعب ذلك لأنها لا تزال تجربةً قائمةً لم تنته بعدُ. ترتبط الديمقراطية ارتباطًا وثيقًا بالقيم الليبرالية مثل احترام الحقوق الفردية وحقوق الإنسان وحرية التنقل والنجاح أكثر من أي نظام آخر، إذ بمجرد إنشائها، أثبتت أنها مستقرة ومستديمة بشكلٍ مدهشٍ. كما توفر المؤسسات الديمقراطية، حتى لو كانت غير كاملة، ساحةً يستطيع فيها أولئك الذين يدعمون القيم الليبرالية مناقشة قضيتهم وشرح الفوائد العملية والأخلاقية للديمقراطية الليبرالية الحقيقية.

١٤ - اقتباسات عن الديمقراطية

طغيان الأغلبية

إن الديمقراطية غير المحدودة، شأنها شأن الأوليغارشية، طغيان يظفي ظلاله على عدد كبير من الأفراد.

أرسطو (350 قبل الميلاد) السياسة.

الديمقراطية ليست هي الحرية. الديمقراطية هي ذئبان وحمل يصوتون على ما يجب تناوله على الغداء، بينما تأتي الحرية من الاعتراف ببعض الحقوق الأساسية التي لا يمكن انتهاكها حتى ولو بنسبة 99% من الأصوات.

مارفن سيمكين (1992) "الحقوق الفردية" ، لوس أنجلوس تايمز.

السلطة تُفسد الأفراد

بمجرد امتلاك الأفراد للسلطة، يصبحون فاسدين وأحيانًا خبيثين أيضًا، لأن امتلاك السلطة يرفعهم إلى منطقة حيث لا فائدة لهم من الصدق.

إي إم فورستر (1951) هتافان للديمقراطية.

تعاني كل الحكومات من مشكلةٍ متكررةٍ، وهي أن السلطة تجذب الشخصيات المَرَضية. الأمر ليس أن السلطة تُفسد الأفراد، بل إنها تجذب من لديهم استعداد للفساد.

فرانك هربرت (1965) كثيب

إنني أميل إلى الاعتقاد بأن الحكام سواء أخلاقيًا أو فكريًا نادرًا ما كانوا فوق المتوسط، وفي كثير من الأحيان يكونون أقل من المتوسط، وأعتقد أنه من المعقول أن نعتمد في السياسة على مبدأ الاستعداد للأسوأ...

كارل بوبر (1945) المجتمع المفتوح وأعداؤه.

ثقافة الديمقراطية

إذا كانت الحرية والمساواة، كما يعتقد البعض، موجودتين بشكل أساسي في النظام الديمقراطي، فسوف تتحققان على أفضل وجه عندما يشارك جميع الأفراد على حد سواء في الحكومة.

أرسطو (350 قبل الميلاد) السياسة.

من خلال التضحية بالفرد لصالح الدولة، قَوّض حكام العالم الروماني الفضائل الحقيقية التي تصون الفرد؛ لقد حوّلوا المواطنين النشطين المحترمين إلى مواطنين خاملين وأنانيين.

السير آرثر برايانت (1984) وضع في بحر فضي: تاريخ بريطانيا والشعب البريطاني Set in a Silver Sea: A History of Britain and the British People.

لا ينبغي لأي ممثل سياسي أن يتابع على نحوٍ أعمى آراء الحزب عندما يكون في معارضةٍ مباشرةٍ لأفكاره، فهذه درجة من العبودية لا يمكن لأي رجل محترم تحمل فكرة الخضوع لها.

إدموند بيرك (1741) مجلة ذا جنتلمان ولندن.

يجب جعل العالم آمنًا للديمقراطية، يجب غرس سلامها على الأسس المجربة للحرية السياسية.

وودرو ويلسون (1917) خطاب أمام الكونجرس بشأن الحرب.

قراءة متعمقة

تفسيرات ولمحات عامة

بيتهام د. (2005) الديمقراطية: دليل المبتدئين. لندن: منشورات ون وورلد.
هذا الكتاب عبارة عن مقدمة مباشرة توضح المبادئ والمؤسسات اللازمة لإنجاح الديمقراطية ومقارنة كيفية تطورها في الواقع. يشرح الكتاب مشاكل الديمقراطيات الناشئة وخيبة الأمل من السياسة بشكل عام، والبدائل التشاركية.

باتلر، إي. (2012) مدرسة الخيار العام: الاثار السياسية و الاقتصادية لزواج المال و السلطة. لندن: معهد الشؤون الاقتصادية.
دليل مباشر لدور المصلحة الذاتية بين الناخبين وجماعات الضغط والسياسيين والمسؤولين، وكيف أن ذلك يجعل نجاعة وموضوعية القرارات الديمقراطية موضع شك.

باتلر ، إي. (2013) أسس لمجتمع الحر. لندن: معهد الشؤون الاقتصادية.
عرض بسيط للمبادئ التي تقوم عليها الحرية الاجتماعية والاقتصادية والديمقراطية الليبرالية، مثل التسامح والعدالة وحقوق الملكية والمساواة المدنية.

كريك ب. (2003) الديمقراطية: مقدمة قصيرة جدًا. مطبعة جامعة أكسفورد.
يتتبع هذا الكتاب تاريخ الديمقراطية بدءا باليونان القديمة، ويشرح قضايا مثل الشعبوية ومؤسسات الحكم الرشيد والمواطنة.

كارتليدج، ب. (2018) الديمقراطية: حياة. مطبعة جامعة أكسفورد.
يتتبع هذا الكتاب التاريخ الكبير للديمقراطية من جذورها في اليونان القديمة إلى الجمهورية الرومانية وأنظمة عصر النهضة والدستور الأمريكي إلى الديمقراطيات الليبرالية اليوم، وكيف تعامل كل نظام مع قضية الحقوق مقابل الأغلبية.

ويل ، أ. (2007) الديمقراطية. لندن: دار النشر بالغريف.

هو كتاب نظري وفلسفي إلى حدٍّ ما، لكنه يثير بعض التساؤلات الجيدة حول طبيعة الديمقراطية والتحديات التي تواجهها، وكيف لا يمكن الحكم عليها إلا وفقًا لقيمنا العميقة.

التحديات والانتقادات

آخن ، سي وبارتلز ، إل. Achen, C. and Bartels, L الديمقراطية للواقعيين (2017). مطبعة جامعة برينستون.

نظرة عامة جيدة على مشاكل جهل الناخبين والقبلية وقصر المدى. يرفض المؤلفان مبادرات الاقتراع وغيرها من الحلول التشاركية لصالح إجراء انتخابات منتظمة ومتكررة بُغية منع تراكم السلطة.

برينان ، ج. (2016) ضد الديمقراطية. مطبعة جامعة برينستون.

يشير أحد الفلاسفة إلى التحيزات المنهجية للناخبين، زاعمًا أنه لا يمكن "تثقيفهم" عن طريق الأنظمة التشاركية، وأنهم لا يزدادون إلا سوءًا من خلال هذه الأنظمة. يجادل الكاتب بأن الديمقراطية تقلل من أهمية الخيارات المعقدة، وتستند إلى القوة، وتسمح للأفراد بالهيمنة على الآخرين، وبالتالي تجعل الغرباء أعداء.

كابلان ، ب. (2007) أسطورة الناخب العقلاني. مطبعة جامعة برينستون.

يقدم هذا الكتاب التفسير الكلاسيكي لكيفية تحيز الناخبين بشكل منهجي، وعلى وجه التحديد، التحيزات المناهضة للسوق ومعاداة الأجانب والتشاؤم، وغيرها من التحيزات التي تشوه النتائج الديمقراطية ويشرح أيضًا السبب في فشل الديمقراطية.

كارستن ، إف وبيكمان، ك. Karsten, F. and Beckman, K. ما وراء الديمقراطية (2012). سكوتس فالي، كاليفورنيا: CreateSpace..

نقد منطقي ومباشر من منظور تحرري، يوضح أن الديمقراطية هي فكرة جماعية تمر الآن بأزمة. يسرد المؤلفان أساطير عن الحكم الشعبي والإنصاف والحرية والتسامح وما إلى ذلك، التي تُعزى إلى الديمقراطية وتسلط الضوء على مشاكلها، بما في ذلك البيروقراطية والرفاهية وقصر المدى. ويدعوان إلى فكرة جديدة عن الحكومات الصغيرة ذات القوانين الأساسية البسيطة.

أوستروم ف. (1997) معنى الديمقراطية وضعف الديمقراطيات. مطبعة جامعة ميشيغان.

يستكشف هذا الكتاب الظروف الاجتماعية والثقافية اللازمة لازدهار النظام الديمقراطي، وصعوبة الحفاظ على الحريات الفردية والمجتمع المدني في مواجهة الحكومات الديمقراطية القوية، كما يستكشف صعوبة بناء مجتمعات ديمقراطية في مختلف القارات، ولا سيما في البلدان التي كان يسودها نظام شيوعي.

سميث، سي ومايرز، ت. Smith, C. and Miers, T. الديمقراطية وسقوط الغرب (2011). إكستر: imprint academic.

يوضح هذا الكتيّب كيف أن الديمقراطية تخلق استبدادًا جديدًا يقوض القيم الليبرالية التي بُنيت عليها، مثل سيادة القانون والتسامح وحقوق الملكية والأسواق الحرة والمجتمع المدني والحرية الاجتماعية. ينظر السياسيون إلى الديمقراطية باعتبارها مصدرًا مفيدًا للسلطة فيما يخص مشاريعهم الخاصة، ما يؤدي إلى جعل الدولة استبدادية.

ستوكر، جي (2007) لماذا السياسة مهمة: جعل الديمقراطية تنجح. نيويورك: بالجريف ماكميلان.

يشير هذا الكتاب إلى أن السياسة جزءٌ لا مفر منه في ظل النظام الديمقراطي لأن القرارات الجماعية مهمةٌ جدًا للجميع، ولكنّ السياسة أصبحت مهنةً تُنفِّر عامة المواطنين، كما أصبحت تشاؤمية بسبب تغطية وسائل الإعلام لها. يدعو ستوكر في هذا الكتاب إلى المزيد من المساءلة والحد الأقصى للإنفاق الحزبي وإعطاء المواطنين القدرة على إعداد انتخابات العزل والمزيد من النزعة المحلية.

بعض المراجع الأخرى

- Acemoglu, D. and Robinson, J. (2006) Economic Origins of Dictatorship and Democracy. Cambridge University Press.
- Acemoglu, D. and Robinson, J. (2012) Why Nations Fail. New York: Crown Publishing Group.
- Adams, J. (1814) Letter to John Taylor (XVIII). Washington, D.C. : National Archives (https://founders.archives.gov/documents/Adams/99-02-02-6371).
- Alves, A. and Meadowcroft, J. (2014) Hayek's slippery slope, the stability of the mixed economy and the dynamics of rent seeking. Political Studies 62(4): 843-861.
- Aristotle (350 BC) Politics.
- Attlee, C. (1957) Speech at Oxford, 14 June.
- Brennan, G. and Buchanan, J. M. (1980) The Power to Tax. Analytic Foundations of a Fiscal Constitution. Cambridge University Press.
- Butler, E. (2015a) Classical Liberalism: A Primer. London: Institute of Economic Affairs.
- Butler, E. (2015b) Magna Carta: A Primer. London: Adam Smith Institute.

- Burke, E. (1774) Speech to the Electors of Bristol (https://www.econlib.org/book-chapters/chapter-vol-4-miscellaneous-writings-speech-to-the-electors-of-bristol/)
- Burke, E. (1790) Reflections on the Revolution in France. London: James Dodsley.
- Economist Intelligence Unit (2019) Democracy Index 2019 (http://www.eiu.com/topic/democracy-index).
- Forster, E. M. (1951) Two Cheers for Democracy. New York: Harcourt, Brace and Company.
- Fukuyama, F. (1992) The End of History and the Last Man. New York: Free Press.
- Hayek, F. A. (1944) The Road to Serfdom. London: Routledge.
- Hayek, F. A. (1979) Law, Legislation and Liberty, Volume 1. London: Routledge.
- Hayek, F. A. (1988) The Fatal Conceit: The Errors of Socialism. London: Routledge.
- Hobbes, T. (1651) Leviathan. London: Andrew Crooke.
- Hume, D. (1758) Essays, Moral, Political and Literary. Edinburgh: Alexander Kincaid.
- Kennedy, A. (1999) Frontline interview: Justice for Sale. Public Broadcasting System.

- Kibbe, M. (2014) Don't Hurt People and Don't Take Their Stuff. New York: Harper Collins.
- Lawson, R., Murphy, R. and Powell, B. (2020) The Determinants of Economic Freedom: A Survey. Contemporary Economic Policy 38(4): 622-642.
- Lemke, J. S. (2016) Interjurisdictional Competition and the Married Women's Property Acts. Public Choice 166(3): 291–313.
- Lincoln, A. (1863) Gettysburg Address (http://www.ourdocuments.gov/doc.php?doc=36&page=transcript).
- Locke, J. (1689) Second Treatise of Government. In Two Treatises of Government. London: Awnsham Churchill.
- Luxemburg, R. (1899) Social Reform or Revolution? (https://www.marxists.org/archive/luxemburg/1900/reform-revolution/).
- Machiavelli, N. (1513) The Prince. Rome: Antonio Blado d'Asola.
- Macpherson, C. B. (1966) The Real World of Democracy. Oxford: Clarendon Press.
- Matsusaka, J. G. (2004) For the Many or the Few: The Initiative, Public Policy and American Democracy. Chicago University Press.
- Mencken, H. L. (1956) Minority Report. Baltimore: Johns Hopkins University Press.

- De Mesquita, B. B., Smith, A., Siverson, R. M., Morrow, J. D. (2003) The Logic of Political Survival. Cambridge, MA: Massachusetts Institute of Technology Press.
- Mill, J. S. (1861) Considerations on Representative Government. London: Parker, Son, and Bourn
- Montesquieu, C.-L. (1748) The Spirit of the Laws (https://oll.libertyfund.org/title/montesquieu-complete-works-vol-1-the-spirit-of-laws).
- Murphy, R. (2018) Governance and the dimensions of autocracy. Constitutional Political Economy 30: 131-148.
- Orwell, G. (1946) Politics and the English Language. Horizon 13(76): 252-265.
- Pericles of Athens (c. 404 BC) Funeral Oration. In The History of the Peloponnesian War.
- Popper, K. R. (1945) The Open Society and its Enemies. London: Routledge.
- Ridley, M. (2020) How Innovation Works. London: Fourth Estate.
- Robespierre, M. (1794) Report on the Principles of Public Morality. Philadelphia: Benjamin Franklin Bache.
- Schumpeter, J. (1942) Capitalism, Socialism and Democracy. New York: Harper & Brothers.

- de Tocqueville, A. (1835) Democracy in America. London: Saunders and Otley.
- Transparency International (2019) Corruption Perceptions Index. Berlin: Transparency International.
- Vidal, G. (1987) Armageddon. London: Grafton.

المفردات الرئيسية

- **حكم الفرد المطلق :**

شكل من أشكال الحكم يمارس فيه فردٌ واحدٌ (مستبدٌّ) السيطرة دون أن يخضع لأي قيود قانونية أو انتخابية.

- **مبادرة الاقتراع :**

اقتراح تتقدم به مجموعةٌ من الناخبين لتبَني سياسة أو فرض تصويت في المجلس التشريعي أو الدعوة إلى استفتاء.

- **الدستور :**

مجموعة من الاتفاقيات والقوانين والسوابق التي تحدد كيفية تنظيم الحكومة وعملها وحدود سلطة الأطراف المعنية.

- **الحكومة الدستورية :**

أي شكل من أشكال الحكم تُحدَّد فيه السلطة بواسطة القوانين الأساسية أو الاتفاقيات أو الدساتير المكتوبة ("المدونة"). وهي تشمل الملكية الدستورية التي يُورَّث فيها منصب رئيس الدولة، والديمقراطية الدستورية التي يمكن فيها للمواطنين المؤهلين اختيار ومساءلة من هم في السلطة، والأوليغارشية الدستورية حيث تمارس قلةٌ من الأفراد السلطة.

- **الديمقراطية :**

ظهرت في اليونان القديمة، كانت تُعتبر نظامًا حكوميًا يجتمع فيه المواطنون المؤهلون معًا لمناقشة القوانين والسياسات والبت فيها. أمّا اليوم، فهي أي شكل من أشكال الحكومة التي يختار فيها المواطنون المؤهلون ممثلين يناقشون ويقررون القوانين والسياسات نيابةً عنهم.

- **الدكتاتور :**

حاكم ذو سلطة مطلقة على بلد ما، عادةً ما يكون ذلك الفرد الذي حصل على السلطة بالقوة.

- **الديمقراطية الليبرالية :**

شكل من أشكال الديمقراطية يعطي الأولوية للحقوق والحريات الفردية على حكم الأغلبية. تتميز الديمقراطية الليبرالية بالانتخابات الحرة والنزيهة والفصل بين السلطات والتسامح وسيادة القانون.

- **حكم الأقلية : Oligarchy**

شكل من أشكال الحكومة حيث تسيطر مجموعة صغيرة مثل الأسرة أو المجلس العسكري على الحكم.

- **تصويت العزل :**

إجراء يمكن من خلاله للناخبين المحليين طرد ممثليهم من مناصبهم خارج الدورة الانتخابية العادية.

- **الاستفتاء :**

تصويت جمع من الناخبين على بعض القضايا، عادةً ما يحدث بمبادرة من الحكومة. قد تكون النتيجة ملزمة للسلطة التشريعية والتنفيذية، أو فقط استشارية.

- **الجمهورية :**

شكل من أشكال الحكومة لا تُورث فيه السلطة، لكنها تأتي من خلال انتخاب المواطنين أو التعيين من قبل الممثلين المنتخبين وأحيانًا من قبل الأوليغارشية أو المستبد. عادةً ما تكون السلطة في الجمهورية محدودةً باتفاقيات متفق عليها أو دستور مكتوب، و يكون رأس الدولة رئيسٌ.

- **فصل السلطات :**

النظام الذي يسعى للحد من تراكم السلطة عن طريق فصل الوظائف الحكومية إلى فروع مختلفة مثل السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية. عادةً، تُقسَّم السلطة التشريعية أيضًا بين مجلسين أو غرفتين مختلفين في الهيئة التشريعية.

الفهرس

نبذة عن المؤلف 1

1- فهم الديمقراطية 2

عمَّ يتحدث الكتاب؟ 2
المشكلة التي تواجهها الديمقراطية 2
الديمقراطية المحدودة 4
ميزة الديمقراطية 5
مشاكل أخرى تعيق الفهم الصحيح 7
ضرورة توضيح الأمور 8

2- تاريخ الديمقراطية 9

الديمقراطية اليونانية 9
الجمهورية الرومانية 11
فترة القرون الوسطى 12
أوائل العصر الحديث 13
الجمهورية الدستورية 14
الديمقراطية الليبرالية 16
توسع نطاق الديمقراطية... 17
... متجاوزةً حدودها؟ 18
احتضار الديمقراطية؟ 19

3- المؤسسات الديمقراطية 20

الغاية من وجود الحكومة وسلطتها 20
الدور الرئيسي للديمقراطية 22

الديمقراطية المباشرة 23
الديمقراطية التمثيلية 24
الديمقراطية الليبرالية 25

4 - مبادئ الديمقراطية 27

أُسُس الديمقراطية الليبرالية 27
العناصر المطلوبة للتمثيل الليبرالي 31
طريقة عمل الديمقراطية الليبرالية 32

5 - الديمقراطيات التمثيلية في الوَقْتِ الحاضِر 35

الحكم البرلماني 35
الأنظمة الرئاسية 36
الملكيات الدستورية 37
دور المواطنين 37
حماية العملية الانتخابية 38
الأنظمة الانتخابية 39
المساءلة أمام عموم المواطنين 41
الخلاف القائم بين الديمقراطية والحقوق 41

6 - مزايا الديمقراطية 43

منع تركيز السلطة 43
امتصاص التغيير 43
تخاطب الديمقراطية قِيمنا 44
الترويج للسياسات النزيهة 45
النقد والتقدم 46
حماية الحقوق الفردية 46
السلام والازدهار 47
خلاصة 48

7 - الانتقادات الموجهة إلى الديمقراطية 49

لا يرقى الناخبون إلى المستوى الذي تتطلبه مهمتهم 49
تتسبب في اتخاذ قرارات ضعيفة... 52
...وخاطئة 52
تُركز على المدى القصير 53
الديمقراطية تعتمد على سلطة الدولة 54
ترويج الديمقراطية لحكومة كبيرة 56
لها تكاليف غير مرئية 57

8 - المبالغة في تقدير الديمقراطية؟ 59

الديمقراطية هي أفضل نظام سياسي 59
إنها حكم الشعب 60
إنها الحكومة القائمة على الموافقة 60
لكل فرد رأيه 61
الديمقراطية تعزز المساواة 62
توفر الديمقراطية الإحساس بالانتماء للمجتمع 63
الديمقراطية تحمينا من الحكام السيئين 64

9 - كيف تُتخذ القرارات في ظل الحكم الديمقراطي 66

الانتخابات 66
المرشحون 67
المشرّعون 68
المسؤولون 69
الأفراد المعتمدون على السياسة 70
خلاصة 71

10 - الديمقراطية تحت وطأة الضغوطات 72

رفض المنظومة الحاكمة 73
الظروف العالمية المتغيرة 73
التغييرات في النظام السياسي 74
تغيرات في صفوف الناخبين 75
خلاصة 76

11 - مستقبل المشاركة السياسية 77

أشكال المشاركة 77
الحجج الداعية إلى المزيد من المشاركة 79
الحجج العملية ضد المشاركة 79
ضد المشاركة مبدئيًا 81
هل نريد حقًا المزيد من الديمقراطية؟ 82
فكرة الديمقراطية المحدودة 83

12 - الديمقراطية والحدود 85

أخطاء الغرب 86
عراقيل تواجه الديمقراطيات الناشئة 87
المحاولات الفاشلة لفرض قيم الديمقراطية 88
المؤسسات الدولية 89
حكومة ديمقراطية عالمية؟ 90
هل الديمقراطية نظام خاص بالمجتمعات الصغيرة؟ 91

13 - عِبرٌ مستخلصةٌ من التجربة 92

هل نحن حقا نريد الديمقراطية؟ 92
ما مصدر شرعية الديمقراطية؟ 93
كيف تبدو الديمقراطية المستدامة؟ 93
الأنظمة الديمقراطية البديلة 95
الديمقراطية ليست كل شيء 97

١٤ - اقتباسات عن الديمقراطية 99
طغيان الأغلبية 99
السلطة تُفسد الأفراد 99
ثقافة الديمقراطية 100
قراءة متعمقة 102
تفسيرات ولمحات عامة 102
التحديات والانتقادات 104
بعض المراجع الأخرى 106
المفردات الرئيسية 111

الثمن : 70 درهم

مدخل إلى

الديمقراطية

قد تكون الديمقراطية كلمة مألوفة بالنسبة للعديد من الأفراد، لكنها مفهوم لا زال يُساء فهمه واستخدامه في زمن يحظى فيه الديكتاتوريون وأنظمة الحزب الواحد وقادة الانقلابات العسكرية بتأييد شعبي من خلال ارتداء عباءة الديمقراطية. يعتبر فهم الديمقراطية أمراً صعباً. فهي لا تُختزل فقط في سن القوانين من قبل المواطنين كما كان الحال في أثينا القديمة، بل أصبحت تشير اليوم إلى تولي الحكم من قبل ممثلين منتخبين. وهي لا تعني حكم الأغلبية كما يظن البعض، فلا تسمح الديمقراطية للأغلبية بالتحكم بالأقليات، بما في ذلك اضطهادها ونهبها. فهنالك قيم سامية، مثل الحياة والحرية، تعمل الديمقراطية على حمايتها بحيث لا يحق حتى لأغلبية ديمقراطية ساحقة أن تنتهكها ولو بشكل شرعي.

تستند الديمقراطية على مجموعة من العناصر التي قد تتخذ أشكالاً مختلفة حسب اختلاف الثقافات والمجتمعات. فيمكن أن تمارس بطريقة مباشرة كما يمكن أن تمارس بطريقة غير مباشر، أي من خلال ممثلي الشعب المنتخبين.

فما هي الديمقراطية إذن؟ متى وأين بدأت؟ ما هي الاختلافات بين الديمقراطية في العصور القديمة والحديثة؟ كيف يمكن التفريق بين الأنظمة الديمقراطية وغير الديمقراطية؟ ما هي الحجج المؤيدة والمعارضة للديمقراطية؟ ولماذا يحتاج مواطنو الديمقراطية لمعرفة ماهيتها؟ كلها أسئلة يقوم الكاتب إيمون باتلر بالإجابة عليها في هذا الكتاب المعنون "مدخل إلى الديمقراطية".

يُعرّف الكتاب بماهية الديمقراطية، ويشرح مقاصدها، ويُوضّح الفرق بين الديمقراطية الحقيقية والنسخ المشوَّهة لها، كما يعرض بشكل مقتضب تاريخ الديمقراطية من اليونان القديمة، مروراً بروما، إلى الجمهوريات الدستورية الحديثة، ويبين الطبيعة المُتغيِّرة لها، ويُوضح الطرق المختلفة لتحقيقها. بالإضافة لذلك، يُعرّف بأسس الديمقراطية والفوائد التي توفرها للمجتمع. أيضا، يَعرض مختلف الانتقادات الموجهة إليها من قبيل جهل الناخبين، وتركيزهم قصير المدى، والتزايد الهائل لحجم الحكومات وصلاحياتها، والتي تعتبر جميعها أوجه قصور الديمقراطية. وفي الأخير، يتساءل الكاتب عن السبب وراء الاستياء من السياسة الديمقراطية اليوم، وعن طرق تفادي ذلك الشعور.

iea

المركز العربي للأبحاث

9 789920 347686

Dépôt Légal : 2021MO5376
ISBN : 978-9920-34-768-6

المركز العربي للأبحاث
رقم 4 الطابق الثاني، شارع أبو عنان، الرباط
الهاتف : 71 79 70 37 5 212+